# جبهتان، وحرب واحدة:
# نشوء الصراع في المنطقتين
# ٢٠١٤– ٢٠١٥

بقلم بينيديتا دي أليسي

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·

# حقوق التأليف والنشر

نُشِر هذا التقرير في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٥
نُشِر للمرة الأولى في آب/أغسطس٢٠١٥
الترجمة بالعربية آب/أغسطس ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح باقتباس أو إستنساخ أي جزء من هذا المنشور او تخزينه في نظام إسترجاع المعلومات، أو نقله في أي شكل من الأشكال وبأي وسيلة دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو وفقاً لما يجيزه القانون ذي الصلة بشكل معلن، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع المنظمة المختصة باستنساخ الرسوم البيانية. وينبغي إرسال أية استفسارات تتعلق بالاستنساخ خارج نطاق ما ورد أعلاه، إلى مدير المطبوعات، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، وذلك إلى العنوان التالي:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرر السلسلة: إيملي ليبرون Emile LeBrun
محرر النسخة ألكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za) Alex Potter
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
التدقيق: جوليان لاف (www.mapgrafix.com)

تم الطبع في nbmedia في جنيف، سويسرا

ISBN
978-2-940548-31-6

# المحتويات


الخرائط ..... ٥

المختصرات ..... ٦

أولاً: المقدمة والنتائج الرئيسية ..... ٧

ثانياً: النزاع ..... ١٢

خلفية: السياسة والحرب في المنطقتين ١٢

هجوم الحكومة الثالث في موسم الجفاف ١٧

ثالثاً: الكيانات المسلحة الفاعلة ..... ٢٢

القوات الحكومية ٢٢

الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال والجبهة الثورية السودانية ٣٠

رابعاً: القوى المحركة الحالية ..... ٣٦

جنوب كردفان ٣٦

النيل الأزرق ٤١

خامساً: التأثيرات الإنسانية لانتهاكات حقوق الإنسان ..... ٤٤

النازحون في المنطقتين واللاجئون في جنوب السودان وإثيوبيا ٤٤

معضلة المجتمع الدولي ٤٦

القصف الجوي العشوائي والمستهدف على المدنيين ٤٩

الاعتقالات التعسفية والاغتصاب كتكتيكات حكومية ٥١

تجنيد الأطفال من قبل الحكومة والجبهة الثورية السودانية ٥٣

سادساً: النزاعات في المنطقتين وعلى الحدود بين السودان وجنوب السودان ..... ٥٦

المنطقتان والأزمات المتعددة بين السودان وجنوب السودان ٥٦

التأثيرات الإنسانية: اللاجئون تحت مرمى النيران ٦١

سابعاً: الحل السياسي ..... ٦٤
المفاوضات بين حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية ٦٤
الآثار المترتبة على "نداء السودان" ٦٦
ثامناً: الخلاصة ..... ٧٢
الحواشي ..... ٧٤
المراجع ..... ٨٧
نبذة عن كاتبة التقرير ..... ٩٢
شكر وتقدير ..... ٩٣

# الخرائط

**الخريطة ١** جنوب كردفان
**الخريطة ٢** النيل الأزرق

# المختصرات والأسماء المختصرة

| | |
|---|---|
| **APS** | ناقلة جند مصفحة |
| **AUHIP** | فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ |
| **AUPSC** | مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي |
| **CPA** | اتفاقية السلام الشامل |
| **DUP** | الحزب الاتحادي الديمقراطي |
| **GoS** | حكومة السودان |
| **GRSS** | حكومة جمهورية جنوب السودان |
| **IDP** | النازح |
| **INGO** | مؤسسة دوليّة غير حكومية |
| **JEM** | حركة العدل والمساواة |
| **JIU** | الوحدة المشتركة المدمجة |
| **MDF** | قوات الدفاع مابان |
| **NCP** | حزب المؤتمر الوطني |
| **NISS** | جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني |
| **NRRDO** | منظمة النوبة للإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية |
| **PDF** | قوات الدفاع الشعبي |
| **RSF** | قوات الدعم السريع |
| **SAF** | القوات المسلحة السودانيّة |
| **SDG** | الجنيه السوداني |
| **SDP** | الجنيه السوداني القديم |
| **SLA-AW** | حركة تحرير السودان– عبد الواحد |
| **SLA-MM** | حركة تحرير السودان – مني مناوي |
| **SPLM/A** | الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان |
| **SPLM/A-IO** | الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) |
| **SPLM/A-N** | الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال |
| **SRF** | الجبهة الثورية السودانية |
| **SRRA** | وكالة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان |
| **UNHCR** | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| **USD** | الدولار الأمريكي |

# أولاً: المقدمة والنتائج الرئيسية

دخل النزاع بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في كردفان والنيل الأزرق (المنطقتين) عامه الرابع. وقد اتسم هذا النزاع باستمرارية وكثافة العمليات العسكرية والهجمات الجوية. وبما أنه لم يحدث تغيير جوهري على خطوط المواجهة منذ نهاية السنة الأولى من الصراع، فقد ظلت المسافة التي تفصل بين الطرفين المتحاربين كبيرة، وانتهت الجولة السابعة من المحادثات بينهما في أديس أبابا (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) دون أن تسفر عن أي تقدم جوهري، حيث فشل فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين هذين الطرفين. وتدفع العناصر العسكرية في الجبهة الثورية السودانية باتجاه تطبيق نهج "عملية واحدة ذات مسارين" الذي اقترحه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، حيث طالب بإجراء ترتيبات محلية، أي وقف العمليات القتالية في المنطقتين وفي دارفور والحكم الذاتي السياسي، كشرطين أساسيين قبل إجراء أي حوار وطني. كما أصرّت الحكومة على وقف إطلاق النار قبل إبرام أي اتفاق سياسي. وفي هذه الأثناء، تشكلت تحالفات جديدة إذ وقعت الجبهة الثورية السودانية مع الأحزاب السياسية التقليدية والمجتمع المدني في الثالث من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ "نداء السودان" الذي كرر "إعلان باريس" الذي تم توقيعه بين الجبهة الثورية السودانية وحزب الأمة في ٨ آب/أغسطس٢٠١٤ (نداء السودان، ٢٠١٤). وقد اتفق الموقعون على نداء السودان على مقاطعة الانتخابات الوطنية التي تسبق الحوار الوطني. كما كرّروا ذلك في ٢٧ شباط/فبراير في برلين، مما ساهم في خفض من المستوى العام للاقبال على التصويت خلال الفترة ما بين ١٣– ١٦ نيسان/ابريل ٢٠١٥. وقد اعترض الموقعون على نداء السودان على قرار حزب المؤتمر الوطني في عقد الانتخابات بأي حال من الأحوال، كما طعنوا في الفوز الساحق للحزب الحاكم. وهكذا أصبح احتمال الحوار الوطني مستبعداً أكثر من أي وقت مضى.

وبدأت"حملة الصيف الحاسم" الثانية التي أطلقتها الحكومة، بهدف القضاء على كل أشكال التمرد، في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. واستُخدمت في الحملة المليشيات المجندة محلياً والقصف الجوي للمدنيين في جنوب كردفان. واستمر القتال حتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ثم امتد إلى النيل الأزرق في شهر شباط/فبراير. وادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال بأنه استولى على كميات كبيرة من الأسلحة وأن الكثير من الانشقاقات قد حدثت في الجانب الحكومي. وبعد أشهر

قليلة من الهدوء النسبي، بدأت مرحلة ثانية من الهجمات الحكومية، وذلك عقب الانتخابات العامة التي جرت في شهر نيسان/ابريل. ومع ذلك لم يحدث تغيير كبير على خط المواجهة، ولم تتوقف خلال موسم الأمطار وطوال الفترة التي يغطيها التقرير عمليات حرب العصابات التي يشنها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال ضد مواقع للحكومة السودانية في قيسان وجبال الإنقسنا في منطقة النيل الأزرق، ووصلت الحرب إلى مشارف الدمازين، عاصمة الولاية. وساهمت السنوات الأربعة الأخيرة من الصراع في تدهور الوضع الإنساني ونزوح ما لا يقل عن ٦٠٠٠٠٠ شخص في المنطقتين. كما اتسم النزاع بوقوع انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي على نحو مستمر وعلى نطاق واسع.

وفي نهاية موسم الجفاف السابق، غادر أعضاء الجبهة الثورية السودانية الدارفوريون جنوب كردفان واتجهوا إلى دارفور مع بعض القوات لإعادة تنظيم أنفسهم في منطقة راجا على الحدود بين جنوب السودان والسودان (جنوب دارفور). ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومع اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان، ظل مقاتلو حركة العدل والمساواة يقاتلون إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة في جنوب السودان، بينما تمت إستضافة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) في المنطقتين والتي شنت منهما هجمات على جنوب السودان. وقد أدى وجود القوات الأجنبية الداعمة وانتشار المليشيات والمجموعات المسلحة على امتداد المنطقة الحدودية، بالإضافة لمحدودية سيطرة الحكومتين المعنيتين، إلى احتدام مخاطر المواجهة بين السودان وجنوب السودان حول المناطق الحدودية الغنية بالموارد الطبيعية، ومنها المنطقتين، وانخراط الحلفاء الإقليميين في ذلك، مما يشكل تهديداً خطيراً على اللاجئين السودانيين في ولايتي الوحدة وأعالي النيل وكذلك على الاستقرار الإقليمي.

ويحلّل هذا التقرير السنتين الأخيرتين من الصراع في المنطقتين، إستناداً إلى عمل ميداني جرى في نهاية العام ٢٠١٤ وبداية العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى اتصالات ومقابلات هامة إضافية أُجريت في العام ٢٠١٥. ويدرس التقرير المحرّكات الرئيسية للنزاع خلال القتال الذي جرى في موسم الجفاف (نهاية العام ٢٠١٣ – وأواسط العام ٢٠١٤) ويبيّن الأطراف المسلحة الرئيسية ومواقفها، من أجل تسليط الضوء على المحركات الرئيسية للنزاع في هجوم موسم الجفاف الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما تستعرض الورقة الأزمة في المنطقتين من حيث تأثيرها المدمر للعون الإنساني ولحقوق الإنسان على المدنيين. ويضع التقرير الصراعَ في سياق القوى المحركة السياسية الأوسع في السودان والمنطقة، وينظر إلى الروابط بين الصراع والأزمة التي تتكشف بين السودان وجنوب السودان التي تجري في محيط المنطقتين.

ومن بين النتائج الأساسية التي توصل اليها للتقرير ما يلي:

- بدأ "هجوم موسم الجفاف" الرابع لحكومة السودان في جنوب كردفان قبل تأجيل الجولة الأخيرة من المفاوضات في أديس أبابا، حيث شنت قوات حكومة السودان هجمات على مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في بلدتي برام وكادوقلي في الأول من كانون الأول/ديسمبر٢٠١٤، واستمرت الهجمات حتى منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وزعم الثوار أنهم حققوا انتصارات هامة، واستولوا على أسلحة، كما زعموا بأن انشقاقات حدثت في صفوف حكومة السودان. ولكن لم تحدث أي تغيرات هامة على خطوط المواجهة. وبدأت المرحلة الثانية من الهجمات الحكومية عقب الانتخابات السودانية التي جرت في نيسان/ابريل ٢٠١٥ على الجبهات الموازية.
- استمرت عمليات حرب العصابات في النيل الأزرق على مدار موسم الأمطار؛ وبدءًا من شباط/فبراير ٢٠١٥، تركزت هذه العمليات في جبال الإنقسنا ووصلت إلى مشارف مدينة الدمازين، عاصمة النيل الأزرق. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ٢٠١٥، انخرط الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في عمليات "كروفر" في المناطق التي تقع تحت سيطرة القوات الحكومية، واستخدم القصف الطويل المدى كأسلوب جديد من أجل تعطيل الانتخابات العامة.
- جنَّد كل من حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال أعداداً كبيرة من الشباب قبل موسم القتال المستمر هذا في المنطقتين. وتتكون قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال من نحو ٣٥٠٠٠ مقاتل أكثرهم من القبائل الأصلية. أما قوات حكومة السودان، فتتكون، على نحو متزايد، من مليشيات محلية تجنّد موسمياً وتنظّم تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، حيث يُتوقع أن يقاتل عناصرها في مناطقهم الأصلية بفاعلية أكثر. ويُقدَّر مجموع عدد المجندين في قوات الحكومة السودانية ما بين ٤٨٠٠٠ – ٦٣٠٠٠، بينما تم تقليص استخدام القوات المسلحة السودانية النظامية. وفي جنوب كردفان، تم تجنيد نحو ٦٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ نوباوي ضمن قوات الدعم السريع.
- غادر أعضاء الجبهة الثورية السودانية الدارفوريين جنوب كردفان خلال العام ٢٠١٤، وانتقلت أغلبية قواتهم إلى دارفور وإلى المناطق الحدودية في بحر الغزال بجنوب السودان. وطلبت قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال من متمردي دارفور مغادرة المنطقة إثر ورود تقارير بوقوع انتهاكات ضد المدنيين وتجنيد عناصر من النوبة ومن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال من قبل حركة العدل والمساواة بالدرجة الأولى. ولكن هذا القرار لم يُنهِ التعاون السياسي والعسكري بين الفصائل المكوِّنة للجبهة الثورية السودانية. وعقب انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال من راجا في شباط/فبراير ٢٠١٥، أصبح كل فصيل يقاتل في منطقته الخاصة.

- غادرت حركة العدل والمساواة جنوب كردفان، ولكنها أبقت على وجودها في ولاية الوحدة في جنوب السودان، وحاربت إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان (في المعارضة) التي ظلت تنشط هي أيضاً، من قواعد خلفية في المنطقتين، منذ اندلاع النزاع الداخلي في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حيث تشن منها هجمات على جنوب السودان.
- واصلت حكومة السودان قصفها الجوي العشوائي للمدنيين، بما في ذلك شن هجمات على المزارع ومواقع تخزين الاغذية والعيادات؛ وتعرضت المناطق المدنية إلى القصف بالقنابل العنقودية. وكانت وتيرة القصف خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ أعلى من المتوسط، الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الإنساني لنحو ٦٠٠٠٠٠ نازح يعيشون في المناطق التي تخضع لسيطرة المتمردين. ونتيجة لانعدام الأمن، وما رافق ذلك من انخفاض الإنتاج، توقعت الجهات الفاعلة في مجال العون الإنساني المحلي تسجيل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جزء من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٥.
- هناك تقارير تشير إلى حدوث انتهاكات، واسعة النطاق وموثقة، لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تُرتكب أغلبيتها الساحقة بواسطة القوات الحكومية أو القوات الموالية لها. وتشمل هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال، والاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات، والاعتقالات التعسفية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بالإضافة إلى إساءة معاملة قوات الأمن الإثيوبية والسودانية للاجئين من النيل الأزرق في إثيوبيا (الذين يقارب عددهم ٤٠٠٠٠ لاجئ).
- بما أن الجبهة الثورية السودانية هي القوة الدافعة وراء التحالفات الاستراتيجية مع الأحزاب السياسية السودانية التقليدية المعارضة للحكومة والمجتمع المدني، المطالبة بالتغيير السياسي للدولة والوقف الفوري لأعمال القتال في المنطقتين وفي دارفور، فإن ضعف التماسك الهيكلي للجبهة الثورية يضعف من القدرة على تحقيق أهدافها السياسية.

يستند هذا التقرير إلى المقابلات المباشرة والمكثفة والنوعية التي أُجريت في السودان وجنوب السودان وإثيوبيا خلال العديد من البعثات الميدانية التي جرت في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث زارت كاتبة التقرير المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وحضرت المفاوضات حول المنطقتين في أديس أبابا، وأجرت مقابلات في جوبا، وقامت بزيارة مخيمات اللاجئين في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وكانت الحوارات قد أُجريت مع ممثلين سياسيين وعسكريين عن حكومتي السودان وجنوب السودان ومسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، وممثلين سياسيين عن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – مني مناوي ، والحركة الشعبية لتحرير السودان (في المعارضة)، وأعضاء من مجتمعات اللاجئين والنازحين في المنطقتين،

وباحثين سودانيين وآخرين من جنوب السودان، وعاملين دوليين ومحليين في مجال العون الإنساني. وتعكس المعلومات الواردة في التقرير أيضاً الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية للنزاع حسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وباحثين ومحللين. ونظراً للقيود التي تفرضها الحكومة على السفر، اقتصرت البحوث الميدانية في المنطقتين على الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال. وقد استطاعت كاتبة التقرير التشاور مع أصحاب المصلحة في المناطق الأخرى من السودان، الأمر الذي سمح لها بتجميع المعلومات حتى نهاية نيسان/ابريل ٢٠١٥.

# ثانياً: النزاع

## خلفية: السياسة والحرب في المنطقتين

يعتبر النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق، إلى حد كبير، بمثابة استمرار للحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥) التي خاضتها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد تمركز السلطة والثروة في أيدي الحكومة السودانية، ومن أجل زيادة مستوى تجانس مجتمع البلاد، وهما القضيتان اللتان بقيتا إلى حد كبير دون حل حتى اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في العام ٢٠٠٥ .[١] فبحلول العام ١٩٨٤، انضم السكانُ الأصليون من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ومثقفون شماليون، ومهمشون آخرون إلى الثورة التي ولدت في الجنوب عام ١٩٨٤ والتي هدفت إلى تحويل البلاد إلى "سودان جديد" (SPLM, 1983; 1998؛ راجع أيضاً De Alessi, 2013). وقد استقطبت رؤية الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان شباباً محليين وقادة متعلمين، مثل عبد العزيز الحلو ويوسف كوة في جبال النوبة ومالك عقار في النيل الأزرق، الذين كان لهم دور فعال في تجنيد الآلاف من المدنيين وضمهم إلى صفوف الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما جعل هذه الحركة حركةً وطنية فعليةً جسرت الفجوة بين الشمال والجنوب.[٢]

"النوبا" هو الاسم الذي يُطلق على نحو ثمانين قبيلة تعيش في جبال النوبة وتنتشر في منطقة كردفان الكبرى في الجزء الأوسط من السودان. ومنذ استقلال الدولة في العام ١٩٥٦، يتعرض النوبة وقبائل السكان الأصليين في النيل الأزرق، كالإنقسنا وجُمجُم وأدك (المسيحية) لسياسات قمعية تفرضها عليهم الحكومة المركزية خصوصا عمليات الاستيلاء على الأراضي والاستغلال والتدهور البيئي والعمل القسري (Gramizzi and Tubiana; 2013, Gramizzi, 2013). وقد أفضت هذه السياسات إلى أن تصير المنطقتان، وأطراف أخرى في السودان، في غاية الفقر والتخلف وابقتها دون تمثيل في المركز.[٣] وقد عاش السكان الأصليون المعتنقون للدين الإسلامي أوالمسيحي في تسامح ديني ومحافظين على معتقداتهم التقليدية لقرون، إلى أن بدأت سياسة حكومة الصادق المهدي، والتي تفاقمت بعد صعود قوة النظام الإسلامي في العام ١٩٨٩، بتمكين الرعاة البدو المسلمين من الأراضي والمراكز مما أغضب السكان. فبعد قرون من التعايش السلمي، استطاع القادة المحليون إحتواء الرعاةَ العرب كالمسيرية في غرب كردفان والحوازمة في الجزء الشرقي وكذلك المجموعات من غرب إفريقيا كالهوسا والفلاتة في النيل الأزرق (المعروفين أيضاً بالبقارة أو رعاة الأبقار، والأبالة أو رعاة الإبل)، ومنحوهم مناصب في

قوات الدفاع الشعبي حيث عملوا في إطار قوات شبه نظامية.[٤] وبينما أصبحت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عاملاً محفزاً لمطالب القبائل الإفريقية المكوّنة من السكان الأصليين والفئات المهمشة في المنطقتين إنضمّ الكثير من السكان المحليين للقادة المحليين وتحالفوا مع الحكومة. وبعد مرور نحو ٢٠ عاماً من الحرب الأهلية والدعم الإنساني الشحيح الذي نالته المنطقة، صارت جبال النوبة والنيل الأزرق مناطق مخرّبة و شبه خالية من السكان: عاد نحو مليون ونصف نازح إلى جبال النوبة عندما تم توقيع أول اتفاقية لوقف إطلاق النار في العام ٢٠٠٢.[٦]

وُقّعت اتفاقية وفق إطلاق النار في جبال النوبة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في بورغنشتوك في سويسرا، بعد تدخل عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون دانفورث الذي أرسله الرئيس الأمريكي جورج بوش في محاولة لمعالجة الأزمة الإنسانية في المنطقة. ومع أن الاتفاقية كانت مناسبة لغرض إنهاء النزاع، لا سيما من خلال لجنة مراقبة مشتركة فعالة، إلا أنها حالت أيضاً دون ربط المشاكل التي تواجهها المنطقة بحل قومي، مما ساهم في نهاية المطاف في أن تصير اتفاقية السلام الشامل اتفاقية سلام شمالية- جنوبيّة. وعلى الرغم من أهمية مشاركة سكان المنطقتين الاستراتيجيتين الواقعتين على الحدود بين الشمال والجنوب في التمرد الذي قادته الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن مطالب هاتين المنطقتين الاستراتيجيتين الواقعتين على الحدود لم تُعالج على النحو الصحيح خلال مفاوضات اتفاقية السلام الشامل. فبينما تضمنت الاتفاقية بروتوكولين لحل الديناميات السياسية والأمنية والاقتصادية المحرّكة في النيل الأزرق وجنوب كردفان، فإنها أقصت احتياجات المناطق الشمالية في إيجاد حل قومي للسودان.[٧] لقد أعطت الاتفاقية جنوب السودان ومنطقة أبيي المتنازع عليها الحق في تقرير مصيرهما إذا ما فشلت الأطراف في جعل الوحدة أمراً جاذباً بعد فترة انتقالية مدتها ٦ سنوات، لكن كل ما أعطته للمنطقتين هو حق المشورة الشعبية للتأكد من قبول الشعب لتنفيذ الاتفاقية خلال الفترة الانتقالية. وقد أثر بطء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي نتج عن وفاة جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، في تنفيذ العملية التشاورية، مما أدى في نهاية الأمر إلى أن يتحول تركيز الحركة الشعبية لتحرير السودان نحو استقلال الجنوب بدلاً من التركيز على إيجاد حل قومي (De Alessi, 2013)، الأمر الذي دفع بعمليات المشورة الشعبية إلى نهاية المرحلة الانتقالية وأدى إلى تضاربها مع استقلال جنوب السودان. وقد بقي قطاع الشمال من الحركة الشعبية لتحرير السودان منعزلاً عن رفاقه في الجنوب، ومحروماً إلا من القليل من الدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان، يناضل من أجل إيجاد موقع له في المشهد السياسي السوداني. وفي الوقت ذاته، استمر الشعب في المنطقتين في المعاناة من التهميش الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي في حقبة السلم.[٨]

في ظل هذا السيناريو، أصبحت الانتخابات أداة هامة بالنسبة لشعب المنطقتين. وعندما انسحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان من المنافسة الانتخابية في الشمال، قررت الأمانة المحلية للحركة

الشعبية لتحرير السودان خوض الانتخابات بوصفها جزءاً شرعياً من القطاع الجنوبي للحزب. وفي نيسان/ابريل ٢٠١٠ فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان في سباق الحكم في النيل الأزرق حيث أصبح رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال الحالي مالك عقار الوالي الوحيد في السودان غير التابع لحزب المؤتمر الوطني. ومن ناحية أخرى، وفي جنوب كردفان، انتهت الانتخابات التي عقدتها الحكومة العام ٢٠١١، بعد عام واحد من إعادة تعداد السكان بفوز أحمد هارون من حزب المؤتمر الوطني على نائب الوالي في الحركة الشعبية لتحرير السودان عبد العزيز الحلو، بعد منافسة سياسية قوية.[٩] لم تقبل الحركة الشعبية لتحريرالسودان بهذه النتيجة وقاطعت الحكومة الجديدة، وأسست معارضة سياسية جديدة خارج مؤسسات الدولة. وأصبح التوتر بين الولايتين أكثر وضوحاً، بل تفاقم بسبب الوجود العسكري الكبير للوحدات العسكرية لكل من القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي لم تكن جزءً من الوحدات المشتركة المدمجة المفوضة بموجب اتفاقية السلام الشامل خلال الفترة الانتقالية، وقد ازداد هذا الوجود العسكري في النصف الأول من العام ٢٠١١ (Gramizzi and Tubiana, 2013، ص ١٥-١٦،و Gramizzi, 2013، ص ١٨-١٩).

بلغت الأزمة ذروتها عندما طالبت الحكومة السودانية بأن يتم نزع سلاح قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بالكامل في المنطقتين بحلول ١ حزيران/يونيو ٢٠١١، أي قبل الموعد النهائي الذي حددته اتفاقية السلام الشامل بكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأثناء سير المفاوضات التي كانت تجري بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك موضوع الترتيبات الأمنية العالقة في المنطقتين عقب الاستفتاء. وكانت المظالم طويلة الأمد التي دفعت السكان إلى الالتحاق بالحركة الشعبية لتحرير السودان في حربها الأولى والتطلعات التي لم تلبيها اتفاقية السلام الشامل قد تفاقمت باستقلال جنوب السودان، وبلغت درجة الغليان بعد المناوشات التي وقعت يوم ٥ حزيران/يونيو بين القوات المسلحة السودانية وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في الوحدة المشتركة المدمجة. وما لبث الصراع أن تصاعد في كل أنحاء جنوب كردفان، حيث تقاتلت القوات التي تشكل الوحدة المشتركة المدمجة في برام والدلنج وهيبان وجولود وخور دليب وتلودي وتروجي وانضمّ جزء كبير من السكان إلى الجانب المعارض (Gramizzi and Tubiana, 2013، ص١٥- ١٨، ICG, 2013 ب، ص ١٧ – ١٩).

انهارت محاولات إيجاد حل سياسي عندما رفض الرئيس عمر البشير الاعتراف "بالاتفاق الإطاري" الذي كان قد وقعه نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني نافع علي نافع ومالك عقار في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١١.

في الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتسع نطاق الحرب ليصل إلى النيل الأزرق عندما جرت مهاجمة قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدة المشتركة المدمجة في الدمازين، ودُمِّر منزل الوالي المنتَخب، ودخلت القوات التي تشكل عناصر الوحدة المشتركة المدمجة في عدة مواقع في مواجهات مسلحة، وقُتل كثيرون

من ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان وأفراد أسرهم في النيل الأزرق وجنوب كردفان، واعتقل العشرات منهم في الدمازين، في حين انسحب آخرون لإعادة تنظيم أنفسهم في معاقل الحركة الشعبية لتحرير السودان التاريخية في الليري القريبة من كاودا في جنوب كردفان، والكرمك في جنوب النيل الأزرق.[١٠] ورداً على ذلك، فرضت حكومة السودان قوانين الطوارئ في المنطقتين، ومنحت الولاة الجدد سلطات عسكرية.[١١] وأدى القتال الذي وقع على امتداد الدولتين إلى نزوح الكثيرين من ديارهم بينما فرّ العديد من اللاجئين إلى الدول المجاورة.

وقد كان حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، المعارض، الذي أسسته الكوادر الشمالية للحركة الشعبية لتحرير السودان في المكتب السياسي للحزب في جوبا في شباط/فبراير ٢٠١٢، محظوراً كحزب سياسي، ولكن القيادة أعادت تأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، الذي أعلن بأنه يقاتل من أجل سودان علماني وموحد وديمقراطي.[١٢] وقد زودت المنطقتان الحزب الجديد بالقيادة ومناطق النفوذ. و بحكم موقع مالك عقار، في تسلسل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان صار، وهو النائب الثالث للحركة، رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال نظراً لخبرته، ثم أصبح قائداً عاماً للقوات المسلحة في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال بينما صار عبد العزيز الحلو، الذي كان حينذاك رئيس هيئة الأركان في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، نائباً لمالك عقار، في حين أصبح أمين قطاع الشمال في الحركة الشعبية لتحرير السودان ياسر عرمان الأمين العام الجديد للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.

وفي كلتا الولايتين، تشكلت في السنة الأولى الجبهات الأمامية للقتال التي ما زالت قائمة إلى اليوم، حيث استولى المتمردون في جنوب كردفان على عدد كبيرمن الأسلحة وحسّنوا من حالة الضعف العسكري الأولي التي كانوا يعانون منها في مواجهة القوات الحكومية.[١٣] وقد اعترف (دون قصد) الكثير من المسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في كلتا المنطقتين، الذين جرت مقابلتهم، أن القوات المسلحة السودانية كانت تمثل المورد الرئيسي لسلاحهم في بداية الحرب ولكن المتمردين في النيل الأزرق كانوا أقل نجاحاً في الاستيلاء على أسلحة الحكومة (Gramizzi, 2013، ص ٨). وفي جنوب كردفان، ظلت حكومة السودان تسيطر على الأراضي المنخفضة والمدن الاستراتيجية الأساسية مثل دلامي والدلنج وكادوقلي وتلودي، في حين يحكم الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال سيطرته على برام وهيبان والجبال الرئيسية. وقد ساعد وجود الوحدة المشتركة المدمجة في كل أنحاء الولاية الجيشَ الشعبي لتحرير السودان – شمال في الوصول إلى أراض لم يسيطر عليها أبداً خلال الحرب السابقة مثل جبال كاو ونيارو ووارني الجنوب – شرقية، وجبال العباسية ورشاد الشرقية وجبال الدلنج ولقاوة الغربية.[١٤]

تصاعد القتال في جنوب كردفان خلال موسم الجفاف الثاني من الحرب (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢- حزيران/يونيو/يونيو ٢٠١٣)، حين كانت الحكومة تشن قصفاً جوياً ثقيلاً، وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال منخرطاً في مزيد من الهجمات (SRRA، ٢٠١٣ ب). وقد فشلت محاولات الجيش

الشعبي لتحرير السودان- شمال في دخول مدن حاميات تاريخية بسبب انعدام الدعم المحلي وبسبب قصفه للعاصمة كادوقلي الذي جلب عليه إدانة المجتمع الدولي (Gramizzi and Tubiana, 2012، ص ١٩- ٢٠). كما فشلت محاولاته في الاستيلاء على تلودي من أجل السيطرة على أراضي أوسع على الحدود مع أعالي النيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ (Gramizzi and Tubiana, 2012، ص ١٧- ٢٠).[١٥] ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال استطاع في شباط/فبراير ٢٠١٢ أن يستولى على جوا وتروجي، الموقعين الاستراتيجيين اللذين كانا للقوات المسلحة السودانية وأحكم بذلك سيطرته على ممر حيوي داخل جنوب السودان وحرّر طرقاً لحركة البضائع والناس، والتي ما زالت مفتوحة إلى اليوم.

وفي النيل الأزرق، ما لبث القتال الذي بدأ في العاصمة الدمازين أن تصاعد في كل أنحاء الولاية، وتبعته هجمات جوية مكثفة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد تكون قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال قد فوجئت بهذه الهجمات، فاحتاجت عدة أسابيع لكي تعيد تنظيم نفسها (Gramizzi, 2013، ص ٢٤). وقد أقر المقاتلون التابعون للقوات المسلحة السودانية في ثكنات الوحدة المشتركة المدمجة في الكرمك ودنديرو، والذين جرت مقابلتهم كسجناء حرب في النيل الأزرق، أنهم لم يبلغو بالهجمات المقبلة، لأن حكومة السودان كانت تحتفظ بسرية هذه المعلومات ولا تتيحها إلا لدائرة صغيرة من المسؤولين المقربين.[١٦] وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استولت الحكومة على الكرمك بعد انسحاب تكتيكي من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال من أجل الحفاظ على ما له من ذخائر قليلة ومقاتلين. وقد كانت خسارة الجيش الشعبي لتحرير السودان لعاصمة المقاومة التاريخية في النيل الأزرق تمثل ضربة قوية من الناحيتين اللوجستية والنفسية، مما أدى إلى حدوث انشقاقات كبيرة. وقد دفعت هذه الخسارة، إلى جانب الخسارات الأخرى في منطقتي باو وقيسان، الجيش الشعبي إلى الانسحاب في الجزء الجنوب الغربي من الولاية على طول الحدود مع جنوب السودان. ولا زالت ديم منصور وملكان ومایاك وسركم وأولو، وهي البلدات الواقعة على خط المواجهة الامامي، مناطق متنازعاً عليها حتى اليوم، ومسرحاً لقتال شديد. كما لحقت بالجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال خسائر كبيرة في جبال الإنقسنا ذات الموقع الاستراتيجي بالنسبة لكلا الطرفين لقربها من العاصمة وغناها بالموارد الطبيعية، كما أنها أرض قبيلة الانقسنا، أكبر قبيلة موالية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، والتي نزح الآلاف منها إلى مخيمات اللاجئين في جنوب السودان (SRRA، ٢٠١٣ ب، Gramizzi, 2013، ص ٢٥١٢٧).

استمرت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال القليلة ترابط شمال خط المواجهة الامامي منخرطة في عمليات حرب العصابات في محليات باو وقيسان والكرمك في محاولات للاستيلاء على معدات ومركبات وتخفيف ضغط قوات حكومة السودان (Gramizzi, 2013، ص ١٩- ٢٤). وقد عرقلت عمليات حرب العصابات هذه أيضاً على الحكومةَ إمكانيّة بيع واستغلال الموارد الطبيعية.[١٧]

### هجوم الحكومة الثالث في موسم الجفاف

أعلنت حكومة السودان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣عن بدء هجومها الثالث في موسم الجفاف، وتبع ذلك قصف شديد على مناطق السكان المدنيين مما أدى إلى نزوح ما يقارب ٨٠٠٠٠ شخص من المناطق التي تقع تحت سيطرة المتمردين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر فقط (Radio Dabanga, 2013, SRRA، ٢٠١٤ أ). وعلى الرغم من حدة القتال ونزوح السكان، انتهى موسم الجفاف الثالث دون حدوث أي تغيير جوهري على الوضع العسكري. ومع أن حكومة السودان قد زعمت أنها استولت على ١١٪ من الأراضي التي تقع تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن بعض ما استولت عليه يقع خارج نطاق المعاقل التقليدية للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، كما أن البعض الآخر هو أراضي كانت قد خسرتها القوات الحكومية في السابق.[١٨]

### جنوب كردفان

بعد إعلان حكومة السودان عن أول "هجوم حاسم" تشنه ضد المتمردين، وردت أنباء عن انتقال ست قوافل حكومية إلى جنوب كردفان (إلى دلامي والدلنج وكادوقلي وخرسانة وأم برمبيطة)، وتلى ذلك نشوب قتال وشن هجمات جوية عنيفة. وكانت العمليات الحربية الرئيسية قد حدثت في الجزء الشرقي من كادوقلي، وفي محلية البرام ( أنغولو وجاو وتروجي)، وفي محلية دلامي، وفي رشاد بالجبال الشرقية، مما أدى إلى تشريد ما يقارب ١٠٠٠٠٠ شخص حسب ما أفاد به المتمردون (SRRA، ٢٠١٤ أ). وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه استولى خلال تلك الاشتباكات على كميات كبيرة من الأسلحة بما في ذلك مدافع أوتوماتيكية مضادة للطائرات وبنادق عديمة الارتداد وبنادق هجومية من طراز AK وقذائف مدفعية وعدة مركبات وشاحنات (بما فيها نموذج كورية الجنوبية). ومنذ بدء الصراع، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال أنه استولى على ١٦ دبابة بحالة جيدة في جنوب كردفان (٩ في دلدكو و٢ في الحمرا و٢ في الإحيمر و٣ في جاو)، وأنه قد دمر المزيد.[١٩]

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تركز القتال في الجزء الشمالي من الولاية، حيث شنت الحكومة قصفاً عنيفاً على محليتي العباسية ورشاد. وتقع معظم هذه المناطق، بما فيها المدن على طول الطريق الاستراتيجي الذي يربط كادوقلي مع الأبيض في شمال كردفان، حالياً، تحت السيطرة الحكومية، بينما يدافع الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال عن الجبال ولا يحاول أبداً الاستيلاء على المدن. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات المسلحة السودانية هجوماً على أم شكشاكة في حين استهدفت الهجمات الجوية قريتي هيغير وتيري. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال القوات المسلحة السودانية في كالنغ (محلية رشاد). وفي شهري شباط/

فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤، حاولت الحكومة عدة مرات الاستيلاء على مناطق في غربي محليتي رشاد والعباسية. وتشير التقارير أنه تم نتيجة للقتال، تشريد ما يقارب ٧٠٠٠٠ شخص في منطقة دلامي، في حين يُعتقد أن ٢٠٠٠٠ عبروا إلى مناطق الحكومة في أبو كرشولا ورشاد وشمشيكة.[٢٠]

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تحركت قافلتان من القوات المسلحة السودانية إلى داخل الدلنج حيث شنتا هجمات على قرى كركو ومناديل ووالي (شرق الدلنج) وكانكيرا (غرب الدلنج)، ووفقاً للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، تم تشريد ما يقارب ٣٧٠٠ شخص (SRRA، ٢٠١٣ ب). وعموماً، ومنذ العام ٢٠١١، لم يتغير خط المواجهة في محليات السنوط والدلنج ولقاوة، ويُقدَّر عدد السكان في الجبال الغربية التي يسيطر عليها المتمردون بنحو ٣٧٠٠٠٠ نسمة ، في حين لا تزال الحكومة تحكم سيطرتها في المناطق الريفية.[٢١] وتتواجد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في المنطقة للمرة الأولى، وهي تحتل الآن أجزاءً من غرب كردفان بعد تقسيم الحكومة لكردفان الكبرى إدارياً في العام ٢٠١٣.[٢٢]

وتركزت الهجمات الحكومية على الجزء الجنوبي من دلامي، حيث استُخدم في تلك الهجمات القصف بالأسلحة الثقيلة. وفي شهر نيسان/ابريل ٢٠١٤، دخلت القوات الحكومية آبري، بفضل الدعم الحاسم الذي وجدته من قوات الدعم السريع، إذ فاجأت المليشيا المتمردين، حسب قول أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال في المنطقة:

> كان الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال يقاتل في دلامي عندما انقسمت المليشيات إلى مجموعتين، إحداها تقاتلنا والأخرى تدخل من الخلف من سافاري لنجد أنفسنا محصورين في كماشة بين الاثنتين.[٢٣]

كانت تلك ضربة قاصمة؛ وعلاوة على ذلك، فقد أخفق الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال خلال العام ٢٠١٣ مراراً في الاستيلاء على جبل الدايرة وجبل السيتا وكورتالا في محلية دلامي، بسبب افتقاره للدعم الشعبي في تلك المناطق.[٢٤] ولكنه استطاع نتيجة للمعارك التي وقعت هناك، الاستيلاء على بعض الأسلحة. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لأحد القادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في المنطقة، استولت قوات الجيش الشعبي، خلال معركة فويا التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على ٨ مركبات وشاحنتين و٣ مدافع رشاشة من طراز PKM و١٢ قذيفة صاروخية. ووفقاً للسلطات المحلية، فقد تعرض نحو ٢٤١٠٠ شخص للتشريد خلال الفترة ما بين نيسان/ابريل وتموز/يوليو ٢٠١٤ في خط المواجهة في آبري وسرفاي في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، بينهم نازحون انتقلوا إلى تلك المناطق من جمنيسيا وخور دليب بعد العام ٢٠١١، حيث تجمعوا بأعداد كبيرة في أسفل الجبال، بينما توغّل آخرون في شمال كردفان.[٢٥]

مُني الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال بالهزيمة أثناء محاولته دخول منطقة أبو جبيهة الشمالية التي كان يسكنها عرب الحوازمة المتحالفين مع الحكومة، لا سيما عشيرة أسير.[٢٦] وبقيت محليتا أبو جبيهة وتلودي عموماً تحت سيطرة حكومة السودان. ولكن، مع وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في منطقتي كاو نيارو (في أبو جبيهة) ووارني (في تلودي) – المسماة الجبال الجنوبية-الشرقية – والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٥٠٠٠٠ نسمة فإن هذه المناطق صارت تعيش في عزلة متزايدة عن المناطق الأخرى التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، لأن الصراع في جنوب السودان قطع طرق الامدادات من وإلى أعالي النيل (SRRA، ٢٠١٥، صفحة ١٢). وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، دمر الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، وبدعم من المجموعات الدارفورية في الجبهة الثورية السودانية، قافلتين حكوميين كانتا تتجهان نحو المنطقة واستولى على دبابة واحدة من طراز T-55 بالإضافة إلى ٣ مركبات.

ركزت حكومة السودان هجومها على محليتي البرام وكادوقلي. وقصفت القوات المسلحة السودانية جسر البرام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل قطع الطريق المؤدي إلى كادوقلي. وما زال تدمير الجسر يؤثر إلى اليوم على حركة الناس ووصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة.[٢٧] وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حاولت القوات الحكومية أن تستعيد مواقع أنغولو وجاو وتروجي الاستراتيجية، التي كانت قد خسرتها في شباط/فبراير ٢٠١٢، إلا أنها فشلت في قطع ممرات المتمردين الاستراتيجية المؤدية إلى جنوب السودان. وأردت تقارير أن قوات النوير وقوات الجبهة الثورية السودانية شاركتا في الهجمات.[٢٨] وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أخرجت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قوات الجيشَ الشعبي لتحرير السودان– شمال من العتمور (على بعد ٤٥ كلم شرق كادوقلي) مستخدمة التكتيكات ذاتها التي استُخدمت في آبري مما سلّط الضوء على ضعف التكتيكات القتالية التي لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في الحرب المتحركة في الأراض المنخفضة.[٢٩] وفي ٢٧ أيار/مايو، هُزم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في دلدكو، خارج كادوقلي، وبقيت المدينة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ٨ حزيران/يونيو هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال كل من العتمور وكادوقلي وقصفهما بالأسلحة الثقيلة وزعم أنه دمر ثلاث دبابات في المعركة (SRRA، ٢٠١٤ ب، Radio Dabanga، ٢٠١٤ ب). كما شن الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال هجمات أخرى في نهاية شهر حزيران/يونيو، وباءت تلك الهجمات بالفشل.

عموماً، احتفظ المتمردون بسيطرتهم على الجزء المركزي من الولاية في محليات البرام وهيبان وأم دورين، التي تقع جنوب محلية دلامي، وعلى الجزء الغربي من كادوقلي (جيغيبا وكورونغو وكوفة وليما).[٣٠] وقد منحهم هذا أراض آمنة تمتد من الحدود مع جنوب السودان شمالاً وحتى ما يقترب من الحدود مع شمال كردفان، وبعاصمة في كاودا، يسكنها ما يقارب ٨٠٠ ألف نسمة، (SRRA، ٢٠١٥، ص ١٢ – ١٤).

وبقيت محلية هبيلا التي يسكنها بشكل رئيسي النوبة الغلفان والمقسمة بين الأحزاب المنخرطة في النزاع هادئة على العموم، ومع ذلك فقد تم تشريد قطاع كبير يبلغ ٥٠٠٠٠ شخص من سكان المنطقة من جراء هجمات كانت قد شنتها الحكومة في السابق.[٣١]

### النيل الأزرق

خلال الهجمات التي حدثت في موسم الجفاف في ٢٠١٣- ٢٠١٤، اشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والحكومة في معارك رئيسية على طول خطوط المواجهة الامامية في ديم منصور والكرمك وملكان وروم وسركم في محليتي باو والكرمك، ولكن من دون تبدل كبير في السيطرة على الأراضي. وتواجه الطرفان في جبال قيسان وجبال الإنقسنا القريبة من العاصمة الدمازين. وفي حين تسيطر الحكومة على مدن الحاميات الرئيسية وهي: باو والدمازين ودنديرو والكرمك، بقي الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في الجزء الجنوبي من الولاية، ولكنه كثّف من تواجده في جبال الإنقسنا وزاد من كثافة عمليات حرب العصابات في قيسان على مدار العام ٢٠١٤. أما منطقة محلية باو الواقعة بين حاميات الفوج واليولو التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، وحامية البوط التابعة للقوات المسلحة السودانية، فتشهد تحرك دوريات للجيشين. وتشكل هذه المنطقة، التي تتميّز بشح مواردها المائية وفضاءات أرضها المفتوحة، تحدياً خاصاً لا تتيسّر فيه تكتيكات الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال.

وفي الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، هاجمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مواقع القوات المسلحة السودانية في ديم منصور (خسارة دبابتين)، ولكن القوات المسلحة السودانية صدّت ذلك الهجوم؛ ثم تكرّر الهجوم مرة أخرى في شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي أوائل العام ٢٠١٥، بقيت المدينة الاستراتيجية مقسمة بين القوتين اللتين كانتا متمركزتين على مقربة من بعضهما، في منطقة خور حسان إذ تتمركز في شمال المنطقة (القوات المسلحة السودانية) وفي جنوبها (قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال)، وكانت المنطقة تتعرض لإطلاق النار المتبادل بين الطرفين. وبقيت منطقة جنوب وغرب الكرمك خارج نطاق سيطرة الطرفين كمنطقة متنازع عليها. ويتمركز الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في محيط مدرج هبوط الطائرات معيقاً بذلك قدرة القوات المسلحة السودانية على الوصول. ووفقاً لأحد قادة جبهة الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، فإن هدف الجيش هناك لا يقصد به سوى إضعاف الحكومة، لأن "فوائد الاستيلاء على المدينة أقل من تكلفة الاحتفاظ بها".[٣٢] وفي ٢٢ آب/أغسطس٢٠١٤، استولى المتمردون على داكان.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير، هاجمت القوات المسلحة السودانية ملكان بشن قصف عنيف وهجمات جوية، ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال استعاد الاستيلاء على المدينة في ١٧ كانون الثاني/يناير.

ووفقاً للجيش الشعبي فقد، أُسقِطت ٤٤ قذيفة على المنطقة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤ (SRRA، ٢٠١٤ أ). وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال أنه استولى خلال المعركة على ١٨ شاحنة و٣ دبابات في حالة جيدة ودبابة مدمرة وأنواع مختلفة من الذخائر والقذائف والصواريخ. ووفقاً لأحد السجناء لدى القوات المسلحة السودانية والذي شارك في المعركة، فإن نحو ٥٠٠ مقاتل من قوات الدفاع الشعبي المنحدرين من قبائل الفلاتة والهوسا والسيلاك كانوا منخرطين في العملية، بينما غاب عنها مقاتلو قوات الدعم السريع.[٣٣] وشهدت سركم أيضاً مواجهات عديدة، حيث صدت القواتُ المسلحة السودانية قوات الجيشَ الشعبي لتحرير السودان– شمال ولكنها ما لبثت أن عادت وخسرت موقعها بعد فترة وجيزة. وحتى مطلع ٢٠١٥، ظلت المدينة مقسمة. وأعيد نقل حامية القوات المسلحة السودانية إلى شمال المدينة.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه أحرز نصراً كبيراً في جبال الإنقسنا، فأعاد تأسيس قواته في كيلو وككر وقوز تيليم وروميلي التي كان قد خسرها في شباط/فبراير ٢٠١٢، كما زعم أنه سيطر على قبانيت التي كان قد فقد في أيار/مايو ٢٠١٢ السيطرة عليها تماماً. وأصبح لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال كتيبة واحدة (ما يقارب ١٠٠٠ رجل) في المنطقة، مما يُعد خفضاً كبيراً لقواته حيث كانت لديه ثلاث كتائب في العام ٢٠١١ (Gramizzi, 2013). وتسيطر القوات المسلحة السودانية على العاصمة، ومحليّة باو وعلى القرى الرئيسية، بما فيها مدن الحاميات الثلاث التي تصل الدمازين بالكرمك، أي بوك وديران وقبانيت، وفي العام ٢٠١٤، دخل الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال منطقة مشروع أغاديت الزراعي ( على بعد ٣٠ كم جنوب غرب الدمازين) وأحرق البلدة التي توجد فيها الحامية، وأجبر شركات التعدين على المغادرة.[٣٤] ووفقاً للتقارير، فرّ نحو ١٥٠٠ شخصاً إلى الدمازين من جراء القتال.[٣٥]

نفذ الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال عمليات في كيلي والمناطق المحيطة بها، من فنزيغار (في الجنوب الشرقي) إلى أوفوت شيتيو (شمالاً)، معيقاً بذلك تحركات الحكومة بين دنديرو والكرمك. وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال أنّه دمر ثلاث قوافل للقوات المسلحة السودانية كانت تتحرك باتجاه الجنوب في محلية باو في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (SRRA، ٢٠١٣ ب).

وأخيراً، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال يسيطر على تلال أمورة الواقعة شمال شرق قيسان، كما يسيطر على جنوب غرب قيسان وشمالها حتى مجرى النيل الأزرق، بكتيبة واحدة قواها يتراوح بين (٧٠٠ – ١٠٠٠ رجلاً)، ومن هناك، اشتبك في العديد من المناوشات مع القوات الحكومية والمليشيات المحلية. وتعتبر تضاريس منطقة قيسان بجداولها وجبالها وغاباتها ساحة مفضلة بالنسبة لتكتيكات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. وفي ٢٦ آب/أغسطس زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه سيطر على شيمبا بعد قتال مكثف تسبب في نزوح ما يقارب ٥٠٠٠ شخص إلى مخيم شرغولي الإثيوبي و٧٠٠٠ شخص إلى المناطق الحدودية (SRRA، ٢٠١٣ ب).

# ثالثاً: الكيانات المسلحة الفاعلة

### القوات الحكومية

من الملامح البارزة للنزاع في المنطقتين تقلّص حجم وجود القوات المسلحة السودانية النظامية، التي تتمركز غالباً لحماية مدن الحاميات الرئيسية. وتفضل الحكومة بشكل متزايد استخدام القوات شبه النظامية المجنّدة محلياً، لا سيما قوات الدعم السريع التي ينظمها جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني تحت قيادة محمد حمدان دقلو، والمعروف أيضاً ب "حميدتي"، والخاضعة لرقابة الرئيس البشير شخصياً. وقد أضفت التعديلات الدستورية التي وُضِعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الشرعية على استخدام تلك القوات.[٣٦] وتوسعت قوات الدعم السريع من مجموعة أولية صغيرة مكوّنة من ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ مجند مقاتل من قبيلة الرزيقات من الأبالة من شمال دارفور، الذين حُشِدوا في دارفور، لتمتد إلى كافة أرجاء السودان وليصل عدد مقاتليها في مطلع العام ٢٠١٥ إلى ١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠ مقاتل.[٣٧] وكما قال علي ترايو من حركة جيش تحرير السودان – مني مناوي:

> تمثل قوات الدعم السريع إضفاءاً للطابع الرسمي على "جنجويد"، ولكن بهيكل رسمي وبتعويضات وبدون موسى هلال، ولكنها كالجنجويد لا يمكن أن تستدام.[٣٨]

تُستخدم قوات الدعم السريع غالباً في جنوب كردفان؛ ومنذ العام ٢٠١٥ أصبحت تُستخدم أيضاً في النيل الأزرق. وقد لعبت قوات الدعم السريع الدورالذي كانت تلعبه في السابق قوات الدفاع الشعبي في الولاية، لكن دون تصعيد لنبرة إسلامية. وتتكون قوات الدفاع الشعبي من عناصر من القبائل العربية الأصلية في المنطقة مع بعض المرتزقة الأجانب، لا سيما من جنوب السودان وإثيوبيا (الأثيوبيون متواجدون في النيل الأزرق فقط)، وتُستخدم لشن هجمات في كل أنحاء الولاية، ولكنها تُستخدم اليوم غالباً لدعم قوات الدعم السريع. وتُجنَّد المليشيات على أساس موسمي وفي بعض الحالات تُجند مباشرة قبل البدء في عملية جديدة، الأمر الذي يجعل من عملية تحديد عدد المقاتلين فيها صعب. وفي بعض الحالات يُرسل المجندون الجدد إلى مناطق حيث يُنقلون في الحافلات كمدنيين ثم يُسلّحُون عندما يصلوا إلى وجهاتهم.[٣٩] وبشكل عام، فإن الأسماء العديدة التي تُطلق على المليشيات الموالية للحكومة تزيد من صعوبة التحقق من الأعداد والمواقع.

وبالنسبة إلى الحكومة، فإن استخدام القوات شبه النظاميّة (شبه العسكريّة) يمثّل استجابة لحاجة عملية: "حينما تكون منخرطا في حروب عديدة وفي حماية الحدود، عليك أن تجند الجميع، وحتى المدنيين والقوى الاحتياطية" هذا ما قاله كبير المفاوضين ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني، ابراهيم

غندور.[٤٠] وقد يشير استخدام القوات شبه النظاميّة إلى وجود ضعف في الجيش النظامي وفي مؤسسات الدولة. وهذا ما استنتجه عبد العزيز الحلو الذي يرى أن الانقسامات الداخلية داخل الحزب الحاكم، والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدولة، والعزلة الإقليمية والدولية التي امتدت لسنوات، أضعفت النظام وأضعفت قدرته على السيطرة على القوات المسلحة.[٤١] ويتزامن تقليص استخدام القوات المسلحة السودانية في القتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والجبهة الثورية السودانية مع تدني الروح المعنوية داخل الجيش وحدوث انشقاقات في الثكنات العسكرية الرئيسية (في الخرطوم وكوستي والأبيض)، لأن الجنود وجدوا أن القوات شبه النظامية تُحظى بامتيازات أفضل إذ يحصل أفرادها على أجور أعلى، كما يطلق لهم العنان لينهبوا ويعربدوا. وقد ادعى أحد المرتزقة الفارين من قوات الدعم السريع في منطقة رشاد بأن أجره كان ١٥٠٠ جنيه سوداني (٢٢٥ دولار أمريكي) بينما يتقاضى الجندي في القوات المسلحة السودانية أجراً يبلغ ١٠٠٠ جنيه سوداني (١٧٠ دولار أمريكي). والواقع أن المليشيات، على عكس الجنود النظاميين، لا تمثل تهديداً للنظام لأنها لا تسعى إلى السلطة، بل يمكن للقيادة أن تسيطر عليها من خلال المال،[٤٢] وإن كان من الصعب شراء ولائها وإلتزامها.

## جنوب كردفان

يُقدَّر الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال عدد القوات الحكومية الكلي في جنوب كردفان في العام ٢٠١٥ بانه يتراوح بين ٣٠٠٠٠– ٤٥٠٠٠ مقاتل، إلا أن من الصعب التحقق من دقة هذا العدد نظراً لمرونة هيكل القوات المسلحة السودانية، وقلة المعلومات الخاصة بها. ولكن، يُعتقد أن عدد الجنود النظاميين للقوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان يقل بنحو ١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ جندي عمّا كان عليه في السنوات السابقة، وأن أغلب هؤلاء الجنود يتمركزون في مدن الحاميات الحكومية التاريخية.[٤٣] وقد يتراوح عدد قوات الدعم السريع ما بين ٦٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مقاتل في جنوب كردفان، في حين أن هناك ما بين ٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مقاتل تابع لقوات الدفاع الشعبي وغيرها من القوات الخاصة التي تعمل أيضاً في المنطقة.[٤٤]

وحتى موسم القتال الأخير، كانت القوات شبه النظامية مكوّنة من مقاتلي قوات الدعم السريع الدارفوريين – ربما كان هنالك نحو ١٠٠٠٠ مقاتل في جنوب كردفان في العام ٢٠١٤.[٤٥] وقد شاركت قوات الدعم السريع في العديد من المعارك في كل أرجاء الولاية، كما كان لها دور أساسي في الاستيلاء على آبري (جنوب دلامي)، والعتمور (شرق كادوقلي)، حيث استخدمت تكتيكات باغتت المتمردين. وكان على الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أن يتكيّف، وقد تكيّف بالفعل على ما يبدو – لكن ما زالت مسألة التضاريس تمثل عاملاً هاماً. وفي نيسان/ابريل ٢٠١٤، قاتلت قوات الدعم السريع المتمردين في الجبال الشرقية، لكن دون أن تحرز نجاحاً. ووفقاً للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال ولخبراء عسكريين غربيين، لم يكن الرزيقات مدربين تدريباً جيداً على القتال في جبال النوبة ولم ينجحوا عموماً في القتال

ضد المتمردين. كما إن "تكتيكاتهم" ( باستخدام مركبات الدفع الرباعي المزودة بالأسلحة الخفيفة) تكون أكثر فاعلية في المناطق الصحراوية في غرب السودان. وهكذا، قررت أغلبية قوات الدعم السريع العودة إلى دارفور في كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠١٤، في حين يُعتقد أن بضع مئات من عناصرها قد عادوا إلى جنوب كردفان في العام ٢٠١٥، حيث تمركزوا في مناطق أبو جبيهة وكادوقلي وتلودي.

وتفيد تقارير أن كل مقاتل في قوات الدعم السريع يحصل على ١٠٠٠٠ جنيه سوداني (أي ما يعادل ١٧٠٠ دولار أمريكي) عن كل معركة يشارك فيها.[٤٦] كما ينهب مقاتلو قوات الدعم السريع الغذاء والممتلكات ويحرقون القرى في نهاية المعارك، ولكن لا توجد تقارير تفيد بحدوث هجمات متعمدة ضد المدنيين خارج نطاق المواجهات العسكرية، كالتي كانت تحدث في دارفور (راجع Kumar and Ismail, 2014).

بعد مغادرة مقاتلي قوات الدعم السريع الدارفوريين، جندت حكومة السودان مقاتلين، أغلبهم من النوبة للقتال ضد المتمردين في أراضيهم الوعرة. وعموماً، فمنذ العام ٢٠١٤، كانت استراتيجية الحكومة هي أن تتوسع في تجنيد مقاتلين في قوات الدعم السريع وأن تضم مجندين من كل أنحاء السودان وأن تستخدم هؤلاء المجندين في مناطقهم الأصلية، "كي يستطيعوا ان يكون أداءهم وسلوكهم أفضل".[٤٧] وقد جُنِّد ما يقارب ٦٠٠٠ من النوبة في المناطق الحكومية في جنوب وشمال كردفان والخرطوم، وهو عدد أقل مما كان قد تم تجنيده في العام ٢٠١٤، بالنظر إلى أنها المرة الأولى التي ترسل فيها حكومة السودان قوة من قوات الدعم السريع إلى النيل الأزرق.[٤٨] ووفقاً للسكان المحليين الذين تمت مقابلتهم، فقد تم استقطاب النوبة الشباب للقتال، ومن بينهم قاصرين من صغار السن، مقابل ٣٠٠ – ٤٠٠ جنيه سوداني (٥١ – ٦٨ دولار أمريكي) في الشهر، أو ١٠٠٠ جنيه سوداني (١٧٠ دولار أمريكي) بالنسبة لمن لديه الخبرة.[٤٩] ويُدرَّب المجنّدون الشباب ثم يُرسلون إلى مناطق مختلفة في النيل الأزرق على دفعات بدءً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتفيد التقارير بأن ما يقارب ٤٠٠٠ مجنّد جديد دُرِّب في شندي والخرطوم لمدة ثلاثة شهور خلال الصيف ثم نُشروا في الأبيض في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في حين شوهد ما بين ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ مجند في مناطق دلامي وكادوقلي وخرسانة في إطار التحضير لهجوم موسم الجفاف الممتد حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد وصلت مجموعة أخرى إلى العتمور في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.[٥٠] ولم تُسلَّح المليشيات إلا بعد وصولها إلى وجهتها، ولم تُعطَ مركبات، الأمر الذي يدل، وفقاً لتحليل أعدّه الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، على عدم ثقة الحكومة. وفي الواقع، يُعتبر ولاء المقاتلين النوبة أمراً مشكوكاً فيه، كما أنه وفقاً للعديد من التقارير ووفقاً لمصادر مختلفة، فقد فر عدد كبير من النوبة لا يمكن تحديده ، ذلك لأن الفارين في معظم الحالات يبقون في المناطق التابعة للحكومة أو يذهبون إلى الخرطوم.[٥١] وأفاد قادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، جرت مقابلتهم، أنهم يشعرون بثقة أكبر عندما يقاتلون عناصر من النوبة أكثر مما حين يقاتلون دارفوريين، ويلاحظ خبراء غربيون أن بإمكان النوبة أن يكونوا مقاتلين مهرة وفعالين.

ينحدر أغلب النوبة المجندين من الطبقات المهمشة من المجتمع في المناطق التابعة للحكومة – ذلك

كنتيجة للسياسات طويلة الأمد الرامية لإبقاء مناطق النوبة متخلفة وتفتقر إلى الفرص، الأمر الذي يدفع الشباب العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية إلى تفضيل الانخراط في الحرب. وتنطبق استراتيجية التجنيد على كل القبائل، ولا سيما القبائل الأكبر وتلك الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، مثل الأنقولو، والأتورو، والكواليب، ومورو (العشيرة الأكبر في المنطقة التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال)، والتيرة، وكتلا، وغلفان، ونيومبا، وتيما، وتيمن، وتولوشياند. و"من خلال تسليح كل عشيرة، تمارس الحكومة استراتيجيتها طويلة الأمد، استراتيجية فرق تسد" حسب ما أفاد به أحد مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال.[٥٢]

استمرت هذه الاستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى حدوث الكثير من الانقسامات بين السكان النوبا: فكل عشيرة اليوم منقسمة في موقفها من الأطراف المتحاربة. وهناك استقطاب شديد في التجنيد وغالباً ما يجري من خلال قادة تقليديين، يكون بعضهم قادة سياسيين بارزين في الخرطوم، والذين يُجبروا أحياناً على توفير جنود أو يُتَّهمون بأنهم يدعمون الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال فيُعتقلون.[٥٣] وتفيد التقارير بأن حكومة السودان تستخدم ما يوصف ب"أمن القبائل"، أي تعيين أفراد أمن من كل عشيرة مهمتهم تجنيد أفراد من كل القبائل.[٥٤] ووفقاً للعديد ممن جرت مقابلات معهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، فإن دانييل كودي، الرئيس السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان بالولاية ونائب الوالي السابق(٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) يُعتبر عنصراً أساسيا في تسهيل عملية تجنيد النوبة في الخرطوم. وقد أقر كودي، عند مقابلته، أن الحكومة تجند النوبة الشباب، ولا سيما في الخرطوم، إلا أنه نفى تدخله في ذلك.[٥٥]

وعلى الرغم من تناقص قوة قوات الدفاع الشعبي مع مرور الوقت، إلا أنها ما زالت تمثل قوة هامة يتراوح عددها بين ٥٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مقاتل، أغلبهم من البدو الرُحَّل من العرب المحليين، والحوازمة، والمسيرية، والنوبة (بأعداد أقل). وبينما يمثل الفلاتة (بدو غرب أفريقيا الرُحّل) العدد الأكبر من قوات الدفاع الشعبي في الولاية، فإنهم يعملون في جنوب كردفان كمليشيات مستقلة.[٥٦] وتُستخدم قوات الدفاع الشعبي في جنوب كردفان في أكثر المناطق الحكومية أهميةً: أبو جبيهة، ودلامي، والدلنج، ورشاد، وتلودي. وقد استُخدم مقاتلو قوات الدفاع الشعبي خلال هجوم موسم الجفاف الأخير في دعم تكتيكات قوات الدعم السريع في "الكر والفر".[٥٧]

ونتيجة لمكاسب السلام القليلة الناتجة عن اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك إلغاء ولاية غرب كردفان وفقدان مواردها، اتجه أغلب المسيرية، خلال الفترة الانتقالية للاتفاقية، إلى الانجذاب نحو دعوة الحركة الشعبية لتحرير السودان المناصرة للمهمشين. وقد تُركت القبيلة أيضاً دون أي تعويضات عن التدهور البيئي الذي لحق بالمنطقة نتيجة استخراج النفط فيها وما يرافق ذلك من مشاكل، ولا سيما في مناطق بليلة، والفولة، وهجليج، والمجلد، وسيتين.[٥٨] ويحافظ كثيرين من المسيرية، حتى غير الملتحقين بالجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، على موقف محايد تجاه الصراع.[٥٩]

وقد رفض أكثر المسيرية القتال في مناطقهم، لا سيما في محيط لقاوة (التي كانت مستقرة نسبياً في السنوات الأخيرة)، فأُرسِلوا إلى جبهات أخرى، حيث فر كثيرون منهم، بما في ذلك جنوب السودان بينما انضم آخرون إلى حركة العدل والمساواة. ولم ينجح الإعلان عن استعادة ولاية غرب كردفان في تموز/يوليو ٢٠١٣، في استرضاء المسيرية بل اعتبروه جزءً من تكتيكات الحكومة باستخدام أسلوب "فرق تسد" لإثارة النعرات العرقية المحلية (Radio Tamajuz, 2013 أ، ٢٠١٣، ب، Reliefweb, 2014).[٦٠] وكما قال أحد قادة المسيرية الموالين للحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، "لقد زوّدونا بالسلاح وها نحن اليوم يقتل بعضنا البعض".[٦١] وشوهد مسيرية يقاتلون أيضاً في جنوب السودان إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) (UNSC, 2014، ص ٦).

الحوازمة هم رعاة ماشية رحل يعيشون في شمال شرق محافظات أبو جبيهة ودلامي وهبيلا ورشاد والريف الشرقي، ويتنقلون شرقاً وغرباً طلباً للمرعي.[٦٢] وقد استفاد الحوازمة تاريخياً من التعاون التجاري والرعوي مع النوبا، ولكنهم تحالفوا مع الخرطوم خلال الحرب السابقة ضد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأوردت تقارير أنهم ارتكبوا انتهاكات ضد المدنيين.[٦٣] وعلى عكس المسيرية، بقي الحوازمة قريبين من الخرطوم خلال الفترة الانتقالية، وحملوا السلاح ضد المتمردين في العام ٢٠١١، بسبب إغلاق الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مسارات هجرتهم في الجزء الجنوبي من دلامي. وعلى منوال الحال لدى المسيرية، فإن تجنيد الحوازمة يتبع ولاءات زعمائهم، ويؤثر الساسة ذوي النفوذ، مثل عمدة (زعيم) أبو كرشولا، أحمد تاور،على العلاقات على المستوى الشعبي.[٦٤]

على الرغم من نجاح الحكومة في تجنيد الحوازمة، إلا انها لم تستطع أن تسيطر عليهم سيطرة كاملة، فقد حافظ الحوازمة، خلال الفترة الانتقالية، على علاقات تجارية جيدة مع كواليب النوبة المحليين ولا سيما مع عشيرة الهيادقة من رشاد وأم برمبيطة.[٦٥] وتفيد التقارير بأن القوات المسلحة السودانية شردت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ما يقارب ١٨٠ حوازمي وطردتهم من الخرطوم لأنهم لم يعودوا جديرين بثقتها.[٦٦] وزعم ٤ أفراد من الحوازمة قبض الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال عليهم في العام ٢٠١٤ أنه تم تجنيدهم بشكل قسري من قبل قوات الدفاع الشعبي.[٦٧] وقد قاتل الحوازمة مستخدمين الجمال، بينما أُعطيت مركباتٌ لبعض القبائل القوية والموالية للحكومة مثل عسير من أبو جبيهة وتوغيا من أم برمبيطة في دلامي لتقاتل بفاعلية أكثر.[٦٨] ويُعتقد بأن قادة الحوازمة الرئيسيين هم محمد ابراهيم، قائد العمليات في قوات الدفاع الشعبي للحوازمة، وداؤود أحمد، منسق مجموعة أولاد محما الفرعية ، وتاعور المأمون، منسق كادوقلي (Gramizzi and Tubiana, 2013، ص ٢٦).

وخلال موسم الجفاف السابق، جندت القوات المسلحة السودانية نحو ٤٠٠ عنصر مليشيا أجنبي من جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، إلا أن هذه المليشيات لم تحقق نجاحاً في القتال ضد النوبة وعلى أراضي النوبا، ولم تعد تعتبر جزءً من القوات الحكومية. وكانت هذه المليشيات قد جُمِّعت ودُرِّبت في أبو

جبيهة وأم برمبيطة، وشوهدت تقاتل في المعارك التي وقعت في عتمور (شرقي كادوقلي)، وخور أدليب، وتروجي، وأم برمبيطة إلى جانب قوات الدعم السريع.[٦٩] ووفقاً لمحافظ جنوب كردفان في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، فإن هذه المليشيات رفضت الانضمام إلى القوات الحكومية في العام ٢٠١٥ .[٧٠]

بينما تواجدت بعض مليشيات النوير في جنوب كردفان منذ بداية النزاع (لم يكن بالإمكان تحديد عددهم)، فإن مصادر من الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان تزعم أن ما يقارب ٧٠٠٠ مقاتل في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) استُضيفوا في جنوب كردفان منذ بداية العام ٢٠١٤، حيث كانت جماعة بول نوير (مليشيا) تحت قيادة العميد مايكل ماكال في هجليج وخرسانة، ومع عشائر أعالي النيل في أبو جبيهة، والجبلين (النيل الأبيض)، كما في النيل الأزرق تحت قيادة القائد السابق للفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، اللواء الركن جيمس كوانغ (قائد الفرقة الخاصة رقم (١) في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)).[٧١] ووفقاً لمصادر متعددة، انخفض عدد هذه القوات بشكل ملحوظ في مطلع العام ٢٠١٥، بسبب تمركز القتال في ولاية أعالي النيل (لم تستطع كاتبة هذا التقرير التحقق من مصداقية هذه المعلومات).[٧٢] وعلى الرغم من أن هناك وجود لمقاتلين نوير في الهجمات التي تشنها الحكومة، إلا أنه لا توجد أدلة بأنهم كانوا جزءً من فرقة الجيش الشعبي لتحرير السودان– (في المعارضة) في المنطقة، لأنه لم يبق سوى القليل من المقاتلين ومن مليشيات النوير متحالفةً مع القوات المسلحة السودانية (بعضهم قد جُنِّد في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)).[٧٣] وعموماً، ووفقاً لقادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، فإن النوير ليسوا مقاتلين فعالين في جبال النوبة: فهم غير مجهزين على النحو الصحيح، كما أن الانقسامات الداخلية قد أضعفتهم، وبالتالي لا يُنظر إليهم كتهديد للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال.

### النيل الأزرق

وفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن لدى الحكومة نحو ١٨٠٠٠ جندي في منطقة النيل الأزرق، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية المتمركزة في مدن الحاميات ونحو ٥٠٠٠ جندي من قوات شبه نظامية ومليشيات متنقلة، هي قوات الدفاع الشعبي وقوات الدعم السريع، ومليشيات أخرى من السودان وجنوب السودان وأثيوبيا. وتتدرب القوات الحكومية أساساً في بوط، ودنديرو، وديسا، والكرمك. وقد صار عدد القوات المتواجدة هذا العام في النيل الأزرق أكبر مما كان عليه في العام المنصرم، وذلك بسبب وجود القوات الجنوبية وقوات الدعم السريع. ومع ذلك، فإن من الصعب التأكد من العدد الإجمالي، نظراً لأن الحكومة تلجأ إلى تجنيد خاص قبل المعارك، كما فعلت في جنوب كردفان.[٧٤] وقد قال كابتن متقاعد في القوات المسلحة السودانية- سجين حرب سابق جرت مقابلته في النيل الأزرق أنه ومسؤولين متقاعدين آخرين أُجبروا على الانضمام كمجندين في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عندما كانوا يعملون كحرس خاص في مشاريع

زراعية حكومية في وادي هدَّار بين بوط وغالي في محلية التضامن (وكانوا يتقاضون راتباً شهرياً قدره ٩٠٠ جنيه سوداني/ أي ١٥٣ دولار أمريكي) وأُرسِلوا إلى المعركة التي كانت تدور في ملكان والتي خسرتها قوات الحكومة. وهناك مليشيات محلية صغيرة تنتشر في ولاية النيل الأزرق تتكون من مهاجرين قدموا إلى الولاية بسبب أراضيها الخصبة وثرواتها المعدنية. وهم يعملون في مناطقهم الخاصة، وقد ينفذون عمليات مستقلة أو يقاتلون إلى جانب القوات الحكومية، وكثيراً ما ترتكب هذه المليشيات انتهاكات ضد المدنيين.

ويشكل الفلاتة–الرُحّل، الذين تعود أصولهم إلى غرب ووسط إفريقيا، العدد الأكبر من قوات الدفاع الشعبي في الولاية. وهناك أيضاً بعض من الهوسا، الذين ينحدرون هم أيضاً من أصول وسط إفريقية، بالإضافة إلى بعض أفراد القبائل الأصلية، وبعض القادمين من ولايتي القضارف وسنار.[٧٥] وقد استُخدمت قوات الدفاع الشعبي إلى جانب القوات المسلحة السودانية منذ بداية الحرب على كل الجبهات، وسُلِّحت تسليحاً جيداً بالمدافع الرشاشة والمركبات المزودة بالأسلحة. ويقود كوادرَ قوات الدفاع الشعبي في الولاية زعيمُ حزب المؤتمر الوطني، الوالي حسين ياسين من الفلاتة.[٧٦] ومن الصعب تحديد عدد مقاتلي قوات الدفاع الشعبي في النيل الأزرق نظراً لمرونة هيكل التنظيم. ولكن غالباً ما يكون التجنيد قسرياً، ويتضمن صبيان صغار السن.[٧٧] كما يعمل في الولاية أيضاً ٢٠٠ عنصر مليشيا من غير الفلاتة. وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اشتبكت هذه المليشيات مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في تيبيليب (من منطقة قيسان).[٧٨] ووفقاً لسكان محليين جرت مقابلتهم، فإن الفلاتة، ولا سيما مجموعة اسماعيل عمير كورا العاملة في جبال الإنقسنا، متورطون في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد السكان كالاعتداء بالضرب والاغتصاب وحرق القرى.

استقطبت قوات الدفاع الشعبي خلال الصراع أيضاً عناصر من قبيلة الهوسا، هم في الأصل مزارعون قدموا من غرب إفريقيا واستقروا في مدينة الروصيرص، على امتداد ضفة النيل الأزرق الشرقية؛ وأُجبِروا على الانتقال إلى منطقة الإنقسنا شرقي محلية باو بعدما غمرت مياه الفيضان الأراضي التي كانت قد مُنِحت لهم نتيجة لتوسع سد النيل الأزرق الذي أكمل في العام ٢٠١١. وقد أثار هذا الأمر قضايا متعلقة بالأراضي مع المجتمع المحلي، مما عزّز عمليات التجنيد وتوفير الأسلحة من قبل الحكومة لحماية أراضي الهوسا الجديدة.

أُرسِلت قوات الدعم السريع إلى النيل الأزرق قبل موسم الجفاف هذا، ولكن حتى حلول شهر أيار/مايو ٢٠١٥، لم تكن قدرتها القتالية قد أُختبرت على أرض الواقع ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، لأن القتال كان متمركزاً في جبال الإنقسنا وليس على خط المواجهة الأمامي على الأرض المنخفضة.[٧٩] وعلى عكس ما يجري في جنوب كردفان، فإن تجنيد قوات الدعم السريع كان يجري خارج الولاية، في كل أرجاء السودان – بما فيها دارفور – وفي خارج البلاد، نظراً لعدم توفر مقاتلين بشكل كاف في النيل الأزرق.[٨٠] ووفقاً لأحد قادة جبهة الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، فإن مقاتلي قوات الدعم السريع يتقاضون أجوراً تفوق ما يتقاضاه نظراؤهم في قوات الدفاع الشعبي بمبالغ يتم تحديدها حسب مهماتهم.

تعمل ميليشيلت بني شنقول على الحدود مع إثيوبيا.[٨١] تاريخياً، ظلت هذه القبيلةً تعيش بين السودان وولاية بني شنقول – قماز الإثيوبية، وقد استخدمت حكومة السودان هذه القبيلة المسلمة في العقود الثلاثة الأخيرة من أجل تعزيز موقف حزب المؤتمر الوطني في الولاية، حيث تعود أصول أبرز قادة حزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، بدءً من مستوى والي الولاية وما دونه من وظائف، إلى تلك القبيلة التي تُدعى أيضاً بالوطاويط.[٨٢] وقد استُخدمت هذه المليشيات أيضاً لشن هجمات ضد المتمردين في قيسان وضد المدنيين والتجار الذين يعبرون الحدود من إثيوبيا. كما يُعتقد أيضاً بأن قوات إثيوبية قد إلتحقت بالقوات المسلحة السودانية منذ العام ٢٠٠١، وأنها لعبت دوراً أساسياً في ضمان سيطرة القوات المسلحة السودانية في الكرمك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وفي مناطق أخرى على طول الحدود (Gramizzi, 2013، ص ٣١).

ومنذ بدء النزاع، ظلت تتواجد مجموعات جنوب – سودانية في النيل الأزرق. ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، فقد تدربت في بوط، وهي منطقة مشاريع زراعية في محلية التضامن (شمال غرب النيل الأزرق)، كتيبة واحدة من مليشيات مابان المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية تحت قيادة كمال لوما، والتي تضم أيضاً عناصر من مليشيا تابعة لقوات دفاع جنوب السودان السابقة، تحت قيادة مونتو عبد الله. وتنحدر أصول كمال لوما من مابان من غوفا، وقد كان عضواً في قوات الدفاع الشعبي، كما اتُّهم بقتل ثلاثة شيوخ من قبيلة جمجم المحلية في منطقة ودكة في العام ١٩٩١ وألتحق بعد ذلك باللواء ٢٣ للقوات المسلحة السودانية في الدمازين. وفي شهر آب/أغسطس٢٠١١ تمت ترقية لوما إلى رتبة عقيد، وأسس قوات مليشيا مابان التي تمركزت في مدينة بوط، حيث شاركت في شن العديد من الهجمات إلى جانب القوات المسلحة السودانية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، ولا سيما في منطقة روم. وتضم المليشيا عناصر من قبائل السكان الأصليين (Gramizzi, 2013، ص ٣٨ – ٣٩).[٨٣] ويزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أن نحو ٥٠٠٠ جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) حصلوا على التدريب في منطقة بوط، وأنهم تحت قيادة جيمس كوانغ. وتشير التقارير إلى أن أول مجموعة مكونة من ٣٠٠٠ شخص قد وصلت إلى المنطقة في شهر تموز/يوليو ٢٠١٤ كانت من الدمازين، تبعتها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كتيبتان عبرتا منطقة الكرمك في النيل الأزرق. أما المجموعة الأخيرة فقد وصلت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ومعها ٣١ مركبة ودبابتين إضافة إلى القوات الحكومية الموجودة المكونة من ٢٠٠٠ جندي من القوات المسلحة السودانية والأسلحة.[٨٤] ووفقاً لقائد الجبهة الثانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، فإن هذه القوات تلقت التدريب والدعم من القوات المسلحة السودانية في بوط، إلا أن موقعها يوجد بين جمام وكيلو ١٠ في جنوب السودان، كما أنها لم تشارك إلى اليوم في عمليات عسكرية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في النيل الأزرق.[٨٥] وقد أقر الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) بوجوده في بوط لكنه نفى تلقيه لأي دعم من الخرطوم.[٨٦]

## الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال والجبهة الثورية السودانية جنوب كردفان

وفقاً لمصادر مختلفة من الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن مجموع القوات المقاتلة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في جنوب كردفان يتراوح بين ٢٥٠٠٠ – ٤٠٠٠٠ رجل تقريباً، وأن عمليات تجنيد كبيرة ظلت تجري منذ العام ٢٠١١.[٨٧]

ويتكون معظم جنود وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال من مقاتلين نوبا من قبائل مختلفة، بما في ذلك قبائل صغيرة تحالفت في الماضي مع الخرطوم كالدلنج وكادوقلي.[٨٨] وقد أدى عدم حصول الناس في جنوب كردفان على مكاسب سلام من اتفاقية السلام الشامل إلى تكتل قبائل الولاية التي كانت في السابق متعارضة في مواقفها، وإلى مساندة الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال في تجنيد البدو العرب – الرُحّل. وقد يحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أيضاً في هذا النزاع على دعم من المسيرية الناشطين بشكل رئيسي في الجزء الجنوبي الغربي من كردفان والذين يُعتبرون مقاتلين جيدين (Gramizzi and Tubiana, 2013، ص ٢٨). ووفقاً للتقارير، فإن الدعم الرئيسي الذي يحصل عليه المتمردون يأتي من مناطق بابنوسة، والفولة، ولقاوة.[٨٩] وعلى الرغم من استياء المسيرية من الخرطوم، إلا أن ذلك الاستياء لم يُتَرجم في تجنيد عدد كبير منهم في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، وإنما في دفع المسيرية إلى حمل السلاح أحياناً بشكل مستقل كما حدث عندما شنوا هجمات على مقاتلي قوات الدعم السريع في كيلاك، بعد أن قامت المليشيا بانتهاكات واغتصبت النساء في المنطقة.[٩٠] وهناك خلاف حول العدد الحقيقي للمسيرية المنخرطين في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، مما قد يكشف عن وجود مشاعر متباينة تجاه المجاهدين السابقين في الحركة. فبينما ذكر زعماء من المسيرية الموالين للحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال أن العدد يزيد عن ٢٠٠٠ مجند، وهم من بقايا ما يسمى قوات دبيب الذين تحالفوا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ العام ٢٠٠٦، فإن مسؤول رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال قال أن العدد يتراوح بين ٩٠ – ٢١٠ مسيري، وتحديداً ١٠ - ٢٠ من المسيرية الزُرُق و ٨٠ – ١٠٠ من المسيرية الحُمُر هم أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. وهذه القوات موزعة في مناطق مختلفة، بينما هناك عدد قليل من المسيرية في هياكل القيادة. ويُعتقد بأن حبيب عز الدين، المفوض من كيلك هو قائد المسيرية الحُمُر في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، في حين أن محمد حميد رضوان وصديق حميد هما اللذان يقودان المسيرية الزرق.[٩١] وتشير الأبحاث التي أُجرِيت في العام ٢٠١٢ أن عدد المسيرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال كان يقارب ١٠٠٠ وقد تم تنظيمهم تحت قيادة العميد الجنرال ياسين المولى والعقيد بوكورا محمد فاضل (Gramizzi and Tubiana, 2013، ص ٢٨، ICG, 2013 أ، ص ٩). ولكن بما أن بعض المسيرية انتقلوا من الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال إلى حركة العدل والمساواة، فقد يكون العدد الفعلي أقل من ذلك.[٩٢]

بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، قدّم الأعضاء الدارفوريون في الجبهة الثورية السودانية، أي حركة العدل والمساواة والفصيلان الآخران لجيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي (جيش تحرير السودان – مني مناوي) بقيادة عبد الواحد النور و(جيش تحرير السودان – عبد الواحد النور)، الدعم للجيشَ الشعبي لتحرير السودان – شمال في منطقة جنوب كردفان، التي أصبحت بؤرة المعارضة العسكرية السودانية. وقد وصلت قوات الفصائل الدارفورية إلى الولاية خلال موسم الجفاف في العام ٢٠١١، بعد قرار القيادة بالانضمام إلى التحالف (الجبهة الثورية السودانية)، وفي الوقت ذاته الاستمرار في تنفيذ عمليات في المناطق التي تخضع إلى سيطرتها.[٩٣] فكان هناك عدد قليل من مقاتلي جيش تحرير السودان – مني مناوي، يُقدر عددهم بحوالي ١٢٠ –١٣٠ مقاتل و٢٠ مركبة، بينما بقيت منطقة نشاطهم الميداني الرئيسية هي دارفور. وساهم جيش تحرير السودان– عبد الواحد بـ ٢١٠ – ٢٢٠ مقاتل. وقدمت حركة العدل والمساواة العدد الأكبرمن المقاتلين والمركبات – ما يقارب ٢٠٠ مركبة، استُخدِمت في أوقات كثيرة في عمليات الجبهة الثورية السودانية المشتركة، ونحو ٤٠٠ – ٥٠٠ رجل.[٩٤] وقد زاد عدد قوات حركة العدل والمساواة بعد تجنيد عدد كبير من النوبة (أي ما يقارب ١٠٠٠ - ١٥٠٠) في المنطقة، بما في ذلك من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، وفقاً لما ذكره رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وبينما اعتبرت حركة العدل والمساواة أن تجنيد النوبة كان سبباً في طرد المجموعات الدارفورية من المنطقة، وليس الانتهاكات التي ارتكبوها على أرض الواقع، فإن عبد العزيز الحلو نفى ذلك، مؤكداً حق حركة العدل والمساواة في تجنيد "أي سوداني".[٩٥] ووفقاً لحركة العدل والمساواة، فإن النوبة كانوا قد انضموا إلى التنظيم منذ تأسيسه ووصلوا فيه إلى مناصب قيادية بما في ذلك رئاسة المجلس التشريعي للحركة. كما تحافظ حركة العدل والمساواة أيضاً على علاقات قوية مع أراضي كردفان، ومنذ تأسيس الحركة، وهي في جدال حول هل يكون مركزها دارفور أم منطقة كردفان. وينجذب النوبة الشباب أساساً إلى التكتيكات القتالية لحركة العدل والمساواة، ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن التجنيد كان يحدث باسم الجبهة الثورية السودانية، و بوعود تتعلق بمنح رُتب عسكرية إلى أفراد غير مدربين.[٩٦] وتفيد التقارير بأن حركة العدل والمساواة جندت عناصر من صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مستفيدة من الإستياء السائد وسط الحركة بسبب هيكلها الهرمي وصراع السلطة الذي يدور فيها ضد عبد العزيز الحلو، بينما تستقطب (العدل والمساواة) في ذات الوقت بعض المسيرية في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال نتيجة لإدراك المشاعر المعادية للعرب وسط الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال.[٩٧]

وتفيد التقارير بأن ما بين ٣٠٠ – ٦٠٠ مسيري قد انضموا إلى حركة العدل والمساواة منذ العام ٢٠١١، منجذبين إلى الدعوة للعدالة والمساواة التي تنادي بها الحركة، وكذلك إلى تكتيكاتها وإلى الخلفية الإسلامية المشتركة.[٩٨] وقد كان لحركة العدل والمساواة أعضاء من المسيرية قبل العام ٢٠١١ قاتلوا في

المعارك التي حدثت في جنوب السودان ودارفور، ولكن المزيد منهم انضموا إلى الحركة منذ العام ٢٠١٣، وقاتلوا في منطقة غرب كردفان. وبعد وفاة نائب قائد حركة العدل والمساواة والقائد الرئيسي في جنوب كردفان فضيل محمد رحومة (وهو ابن أخ بوكورا محمد فضل)، انضم المزيد من المسيرية إلى الحركة أثناء العمليات التي كانت تنفذها حركة العدل والمساواة في أبو زبد في شمال كردفان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣. ويُعتقد أيضاً أن بعض المسيرية قد اتبعوا أيضاً بندر أبو البلول، المعتمد السابق محليّة كيلك الذي انشق عن حزب المؤتمر الوطني وانضم إلى حركة العدل والمساواة في بداية العام ٢٠١٤.[٩٩]

وقد نجح المتمردون الدارفوريون، والعدل والمساواة على وجه التحديد في نشر تكتيكات "الكر والفر" السريع (التي علمتها حركة العدل والمساواة للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال) باستخدام المركبات المسلحة وبدعم من تكتيكات حرب عصابات الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال. وقد استُخدمت هذه التكتيكات كثيراً في الآونة الأخيرة في هجمات متحركة على مواقع حكومية في جنوب كردفان والنيل الأزرق في آذار/مارس ٢٠١٥. ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال، كان لحركة العدل والمساواة ولحركة جيش تحرير السودان – مني مناوي دور فعال في بعض العمليات الأساسية، في المعركة الأولى في التيس في تموز/يوليو ٢٠١١، وفي الاستيلاء على الإحيمر في آب/أغسطس٢٠١١، وفي غزو تروجي وجاو في شباط/فبراير ٢٠١٢، وكذلك في العملية المشتركة الأولى والأخيرة للجبهة الثورية السودانية في أبو كرشولا وأم روابة في نيسان/ابريل ٢٠١٤ (McCutchen, 2014، ص ٢٠ – ٢٥). وتشارك حركة العدل والمساواة أيضاً على نحو متزايد في العمليات العسكرية المستقلة التي تقودها الجبهة الثورية السودانية في جنوب كردفان؛ وقد استطاعت (حركة العدل والمساواة) في نيسان/ابريل ٢٠١٤ أن تدخل إلى جزء من بلدة أبو زبد (في شمال كردفان) والسنوط (غرب الجبل)، المنطقتين اللتين لم تكونا قط تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال في الماضي.[١٠٠]

وفي الوقت ذاته، تعرضت حركة العدل والمساواة للانتقاد بسبب هيكلها القيادي غير المنضبط وانقساماتها الداخلية، الأمر الذي أثر على سلوك وانضباط المقاتلين، وإلى تبني أهداف استراتيجية غير واضحة.[١٠١] وتفيد تقارير أن الانتهاكات التي ارتُكِبت خلال معركة أبو كرشولا وأم روابة خلال العملية العسكرية المشتركة الأولى والأخيرة التي نفذها أعضاء الجبهة الثورية السودانية في نيسان/ابريل ٢٠١٣، تسببت في قرار الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ان تطلب من المجموعات الدارفورية مغادرة جنوب كردفان، على الرغم من تأثير ذلك سلباً على العمليات العسكرية التي قد تنفذها الجبهة الثورية السودانية مستقبلاً، بما في ذلك احتمال الهجوم على الخرطوم. وتقع أبو كرشولا وأم روابة على الطريق الرئيسية التي تربط مدينة كادوقلي بالعاصمة الوطنية، كما أنهما تشكلان مراكز تجمع رئيسية للمليشيات السودانية.[١٠٢] ونتيجة للقصف، أجبر ما يقارب ٦٠٠٠ شخص على النزوح إلى داخل مناطق رشاد وأم دورين، كما أجبر عدداً آخر غير محدد على النزوح إلى داخل المناطق التابعة

للحكومة (SRRA، ٢٠١٣ أ). ووفقاً لحزب المؤتمر الوطني، فإن الجبهة الثورية السودانية دمرت ونهبت أبو كرشولا بالكامل،[١٠٣] وألقى الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال باللوم في ذلك على سلسلة القيادة غير المنضبطة في المجموعات الدارفورية، الأمر الذي سمح للقادة بالتصرف دون التعرض لعقاب وجعل تأديب الجنود أمراً مستحيلاً.[١٠٤] وقد قال أحد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال الذين شاركوا في معركة كرشولا:

> لدى المتمردين الدارفوريين طابع آخر للحرب وهو يسبب لنا الكثير من المشاكل. فعندما نقاتل، يريدون أن يتركوا الموقع ونريد نحن أن نبقى . الأفضل لهم أن يقاتلوا في مناطقهم. نحن نعتمد على أراضينا وعلى المدنيين فيها، وهم لا يعتمدون على ذلك.[١٠٥]

وعلى حد تعبير رئيس الجبهة الثورية السودانية، "إما أن نخسر شعبنا أو أن نخسر حركة العدل والمساواة والجبهة الثورية السودانية، فقررنا ألا نخسر شعبنا."[١٠٦] وهذا القرار، الذي جرت مناقشته بين قيادات الحركات المكونة للجبهة الثورية السودانية، لم يخرق التحالف السياسي العسكري للجبهة الثورية السودانية. وكما أفاد عبد العزيز الحلو فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ما زال يدرس قيام عمليات مشتركة تتفادى أخطاء التجربة السابقة.[١٠٧]

انسحبت الفصائل الدارفورية من جنوب كردفان تدريجياً خلال الفترة من شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣ وحتى منتصف العام ٢٠١٤، متحركة نحو الجنوب من محليتي الدلنج ورشاد بين شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تاركة المنطقة مع نهاية موسم الجفاف.[١٠٨] وغادرت آخر فصيلة تابعة لحركة جيش تحرير السودان– عبد الواحد (مكونة من ١٥٠– ٢٠٠ رجل) كانت ما تزال في منطقة هيبان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد طلب الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال من هؤلاء الجنود المغادرة بعد مزاعم جيش تحرير السودان- عبد الواحد بأنه شارك استراتيجياً في معركة دلدكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. [١٠٩] وأثناء تحركها استمرت حركة العدل والمساواة في مشاركتها في العمليات العسكرية، في حين كانت حركة جيش تحرير السودان– مني مناوي وحركة جيش تحرير السودان- عبد الواحد تقاتلان بشكل متزايد في دارفور. وفي ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٣ هاجمت قوات الجبهة الثورية السودانية سدرة في جبل الداير في شمال كردفان واستولت عليها. وفي ٢٧ تموز/يوليو نصبت قوات الجبهة الثورية السودانية كميناً لقافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية كانت في طريقها من الأبيض إلى الدلنج، وأسرت ١٢ أسيراً. وانتقاماً لذلك، وفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، قصفت القوات المسلحة السودانية في شهر آب/أغسطس مندال وسبيع من الدلنج قصفاً شديداً تسبب في نزوح ٢٠٠٠ شخص باتجاه الجنوب (SRRA، ٢٠١٣ ب). وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ دعمت حركة العدل والمساواة الجيشَ الشعبي لتحرير السودان – شمال في دفاعه عن تروجي. وبحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٤

كانت آخر مجموعة دارفورية قد غادرت مواقعها في الدار ونيما (محافظة البرام) ووصلت إلى ولاية الوحدة. ومنذ شهر آب/أغسطس٢٠١٤، كانت أغلب القوات قد تحركت باتجاه منطقة بحر الغزال إلى المناطق الأكثر قرباً من الحدود بين السودان وجنوب السودان، مركزة بشكل رئيسي على منطقة راجا الحدودية المتنازع عليها والواقعة بين السودان وجنوب السودان، من أجل إعادة تنظيم صفوف قواتها ضد هجمات الحكومة في دارفور.[١١٠] وقد نفت كل من حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان – مني مناوي المشاركة في الحرب الأهلية في جنوب السودان، إلا أنهما أقرا بوجود قواعد لكل منهما على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان.[١١١]

كان الجيش الشعبي لتحرير السودان متواجداً في راجا منذ العام ٢٠١١، وكان مستعداً لفتح الجبهة الثالثة للجبهة الثورية السودانية إلا أن ذلك لم يحدث. وبعد وصول حركة العدل والمساواة إلى المنطقة، انسحبت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مع نحو ٢٠ مركبة و٣١٥ جندي تحت قيادة العميد أحمد بلقا ووصلت إلى جنوب كردفان في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. ومنذ بدء مشروع الجبهة الثورية السودانية كانت الجبهة تهدف إلى فتح جبهة ثالثة في دارفور، ورابعة في منطقة المسيرية، وخامسة في شرق السودان (حيث يقال أنه كان هناك بالفعل بعض القوات التي تنتمي لحركة العدل والمساواة) (راجع Small Arms Survey، ٢٠١٥ ب).[١١٢] وقد أعدّ الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال العدّة للقيام بعملية في دارفور من جنوب كردفان في بداية موسم الجفاف، ولكنه اضطر للعدول عن ذلك – فقد كان الوضع آنذاك يُذَكِّر بأول مهمة فاشلة قادها عبد العزيز خلال الحرب الأهلية الثانية، حيث لقى أكثر المقاتلين المشاركين فيها حتفهم.[١١٣]

## النيل الأزرق

بحلول العام ٢٠١٥، كان للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال ٧٠٠٠ – ١٠٠٠٠ مقاتل في النيل الأزرق، تم تنظيمهم كجبهة ثانية. وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٥، شُكِّلت فرقة فرعية في جبال الإنقسنا لتحارب بشكل مستقل عن قيادة الجبهة، وقد تصير معزولة خلال موسم الأمطار. وقُدِّرت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل بـ ١١٠٠٠ جندي موزعة بين الوحدة المشتركة المدمجة والفرقة العاشرة المتمركزة في غوفا.[١١٤] وقد استطاع الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال تجنيد جنود من قبائل البرتا والأنقسنا والجمجم والأدوك، والتي تقبلت سردية الحركة حول التهميش.[١١٥] وبينما تزود الإنقسنا الجيش بالقوة البشرية الرئيسية، حيث أن أغلب المجندين منذ العام ٢٠١١ من جبال الإنقسنا، فإن الأدوك تزوده بالقيادات العسكرية، حيث أن قائد الفرقة الثانية، الجنرال جوزيف توكا علي، ورئيس الاستخبارات العسكرية، العميد الجنرال ستيفن أحمد ديكو، ينتميان إلى تلك القبيلة.[١١٦] وقد ساعد ذهاب قائد الفرقة السابق الجنرال أحمد العمدة الإنقسني

إلى أوغندا للدراسة في العام ٢٠١٢، وتعيين نائبه جوزيف الأدوكي ليحل محله، في تحقيق التوازن في العلاقات القبيلية الداخلية، وفي إدراك الأدوك أن سبب التهميش في الولاية يعود إلى انخفاض مستويات التعليم فيها.[١١٧] ومنذ عودة الجنرال العمدة إلى النيل الأزرق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو يقود الفرقة الفرعية الجديدة في جبال الإنقسنا، في حين أن القائد السابق للوحدة المشتركة المدمجة العميد الجندي سليمان، هو الذي يتولى اليوم موقع نائب قائد الجبهة، وهو من قبيلة داوالة.

لا يحظى الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال بدعم كل القبائل الأصلية، حيث أن بعض القبائل كالفونج، الذين يُعتبرون من سلالة سلطنة الفونج، والبرتا، والبرون – وهو اسم قبائل مختلفة تعيش في منطقة النيل الأزرق – ينقسمون في دعمهم بين الحكومة والمتمردين. ووفقاً لأحد المحللين المحليين، فإن هذه القبائل فضّلت الضمانات التي يكفلها لها التحالف مع الحكومة السودانية ولا سيما خلال السنوات الأولى من النزاع، عندما خسر الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أراضيه وقوته.[١١٨] وقد أدى هذا الأمر أيضاً إلى انشقاق الكثير من المجندين لينضموا إلى القوات المسلحة السودانية أو ليعودوا إلى الحياة المدنية (Gramizzi, 2013، ص ٣١). وتشير التقارير إلى أن العمليات الناجحة التي نفذها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في العام ٢٠١٤ قد أدت إلى جذبه وتجنيده لعدد كبير من الأفراد قبيل موسم الجفاف الحالي كما أدت إلى تعزيز التماسك بين صفوف الجيش.[١١٩] ومع ذلك، لا يزال يُنظر إلى سلسلة القيادة في النيل الأزرق على أنها ضعيفة، وما زال الكثيرون يرفضون الانضمام إلى التمرد.[١٢٠]

وخلافاً لما يحدث في جنوب كردفان، فإن الرعاة في النيل الأزرق يُعتبرون حلفاء أقوياء للخرطوم، حيث لم يلتحق بالجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال سوى عدد قليل من الفلاتا، من أبرزهم عباس عبد الله كارا، رئيس محكمة حقوق الإنسان للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال وعضو قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في الولاية. كما انضمت أيضاً عناصر من قبيلة رفاعة الهوي العربية من منطقة الروصيرص وسنجة، من بينهم ضابط رفيع المستوى.

# رابعاً: القوى المحركة الحالية

## جنوب كردفان

بعد فترة وجيزة من تأجيل الجولة الأخيرة من محادثات أديس أبابا في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلق وزير الدفاع السوداني الجنرال عبد الرحيم محمد حسين "حملة الصيف الحاسم" الثانية للقضاء على كل حركات التمرد، وذلك في كلمة ألقاها أثناء حفل تخريج الفرقة السابعة والخمسين من لواء المشاة في الفرقة السادسة، في الفاشر عاصمة شمال دارفور. وصارت الحملة تتميز باعتمادها بشكل اكبر على المليشيات المجندة محلياً وعلى القصف العشوائي الكثيف على المدنيين أكثر من أي وقت مضى (Radio Dabanga، ٢٠١٤ ب). وكان القتال في جنوب كردفان قد بدأ بالفعل في ١ كانون الأول/ديسمبر في الإحيمر (محلية البرام) وفي لوفو (شرقي كادوقلي) في الأول من كانون الأول/ديسمبر، حين هاجمت قوات الحكومة السودانية مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال. اشتبكت القوتان في قتال موازي حول كادوقلي وفي شمال تلودي حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس قللت الحكومة من هجماتها البرية، في حين استمرت في قصفها العنيف على الخط الأمامي. ومنذ النصف الثاني من شهر آذار/مارس ٢٠١٥، والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال يشارك في عمليات "متحركة" عديدة ضد حاميات تابعة للقوات المسلحة السودانية في الأراضي المنخفضة، مهاجماً للمرة الأولى معاقل الحكومة مثل هبيلا وذلك بتطبيق تكتيكات "الكر والفر" التي تعلمها من المتمردين الدارفوريين مستخدماً مركبات تعلوها المدافع الرشاشة، وذلك بهدف عرقلة الانتخابات العامة وزيادة أمن السكان المدنيين.[١٢١] وعقب فوز حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات، أطلق حزب المؤتمر الوطني المرحلة الجديدة من "حملته الحاسمة" من أجل إنهاء التمرد (Sudan Tribune، ٢٠١٥ سي)، وتبع ذلك شن قصف عنيف (باستخدام قاذفات صواريخ بعيدة المدى، صينية الصنع) وهجمات جوية. ومع نهاية شهر نيسان/ابريل ٢٠١٥، كان لا يزال الطرفان يجهزان، خلاف ما يزعمان، لحملة موسم الجفاف الخامسة.[١٢٢]

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بدأت الحكومة السودانية في حشد قواتها في الولاية، من الأبيض، ومنطقة الخرطوم (كرري وجبل أولياء)، وكوستي، وكذلك من داخل جنوب كردفان نفسها في مدن الحاميات، وهي ديفباباي، وخور دلب، والرحمانية، وسرفاي. وقد تمركزت القوات الحكومية، التي تضم أيضاً وحدات تابعة للقوات المسلحة السودانية، وعرباً، ونوبيين، ومليشيات جنوبية، في هجليج وخرسانة لشن هجمات على جاو وتروجي، ومهاجمة المتمردين في مدينة العباسية، ومناطق أبو جبيهة، ودلامي، ورشاد

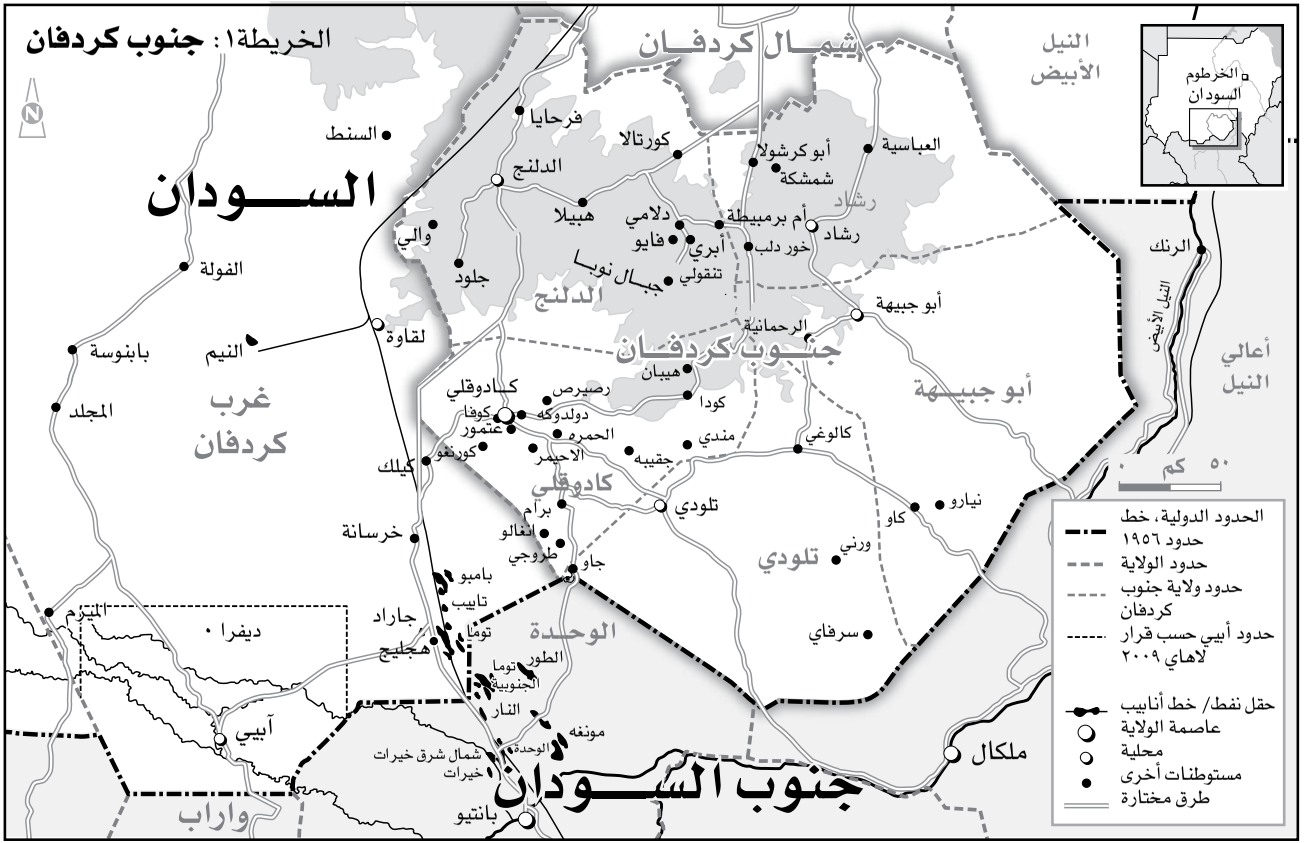
الخريطة١: جنوب كردفان
شمال كردفان
النيل الأبيض
الخرطوم
السودان
السنط
فرحايا
كورتالا
أبو كرشولا
العباسية
الدلنج
شمشكة
السودان
هبيلا
دلامي
أم برمبيطة
رشاد
والي
فايو
أبري
خور دلب
الرنك
الفولة
جلود
تنقولي
جبال نوبا
الدلنج
أبو جبيهة
لقاوة
الرحمانية
جنوب كردفان
النيل الأبيض
أعالي النيل
النيم
بابنوسة
هيبان
رصيرص
كادوقلي
كودا
أبو جبيهة
المجلد
غرب كردفان
دولدوكه
كوفا
عتمور
الحمرة
مندي
كالوغي
كورنفو
الاحيمر
جقيبه
كيلك
كادوقلي
تلودي
نيارو
برام
كاو
خرسانة
انغالو
طروجي
ورني
تلودي
جاو
بامبو
تابيب
الميرم
جاراد
توما
الوحدة
ديفرا
هجليج
الطور
توما الجنوبية
سرفاي
النار
مونغه
آبيي
الوحدة
شمال شرق خيرات
خيرات
ملكال
جنوب السودان
وارات
بانتيو
٥٠ كم
الحدود الدولية، خط حدود ١٩٥٦
حدود الولاية
حدود ولاية جنوب كردفان
حدود أبيي حسب قرار لاهاي ٢٠٠٩
حقل نفط/ خط أنابيب
عاصمة الولاية
محلية
مستوطنات أخرى
طرق مختارة

وتلودي في الشرق، والدلنج وكادوقلي في الغرب من أجل الدخول في نهاية المطاف إلى عاصمة المتمردين كاودا.[١٢٣]

منذ العام ٢٠١٤، يتواجد عدد كبير من القوات المحتشدة في مندي في منطقة تلودي، من بينها قوات تابعة للقوات المسلحة السودانية، ومليشيات عربية ونوبية، ومقاتلون دارفوريون تابعون لقوات الدعم السريع. وصارت تلودي، ومنذ بداية النزاع، هدفاً رئيسياً بالنسبة للمتمردين من أجل بسط سيطرتهم على المنطقة الاستراتيجية الجنوب شرقية والمحاددة لأعالي النيل. ولكن وفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن مكونات القوات المسلحة السودانية في تلودي قوية للغاية، ولم يهزمها المتمردون قط، وتتكون هذه العناصرمن مقاتلين نوبا من قبائل لونقان، وتاسا، وتولود، وتمتم التي تحالفت مع الخرطوم منذ الحرب السابقة. وقصفت القوات المسلحة السودانية تلودي في ٦ و٩ كانون الثاني/يناير، بينما هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال قافلة شبه نظامية دارفورية تابعة لقوات الدعم السريع كانت متجهة نحو أنقرتو، على بعد ١٨ كم شمال شرق تلودي في المعركة الأولى التي شملت مليشيات في موسم القتال الحالي. وفي وقت لاحق استطاعت القوات المسلحة السودانية أن تعيد سيطرتها على أنقرتو، وأن تدفع المتمردين إلى مندي، وأن تقاتل على بعد مسافة ٢٠ كلم من كاودا، مما تسبب في تشريد ٥٠٠٠ نازح (Nuba Reports، ٢٠١٥ أ). وتفيد التقارير أيضاً أن ما يقارب كتيبة واحدة من مقاتلي النوير ومليشيات النوبة دعمت قوات الحكومة السودانية.[١٢٤] وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال سيطرته على أنقرتو، وبعد يوم واحد من القتال تراجعت قوات الحكومة السودانية، إلى تلودي. وعقب ذلك، وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقع تمرد بين مقاتلون دارفورين من تلودي في الجبهة الثورية السودانية ومعهم ما بين ٨٠ – ١٠٠ مركبة، في حين تحركت القوات المسلحة السودانية في اتجاه أبو جبيهة، وهي غير راغبة في الاستمرار في القتال في المنطقة.[١٢٥] ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال، فإن القوات التابعة لقوات الدعم السريع و نحو ٣٠٠ من عناصر المليشيا العربية غادرت تلودي وكادوقلي إلى شمال دارفور.[١٢٦] وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٥، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال حاميات كولاقي وتوسي لبضع ساعات، كما هاجم الرحمانية (أبو جبيهة) لمدة ٦ ساعات، واستولى على ٩ آر بي جي –٧٥، وبنادق من طراز AKM ، و ٣ قذائف هاون ٨٢مم، وأربع قذائف هاون ٦٠ مم، ورشاشات من طراز DShKs، و٤٥ صندوقاً من الذخيرة، وعلى مدفعين رشاشين خفيفين من طراز PKM، وكمية كبيرة من القذائف (راجع أيضاً UNOCHA, 2015 ).[١٢٧]

وقد شوهد مقاتلون من النوير بين المقاتلين التابعين لحكومة السودان في منطقة أبو جبيهة. ويُعتبَر هؤلاء المقاتلون من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) الذين يهدفون إلى الهجوم على مناطق كاو – نيارو، كي يستطيعوا المضي قدماً إلى ملكال في أعالي النيل.[١٢٨] إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) أنكر هذه الاتهامات.[١٢٩] ولكن على الرغم من ذلك، فمجرد وجود

مقاتلين من النوير أمر يخيف اللاجئين في ولاية الوحدة.[١٣٠] وفي بداية موسم الجفاف هذا، شوهدت خمس مركبات من طراز لاند كروزر مع ١٥٠ من النوير بالقرب من كوستي في النيل الأبيض على الحدود مع جنوب كردفان.[١٣١]

ومنذ شهر أيار/مايو ٢٠١٥، تتمركز قوات تابعة للحكومة السودانية مكونة من ٥٠٠٠ فرد منظمين في ثلاث كتائب في منطقة سرفاي في محلية دلامي، بهدف الدخول إلى الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في دلامي وهيبان. وقد وصلت هذه القوات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بعد أن دُرِّبت في الأبيض، ، ومعها بعض المركبات التي نُقِلت من الدويم والخرطوم وشندي. حيث شوهد في المنطقة، في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نحو ٥٠٠ مركبة من طراز لاند كروزر مزودة بأسلحة خفيفة ونحو ٣٠٠٠ رجلاً داخل المركبات بالإضافة إلى ٢٠٠٠ أخرين من المشاة.[١٣٢] ووفقاً لمراقبين محليين ولمسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، كان المقاتلون عناصر مليشيات من النوبة جُنِّدت أساساً في مناطق خور دليب وأم برمبيطة، وآخرى محلية تابعة إلى قوات الدفاع الشعبي. وعندما وصلت كاتبة التقرير إلى المنطقة، كان القتال يبدو وشيكاً، حيث كانت ثمة هجمات جويّة وعمليات قصف جوي مستمرة، كما كانت الحقول المنخفضة المقابلة لتنقولي تتعرض لإشعال النيران فيها من قبل مليشيات قوات الدفاع الشعبي العربية التي تتحرك على ظهور الجمال، ولكن القتال لم يحدث. وأفاد مراقبون محليون ومسؤولون عسكريون أن فشل الحكومة في تجنيد المليشيات المحلية، لا سيما من قبيلة الحوازمة، قد أثر على قدرة الحكومة على شن هجمات.

في منتصف العام ٢٠١٥، كانت القوات الحكومية متمركزة في أم برمبيطة بهدف الدخول إلى نياكوما، وكانت إحدى القوافل موجودة في الدلنج، حيث كان متوقعاً أن تنطلق من هناك إلى سالارا.[١٣٣] ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، كانت القوات التابعة للحكومة متأهبة للهجوم على الجبال الشرقية والغربية بهدف عزلها عن بقية المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال. وفي شهر أيار/مايو ٢٠١٥، أفادت كيانات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني أن منطقة الدلنج كانت تتعرض لقصف عنيف، وأن المدنيين في السنط كانوا يتعرضون لهجمات، مما يؤثر على المناطق التي كانت هادئة نسبياً في السابق. وفي ٢٨ آذار/مارس، زعم المتمردون أنهم دخلوا بقوة متحركة وعلى مركبات إلى مدينة هبيلا ، وبعد ساعات قليلة عادوا إلى قاعدة أم هيتان بعد أن استولوا على خمس سيارات من طراز لاند كروزر، ومركبة جيب Akama كورية الصنع، وأربعة رشاشات من طراز DShK، وخمس قذائف هاون ٨٢ مم، وثلاث قذائف هاون ٦٠ مم، و٢٢ بندقية من طراز AKM، وقذائف، وذخيرة (لم يتم التحقق من مدى صحة عمليات الاستيلاء هذه). وبالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال فقد كانت عمليات الاستيلاء هذه تمثل نصراً هاماً من الناحية الرمزية لأنها هدّدت المشاريع الزراعية الحكومية في المنطقة ودفعت بهجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال نحو الشمال.[١٣٤]

ظلت عاصمة الولاية كادوقلي وضواحيها مسرحاً رئيسياً للقتال والقصف بالنسبة لكلا الطرفين. وبدأت الحكومة في حشد قواتها حول كادوقلي في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عندما وصلت القوات التابعة للقوات المسلحة السودانية إلى عتمور (٧ كم جنوب كادوقلي)، وتبعها في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر، نحو ١٥٠٠ جندي تحركوا إلى دلدكو (١٢ كم شرقي كادوقلي)، وانضموا إلى مليشيات النوبة المتواجدة أصلاً في المنطقة. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه احتل بلدتي دلدكو والرصيرص (١٧ كلم شرق كادوقلي)، بينما أحكم سيطرته على حاميات جبل نيمير (٧ كلم غرب كادوقلي). كما زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه شن هجمات ناجحة على قوافل عسكرية تابعة للحكومة السودانية في دلوكة (٨ كلم جنوب كادوقلي) في ٨ كانون الثاني/يناير وفي جينيزية (١٥ كلم شمال أم سرديبا) في ١١ كانون الثاني/يناير. أفادت تقارير بأن القوات التابعة للحكومة السودانية والمليشيات التابعة لقوات الدعم السري كانتا تهاجمان منطقتي البرام وأم دورين.١٣٥ وفي ١٤ كانون الثاني/يناير دخلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال جينيزية حيث أُجبِر جنود الحكومة على التراجع إلى دلوكة (Nuba Reports، ٢٠١٥ ب). وفي ٢٣ شباط/فبراير، أعلن المتمردون أنهم دخلوا حامية كاهليات، على بعد ٥ كلم غربي كادوقلي.١٣٦ وفي ٤ نيسان/ابريل ٢٠١٥، ادعى المتمردون أنهم تصدوا لهجوم شنته القوات الحكومية على قرية كالغا، غربي كادوقلي وأجبروا القوات الحكومية على التراجع إلى منطقة كيلك.[١٣٧]

وقد زود الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بصور لأسلحة زعم أنه استولى عليها في معارك جرت في بداية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتتضمن الصور صوراً

طائرة بدون طيار إيرانية الصنع، كورتشي، أم دورين، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ تصوير بينيديتا دي أليسي

لمركبتين محملتين برشاشات، وشاحنتين، ودبابة T55 (وأُفيد بتدمير دبابة أخرى)، ومدفع من طراز ZU-23-2، وأسلحة خفيفة أخرى، بالإضافة إلى طائرة بدون طيار، إيرانية الصنع، أسقطها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في محلية أم دورين، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتم التحقق من ذلك بصرياً (انظر الصورة). كما ادُّعي الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه استولى في تلك المعارك على دبابة قتالية رئيسية جديدة من طراز T-72K، وست رشاشات من نمط DShKM، ومواد وذخائر أخرى، ولكن لم يتم التحقق من عمليات الاستيلاء هذه.

اشتد القتال البري منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٥، مع الحملة التي أطلقها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال لمقاطعة الانتخابات العامة، إذا طبق التكتيكات المتحركة التي تعلمها من حركة العدل والمساواة قبيل مغادرتها الولاية، والتي أثبتت فعاليتها في الأراضي المنخفضة، فاستولى الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال على بلدات دكار (شمال غرب الدلنج)، وفارشايا، وهبيلا، وكلوقي، والرحمانية (الجبال الشرقية)، وتوسي (محيط كادوقلي) لبضع ساعات، وتعطلت المراكز الانتخابية في هبيلا. كما قصف مناطق العباسية، والدلنج، وغاديل، وكادوقلي، ورشاد باستخدام قاذفات الصواريخ ببرميل واحد غراد BM، مستهدفاً الحاميات والمراكز الانتخابية؛ ويقال أنه استولي على صناديق الاقتراع في المراكز الانتخابية ١٤، و١٦، و١٧.[١٣٨] وعلى الرغم من إبلاغ المدنيين مسبقاً عن الهجمات، فإن القتال تسبب بإحداث أضرار كبيرة على السكان حيث أُجبر البعض على مغادرة أماكن سكنهم مؤقتاً، كما فقد البعض أرواحهم.

ووفقاً لعبد العزيز الحلو، فإن القوات المسلحة السودانية جهّزت حوالي ١٠٠٠٠ رجل على ١٠٠٠ مركبة من طراز لاند كروزر مزودة بالأسلحة الرشاشة قبيل المرحلة الثانية من الحملة التي تميزت باستخدام القصف المكثف.[١٣٩] وفي ٥ أيار/مايو هاجمت القوات الحكومية حجر دبيب وشات دمام في محلية البرام، وفي ١٠ أيار/مايو، قُصفت قرية حدرا، وهي موقع هام لسوق السلام في محافظة دلامي، وفي اليوم ذاته، شُنَّ هجوم على قرية أقاب هيبان. وقد نُهبت ودُمِّرت كل هذه القرى بعد أن تعرضت للهجوم واستهداف المدنيين.[١٤٠] ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فقد شاركت مليشيات النوبة بقيادة كافي طيارة في تلك الهجمات.

## النيل الأزرق

بدأ هجوم موسم الجفاف، الذي شنته الحكومة في النيل الأزرق، في شباط/فبراير ٢٠١٥، وكان القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال وقوات الحكومة السودانية في جبال الإنقسنا شديداً، وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه وصل إلى منطقة مشروع أغاديت الزراعي، على بعد ٢٠ كلم من الدمازين. وفي أواخر العام ٢٠١٤، استعدت القوات الحكومية للتقدم إلى داخل مايك وموفو

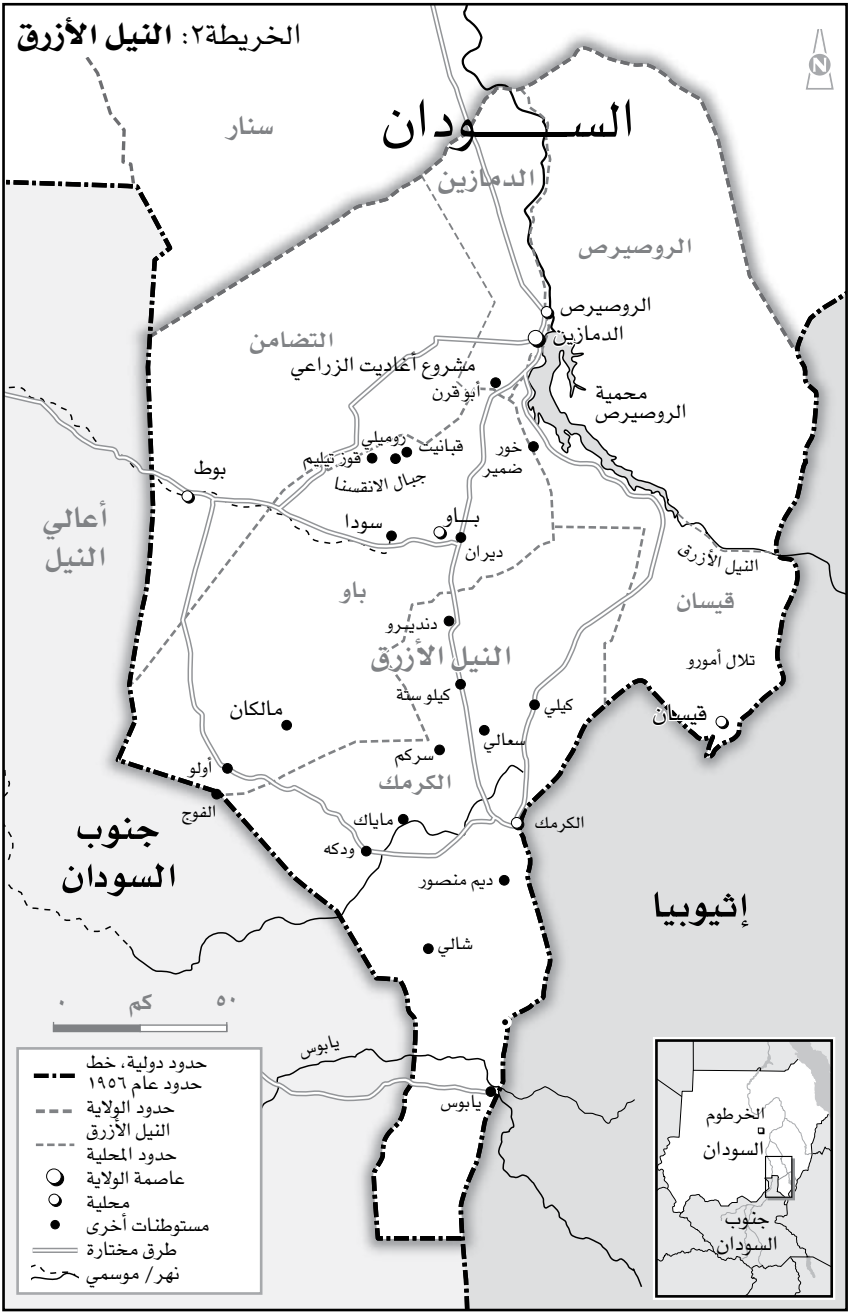
الخريطة٢: النيل الأزرق
السـودان
سنار
الدمازين
الروصيرص
التضامن
مشروع أعاديت الزراعي
أبو قرن
محمية الروصيرص
رومبلي
قبانيت
قوز تليم
خور ضمير
بوط
جبال الانقسنا
أعالي النيل
باو
سودا
ديران
النيل الأزرق
قيسان
دندبرو
تلال أمورو
كيلو ستة
كيلي
مالكان
سعالي
سركم
الكرمك
أولو
الفوج
مايك
ودكه
ديم منصور
شالي
جنوب السودان
إثيوبيا
٠ كم ٥٠
حدود دولية، خط حدود عام ١٩٥٦
حدود الولاية
النيل الأزرق
حدود المحلية
عاصمة الولاية
محلية
مستوطنات أخرى
طرق مختارة
نهر/ موسمي
يابوس
الخرطوم
السودان
جنوب السودان

من عدة جبهات، أي عند ملكان وأولو، وجنوب وغرب الكرمك.[١٤١] ومنذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٥، غيَّر الطرفان مواقع قواتهما حول الجبال، إذ أدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال كتيبتين إضافيتين في حين إلتحق عدد كبير من قوات الدعم السريع بصفوف قوات الحكومة السودانية، حسب ما ذكرته التقارير.[١٤٢] وفي شهر نيسان/ابريل ٢٠١٥، أنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال فرقة مستقلة في الجبال مزودة بالمعدات الكافية لموسم القتال التالي.

لم تتوقف عمليات حرب العصابات التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال خلال موسم الأمطار. وهاجم المتمردون الحاميات الحكومية في بك (شمال جبال الإنقسنا) ومنطقة أبو قرن (الواقعة على بعد ٣٠ كم غرب الدمازين) في ١٨ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على التوالي، وذلك رداً على قصف المدنيين في منطقتي شالي ويابوس (SRRA، ٢٠١٤ ب). وقد حدثت هذه العمليات أثناء استمرار المفاوضات في أديس أبابا. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، نصب الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال كميناً لوحدة عسكرية في خور دمير (على بعد ٣٠ كلم جنوب الدمازين) وزعم أنه استولى على مدفع، وقذيفة أر بي جي، و خمس بنادق كلاشنكوف، وكمية كبيرة من الذخيرة (لم يتأكد ذلك من جانب مشروع مسح الأسلحة الصغيرة).[١٤٣]

وفي ٨ شباط/فبراير، نصب الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال كميناً لقافلة عسكرية تابعة للحكومة السودانية كانت تتجه شمالاً من الكرمك، بين كيلو سته، وجنوب دنديرو، وحامية سعالي على الطريق الرئيسي إلى الدمازين. وزعم المتمردون أنهم دمروا شاحنتين عسكريتين (ألمانيتي الصنع) واستولوا على ثالثة بحالة جيدة. كما زعموا أيضاً أنهم استولوا على ٥ من أصل ٧ مركبات من طراز تويوتا لاند كروزر محملة برشاشات ١٢,٧ مم، وأنهم دمروا المركبتين الباقيتين، كما أمسكوا ٦ أسرى أيضاً.[١٤٤] وأدانت الأمم المتحدة مقتل ثلاثة من عمال الإغاثة من الهلال الأحمر السوداني في الكمين. وزعم المتمردون أن عربة تابعة لمنظمة غير حكومية كانت من بين عربات القافلة، وأن من المحتمل أن يكون العاملين في المنظمة غير الحكومية كانوا يتنقلون بعربات عسكرية.[١٤٥] وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال أنه دخل مدينة جام ومنطقة سودا في محلية باو وأنه استولى على مركبتين من طراز لاند كروزر محملتين برشاشات ١٢,٧ مم، إضافة إلى ثلاثة رشاشات ١٢,٧ مم أخرى، وصهريج مياه، وثلاث آليات ثقيلة لنقل التربة، وقذيفة هاون ٨٢ مم، وصهريجي وقود، و٢٢ بندقية من طراز AKM، بالإضافة إلى كميات أخرى من مختلف أنواع الذخيرة.[١٤٦] وفي نيسان/ابريل ٢٠١٥، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال هجمات على منطقة الكرمك، وأجبر ٦٠٠٠ شخص ممن كانوا لا يزالون يعيشون في المنطقة على الانتقال إلى مقربة من الحدود الإثيوبية. وفي ٢٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه نصب، في منطقتي كولقو ومقانزا، كميناً لثلاث قوافل كانت تتحرك من الدمازين باتجاه الجبال، إلا أن كاتبة التقرير لم تستطع العثور على معلومات حول هذه الهجمات. وفي نيسان/ابريل وأيار/مايو ٢٠١٥، بدأت الحكومة بالترحيل القسري للمدنيين في محافظة باو وإحراق قراهم بحجة تقويض دعم المتمردين (UNRCO, 2015).

# خامساً: التأثيرات الإنسانيّة لانتهاكات حقوق الإنسان

### النازحون في المنطقتين واللاجئون في جنوب السودان وإثيوبيا

تسبب النزاع في المنطقتين في معاناة السكان بسبب الظروف الإنسانية السيئة التي يعيشون فيها والانتهاكات واسعة النطاق التي يتعرضون إليها. ووفقاً للسلطات المحلية للحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، تشرد نحو مليون شخص بسبب الهجمات الجوية والبرية المكثفة التي تعرضت لها المنطقتان اللتان تسيطر عليهما الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. وتفيد التقارير بأنه شُرِّد في جنوب كردفان، قرابة النصف مليون من السكان الذين يبلغ عددهم ١,٣ مليون نسمة، و ٨٠٠٠٠ نازح من مجموع السكان الذين يعيشون في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في النيل الأزرق والبالغ عددهم ١٠٠٠٠٠ (SRRA, 2015، ص ١٤).[١٤٧] ولم يتمكن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من التحقق بشكل مستقل من هذه الأرقام، ولكنه لاحظ وجود عدد ضخم من الأشخاص يعيشون في كهوف في المناطق الشمالية من جنوب كردفان أو في مستوطنات النازحين في كل أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، كما لاحظ وجود العديد من القرى المهجورة في النيل الأزرق، ولا سيما في مناطق باو و شالي و ودكه، حيث يعيش السكان مختبئين في الأحراش.[١٤٨] وعموماً ، فإن أربع سنوات من الهجمات البرية والجوية دفعت السكان إلى الابتعاد عن ديارهم، وعطلت عملية إنتاج الغذاء، وقلّلت من توفر المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية.[١٤٩] وبسبب الهجمات الجوية التي استهدفت المزارع ومخزونات الطعام، وما رافق ذلك من تأخر في هطول الأمطار ثم هطولها بغزارة عام ٢٠١٤، توقعت السلطات في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال في المنطقتين حدوث مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي بدءًا من شهر آذار/مارس ٢٠١٥ فصاعداً.[١٥٠] ووفقاً لأحد المراقبين المحليين، لم يكن في السوق الذي يقام أسبوعياً في محلية ودكه، خلال الأسبوع الثالث من شهر آذار/مارس، سوى٩٠ كلغ من الذرة من أجل تلبية احتياجات نحو ٣٠٠٠ شخص.[١٥١] ولاحظت كاتبة التقرير وجود رعاة – مزارعين، في الإنقسنا في محافظة باو، يعيشون على جذور وتمور النخيل بسبب تعطل المحصول وبسبب انعدام الأمن الغذائي وتأخر هطول الأمطار.

ومن الآثار الخطيرة للنزاع أيضاً انقطاع الشبآب عن الدراسة في المنطقتين؛ والأسوء من ذلك، أن هذا الانقطاع ظل مستمراً منذ الحرب الأولى، أي أن الدراسة لم تُستأنف خلال المرحلة الانتقالية.[١٥٢] وبسبب انعدام الأمن ومغادرة المعلمين (الذين تم تعيين الكثير منهم في المنظمات الدولية غير الحكومية التي تقدم المساعدات إلى اللاجئين في المخيمات)، فقد تسببت الحرب في إغلاق ١٧٢ مدرسة ابتدائية

من أصل ٤١٨ في جنوب كردفان، والأرقام هذه مأخوذة من أمانة التعليم في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، استناداً إلى تقييم شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، لا يوجد سوى مدرسة ثانوية واحدة في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، بالإضافة إلى مدرسة أخرى افتُتحت مؤخراً في مخيم أدجونغ ثوك. ووفقاً لأحد الأخصائيين الاجتماعيين المحليين، فإن ثلث الأطفال النوبة الذين هم في سن الدراسة لا يتلقون التعليم حالياً، كما أن مستويات التسرب من الدراسة كبيرة وخطيرة. أما في النيل الأزرق فإن الوضع أكثر خطورة: فمنذ العام ٢٠١٢، لا يوجد سوى خمس مدارس ابتدائية مجتمعية محلية، ولا توجد أيّة مدرسة ثانوية.

ومع انخفاض وجود الكيانات الفاعلة ذات المصداقية في مجال العون الإنساني على أرض الواقع، وعدم وجود مخيمات للنازحين، أصبح من الصعب الحصول على احصائيات دقيقة حول عدد النازحين من المنطقتين في بقية مناطق السودان.[١٥٣] وقد رفضت الحكومة إنشاء مخيمات للنازحين، وفضلت معاملتهم "كمواطنين".[١٥٤] ولكن حسب بعض العاملين المحليين في مجال العون الإنساني، فإن هذا كان يناسب غرض الحكومة الذي يرمي الى التقليل من حجم الأزمة في المنطقتين، وتجنب قيام عمليات إنسانية كتلك التي حدثت في دارفور.[١٥٥] وقال شهود عيان في منطقة زقات أنهم شاهدوا منظمة غير حكومية تسجل النازحين وتوزع عليهم المال، ثم تطلب منهم الذهاب إلى المناطق التي لهم فيها أقرباء. وفي شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، ذكرت مفوضية العون الإنساني – السودان أن من المتوقع نزوح ١٤٥٠٠٠ شخص من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في جنوب كردفان إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من جراء هجمات الحكومة السودانية المتزايدة (ريليفويب، ٢٠١٥). ويتوقع الحصر العام للاحتياجات الإنسانية في خطة استجابة السودان الاستراتيجية ، أن يكون هناك ٢٤٠٠٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في النيل الأزرق، بما في ذلك ١١٠٠٠٠ نازح في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.[١٥٦] وقال شهود عيان أن الناس في ضواحي الدمازين والروصيرص في النيل الأزرق يعيشون في ظل ظروف إنسانية سيئة. ووفقاً لعاملين محليين في مجال العون الإنساني، فإن شهر أيار/مايو ٢٠١٥، شهد نزوح أكثر من ١٠٠٠٠ من منطقة باو إلى الروصيرص، وحرق قراهم، بسبب الدعم الذي يقدمونه إلى المتمردين.[١٥٧]

ومنذ بدء النزاع، غادر نحو ٢٧٠٠٠٠ لاجئ المنطقتين وذهب منهم إلى جنوب السودان (نحو ٢٢٦٠٠٠) وإلى إثيوبيا (نحو ٤١٠٠٠) من أجل الحصول على الأمن والغذاء (UNHCR، بدون تاريخ).[١٥٨] وبعد أن بلغ عدد القادمين في كلتا المنطقتين ذروته في العام ٢٠١٢، عاد العدد إلى الانخفاض في العام ٢٠١٤، ولكن لا يزال هناك لاجئون يتدفقون من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال بحثاً عن الأمن والتعليم والغذاء والخدمات الصحية. وفي العام ٢٠١٤، لم يغادر سوى القليل من الناس، وذلك بفضل موسم الأمطار الجيد الذي كان عليه العام ٢٠١٣، وتطوير السكان لآليات تأقلم أفضل، عدا ٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ شخصاً قدموا إلى ولاية الوحدة هروباً من القتال البري العنيف في تروجي.

ومنذ منتصف شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، صار يصل إلى ولاية الوحدة ٥٠٠ لاجئ أسبوعياً هرباً من القتال الذي وقع مؤخراً في محيط كادوقلي وتلودي (Radio Tamajuz، ٢٠١٥ ب). وأكد مجلس اللاجئين أنه في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥، وصل إلى المخيمات ما يزيد عن ٢٠٠٠ لاجئ، أغلبهم من محليتي البرام وأم دورين، وعدد قليل من محليتي دلامي وهيبان. ووصل مزيدٌ من الأشخاص في شهر نيسان/ابريل ٢٠١٥، سعياً إلى الأمن الغذائي قبيل موسم الأمطار، بعد أن أنهكهم النزاع، في حين اتجهت العائلات التي لديها أطفال إلى أدجونغ ثوك سعياً وراء المرافق التعليمية.[١٥٩]

وفي النيل الأزرق، لجأ نحو خُمس السكان (١٨٠٠٠٠ شخصاً من عدد السكان البالغ نحو ٨٥٠٠٠٠ حسب تعداد العام ٢٠٠٩) إلى إثيوبيا وجنوب السودان، تاركين مناطق الحرب تكاد تكون خالية من السكان.[١٦٠] وعلى عكس النوبا، فإن غالبية السكان الذين كانوا يعيشون في جنوب النيل الأزرق، حينما بدأت الحرب في العام ٢٠١١، كانوا قد عادوا أيضاً الى المناطق التي كانت مسرحا للقتال العنيف خلال الحرب الأولى فأسرعوا إلى الهروب عندما بدأت الحرب مجدداً.

## معضلة المجتمع الدولي

لم تسمح حكومة السودان بوصول أي مساعدات إنسانية إلى المنطقتين منذ بداية النزاع، الأمر الذي ساهم في تدفق أعداد أكبر من اللاجئين، لا سيما من النيل الأزرق، إلى جنوب السودان. وقد فشل تنفيذ العرض الثلاثي الذي قدمته، في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، والذي أقرّه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٤٦، لأجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقتين، وفشل على صعيد التنفيذ بسبب عرقلة الحكومة له. ولم يتبق إلا عدد قليل من المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الاستعداد للمخاطرة بالعمل في الأراضي الخاضعة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. ونظراً لتعرض هذه المنظمات المتبقية لهجمات جوية، فقد تقلّص نطاق عملياتها. ففي شهر أيار/مايو ٢٠١٤، تعرض مستشفى أم الرحمة في جيديل في جنوب كردفان للقصف ليومين متتاليين (Nuba Reports, 2014). وفي ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٤، ضربت قنبلتان منشأة طبية تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في فرندالا مما أدى إلى إصابة اثنين من العاملين، على الرغم من أن المنظمات الدولية غير الحكومية كانت قد أبلغت الحكومة عن موقع هذه المنشأة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ضُربت المستشفى مجدداً (Doctors Without Borders, 2015). وقد لاحظ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان أنه:

> لم يُتح لوكالات الأمم المتحدة الوصول إلى المناطق الخاضعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، ولم يُتح لها التحقق من حجم نزوح المدنيين أو حجم

الاحتياجات الإنسانية...وعلى الرغم من تواجد المنظمات الدولية غير الحكومية في جنوب كردفان، إلا أن هناك لوائح مُقيّدة لتطبيق أنشطة هذه المنظمات بشكل مباشر. كما أن إمكانية الوصول في النيل الأزرق أكثر تقييداً، فقد أكدت الحكومة مجدداً نيتها في استبعاد كل العاملين الدوليين من الولاية (Reliefweb, 2014).

وقد انخفض مستوى الحوار بين حكومة السودان والأمم المتحدة بعد إقدام السودان على طرد اثنين من مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (Sudan Tribune، ٢٠١٤ ب).

وثمة عنصر آخر من عناصر الاستثناء في النزاع وهو أنه وبعد نحو أربع سنوات من تأسيس مخيم يدا في تموز/يوليو ٢٠١١، لم يحظ المخيم على اعتراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولا على اعتراف حكومة جنوب السودان، وإنما بقي موقعاً انتقالياً يحصل فيه الناس على الطعام والمساعدات الطبية الأساسية ومياه الشرب. وثمة مشكلة أساسية في ذلك هي عدم توفر التعليم المناسب للاطفال والشباب، فوفقاً للتقديرات، هناك نحو ٢٥٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ طفل في المخيم مهددون بالأمية.[١٦١] ومنذ شهر أيار/مايو ٢٠١٣، يرسل الوافدون الجدد إلى مخيم جديد في أجونغ ثوك الذي يستضيف ما يفوق ٢٠٠٠٠ شخص بعد وصول فوج جديد من الوافدين بحلول العام ٢٠١٥. ويتفق الجميع في أن الوضع الحالي لم يعد مستداماً، إلا أن أياً من أصحاب المصلحة الثلاث – حكومة جنوب السودان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واللاجئين – لم يستطع إيجاد حل يناسب جميع هؤلاء المعنيين، وسط أجواء تسودها درجة عالية من سوء التفاهم وتضارب المصالح السياسية. أما السبب وراء رفض المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الاعتراف بالمخيم، فيكمن في أن موقع المخيم لا يبعد سوى ٤٥ كلم من الحدود وأن المفوضيّة حريصة على إيقاف العلاقة القوية بين السكان اللاجئين والمتمردين، بالرغم من اعتراف المفوضية بانخفاض الوجود العسكري في المخيم على نحو كبير، ولا سيما بعد مغادرة حركة العدل والمساواة المنطقة في آب/أغسطس٢٠١٤.[١٦٢] وقدد تردّد المقيمون في مخيم يدا في الانتقال إلى أدجونغ ثوك، وحرصوا على البقاء على مقربة من الطريق المؤدي إلى جنوب كردفان والذي يشكل ملاذاً آمناً في حال اندلاع موجة جديدة من القتال في ولاية الوحدة، ولم يوافق على الانتقال في البداية سوى ٢٥٠٠ شخص.[١٦٣] ووفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن المتمردين يحاولون التأثير في قرار اللاجئين هذا بغرض الإبقاء على مخيم يدا مفتوحاً، وبالتالي المحافظة على قدرة الوصول إلى الإمدادات، وهكذا تمت التضحية بحق شباب المخيم في التعليم لغايات سياسية.[١٦٤]

أما حكومة جمهورية جنوب السودان، فلم تكن هي أيضاً راغبة في الاعتراف بالمخيم.[١٦٥] فبينما تعتبر معسكر يدا قانونياً على مستوى النزاع حول حدود السودان – جنوب السودان، حيث يقع المخيم على بعد

٦٥ كلم من حدود هجليج – خرسانة، فإنها تستفيد من وجود وضع غير محدد. ومنذ اندلاع الصراع في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، صار مخيم يدا يستخدم بشكل متزايد كمهبط طائرات لأجل إعادة تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان حيث ظل يشهد رحلات يومية في ولاية الوحدة وكذلك الأمر في نهاية العام ٢٠١٤. وقد وُسِّع المهبط إلى طول ٢ كلم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، و في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، شاهد مراقبون محليون ست ناقلات جند مدرعة يتم تفريغ حمولتها وإرسالها باتجاه الجنوب إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٦٦] وعلاوة على ذلك، فإن وضع حكومة جمهورية جنوب السودان تعقّد نظراً لتضارب مصالح جوبا مع مصالح مسؤولي ولاية الوحدة، ففي حين تحرص جوبا على تقليص مخيم يدا وتوزيع النوبة إلى مخيمات مختلفة، لأنها تعتبر تجميع ٨٠٠٠٠ لاجئ، في مكان واحد وعلى طول الحدود، أمراً يشكل تهديداً، فإن سلطات بيام المحلية لا يمكن أن توافق على موقع تلك المخيمات البديلة، لأن كل منهما يريد أن يستفيد من الاقتصاد المحلي المنتعش والقدرة على تحصيل الضرائب؛ فمنذ بدء الأزمة في جنوب السودان، والضرائب هي المصدر الوحيد لصرف رواتب الموظفين التي لم تعد جوبا تستطيع توفيرها. ويتفهم اللاجئون الحل الذي طرحته حكومة جمهورية جنوب السودان (أي تقسيم مخيم يدا إلى عدة مخيمات أصغر)، إلا أن ذلك يُعتبر أمراً غير فعال من حيث التكلفة بالنسبة إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.[١٦٧] وفي نهاية المطاف، وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٥، أعلنت حكومة جمهورية جنوب السودان أن مخيم يدا سيصبح قاعدة عسكرية ويجب أن يُفرغ من اللاجئين. ويبدو أن ذلك كان بدافع من التقارب مع الخرطوم، وطريقة للحد من المزاعم التي تقول أن جوبا تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. ووافقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على نقل اللاجئين إلى أدجونغ ثوك وإلى مخيم جديد في باميرـ إلا أن اللاجئين يعتبرون الموقع الجديد غير آمن.[١٦٨] وفي هذه الأثناء، وفي شهر نيسان/ابريل ٢٠١٥، بدأ العنف المحلي بين مجتمع دينكا المحلي واللاجئين في الظهور، وقُتل اثنا عشر نوباويّاً بما فيهم امرأة قاومت محاولة اغتصاب.[١٦٩]

وتفيد التقارير أن نحو ٤١٠٠٠ لاجئ من النيل الأزرق يقيمون في أربعة مخيمات في إثيوبيا (بامباسيت، وكاسما، وكوبري، وتونغو) تعرضوا لانتهاكات ارتكبتها كل من الإدارة المحلية الإثيوبية لشؤون اللاجئين والعائدين، وقوات الأمن السودانية مما يتعارض مع القانون الدولي للاجئين. وليس لدى المنظمات الدولية غير الحكومية أو سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال أو الأمم المتحدة نفوذ على السلطات الإثيوبية، مع أن، هناك مفاوضات جارية حول المنطقتين في البلاد (أثيوبيا). وينحدر أغلب اللاجئين من محليتي قيسان والكرمك وقد وصلوا بعد العام ٢٠١١، إلا أن البعض كان هناك منذ الحرب الأهلية الثانية. وتفيد التقارير بأن اللاجئين لا يحصلون على كمية الطعام المخصصة لهم ولا على فرص العمل، كما لا يُسمح لهم بمغادرة المخيمات إذا كانت هناك شكوك بأنهم سيذهبون إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال. ووفقاً لمقابلات أُجريت مع شبان من المخيمات

كانوا قد عبروا الحدود ليلاً بحثاً عن فرص عمل موسمية في مناجم الذهب في النيل الأزرق أو مابان، فإن اللاجئين يعانون من انعدام أمن متزايد تسببه قوات الأمن السودانية والإثيوبية ومليشيات بني شنغول على الحدود.[١٧٠] وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أوقفت السلطات السودانية مجموعة من اللاجئين كانوا يحاولون دخول محلية قيسان، فقُتل سبعة منهم، بينهم امرأة اغتُصبت قبل قتلها، واعتُقل أحد عشر آخرون.[١٧١] وفي شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، منعت بعض المليشيات تجاراً قادمين من إثيوبيا من الدخول إلى النيل الأزرق، وتعرقلت بذلك شبكة توريد مهمة بالنسبة إلى السكان الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الولاية. وفي المخيمات، يتعرض أمن اللاجئين الشخصي إلى الخطر المستمر أيضاً، حيث تفيد التقارير بوقوع الكثير من حالات الانتهاك والاعتقال التعسفي.[١٧٢] فقد ألقت السلطات الإثيوبية القبض على عمدة كيلي البالغ من العمر ثمانين عاماً عندما كان في طريقه إلى سوق أصوصا، ثم سُجن دون أي تهمة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتعرض لسوء المعاملة في السجن، حسب إفادته في وقت لاحق. وأفاد لاجئون تمت مقابلتهم أن من الخطر التواجد في الأسواق بعد الساعة الرابعة مساءً، وأن كل من يتواجد في التجمعات يُعتقل ويُتهم بالتآمر. وأفادت جهات فاعلة في مجال العون الإنساني في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، أن أفراد الأمن السوداني اعتقلوا لاجئين في مخيم بامباسيت.[١٧٣] كما أُفيد بأن سبعة أطفال توفوا في مخيم تانغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ نتيجة سوء التغذية وغياب الإغاثة الإنسانية (Radio Tamajuz، ٢٠١٥ أ)، بالإضافة إلى انتشار حالات اغتصاب المسؤولين الإثيوبين والسودانيين للنساء حسب ما تفيد التقارير.[١٧٤]

### القصف الجوي العشوائي والمستهدف على المدنيين

حصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على أدلة مدعومة بالصور تبين وقوع هجمات جوية عشوائية استهدفت السكان المدنيين والقرى والمزارع الواقعة على بعد بضعة أميال من المواقع العسكرية في المنطقتين. وقد قدم مراقبون دوليون وناشطون محليون أدلة على استخدام قنابل عنقودية في جنوب كردفان خلال الفترة بين شهري شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٥ (راجع أيضاً HRW، ٢٠١٥). ففي ٢٧ أيار/مايو أُلقيت أربع قنابل عنقودية من طراز RBK-500 السوفيتية الصنع على مواقع مدنية، منها مقرات تابعة لإدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، ولكن وفقاً للشهادات التي وردت، لم تستخدم القنابل ذخائراً فرعية من طراز AO-2.5 RT التي عادة ما تخلف على الأرض مواداً خطرة لم تنفجر بعد.[١٧٥]

كانت الهجمات الجوية العشوائية سمة من سمات النزاع في المنطقتين، إذ تترك آثاراً بدنية ونفسية عميقة على المدنيين. وكثيراً ما كانت تسبق كل موجة نت موجاتٌ القتال الجديدة عمليات قصف يقصد منها إضعاف المتمردين. وأفادت التقارير أن أعداداً غير مسبوقة من القنابل قد سقطت على المدنيين في

المنطقتين خلال الفترة الواقعة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.[١٧٦] وتُستخدم الهجمات الجوية أيضاً كوسيلة سياسية قبيل جولات المفاوضات. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عندما كانت المحادثات على وشك البدء، أسقطت الحكومة السودانية ١٤ قنبلة على إحدى المناطق المدنية في محيط تنقولي، مما تسبب في مقتل أحد الناشطين البارزين، وهو نيما أبيض.[١٧٧] وفي النيل الأزرق، أُسقِطت ٢٥ قنبلة في محلية الكرمك في يوم ١١ و١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتِلت فيها امرأة وأصيبت أخرى بجروح (SRRA, 2015، ص ٨).

وقد ساعد استخدام الطائرات الاستطلاعية التي تحلّق بدون طيار إلى حدوث هجمات جوية موجّهة، حيث أُسقِطت منذ بداية الصراع في جنوب كردفان أربع طائرات بدون طيار، إحداها إيرانية من طراز Zagil، وأُسقِطت الطائرة في الأول من كانون الأول/ديسمبر بالقرب من كورتشي (أم دورين).[١٧٨] كما أُسقِطت، خلال الفترة بين شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠١٤، حوالي ٦٠ قنبلة على منطقة كاودا، مستهدفة منظمة محلية غير حكومية وعيادة كانتا على بعد أميال من خط المواجهة.

ولا تزال هناك قنبلتان لم تنفجرا، بارزتان للعيان قبالة إحدى المستشفيات المحلية (انظر الصورة). كما أُفيد بأن تسع قنابل أُسقِطت على كاودا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولم تُسفر عن وقوع ضحايا. أما منطقة دلامي القريبة من خط المواجهة الأمامي، فكانت، على وجه الخصوص، عرضة للقصف في العام ٢٠١٤، مما

ذخائر غير متفجرة، منطقة كاودا، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بينانديتا دي أليسي

أجبر ٢٤٠٠٠ شخصاً على الفرار من آبري وسرفاي والجبال الشرقية إلى الكهوف وسفوح الجبال.[١٧٩] وقد تزايد استهداف ساكني الكهوف في مناطق كادوقلي خلال الفترة ما بين شباط/فبراير ونيسان/ابريل ٢٠١٥، حيث قتلت امرأتان حبليان نتيجة القصف الذي جرى في ٦ شباط/فبراير، كما قُتل ثمانية أشخاص، من بينهم طفلان، وأُصيب عشرة آخرون إصابات خطيرة من جراء القصف الذي حدث في ٥ و٧ نيسان/ابريل، كما تعرضت أم سردبة (أم دورين) إلى القصف في ٣ شباط/فبراير مما أدى إلى مقتل خمسة أطفال.

ذكر مراقبون محليون أن الحكومة زادت في العام ٢٠١٤، من قصفها على المزارع وعلى مخازن الطعام، وقد رأت كاتبة التقرير ذلك بعينيها. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تسببت الهجمات الجوية الكثيفة في منطقة الودكا في النيل الأزرق في خسارة نحو ٦٠٠ فدان من الأرض المزروعة. ومنذ بداية الصراع، والسوق الأسبوعي مستهدف، وازداد الاستهداف خصوصاً في العام ٢٠١٤، [١٨٠] حيث أُسقطت أربع قنابل على سوق هيبان مما أدى إلى مقتل ستة أشخاص[١٨١] في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وأُسقِطت ١٢ قذيفة من طراز Antonov و٤ قنابل عنقودية على السوق المحلي الأسبوعي وعلى مناطق سكنية، مما تسبب في مقتل طفلين في ٢٥ – ٢٧ أيار/مايو.[١٨٢] وهذا النمط من القصف يكشف عن نوايا حكومة السودان في تجويع السكان وإجبارهم على الفرار، كما أفاد مسؤولون في الحكومة المحلية في المنطقتين، يكشف هذا النمط من القصف.[١٨٣]

## الاعتقالات التعسفية والاغتصاب كتكتيكات حكومية

عثر مشروع مسح الأسلحة الصغيرةعلى أدلة تفيد بارتكاب السلطات المحلية (قوات الدفاع الشعبي، والقوات المسلحة السودانية، وغيرهما) انتهاكات ضد المدنيين في المناطق الخاضعة للحكومة، ولا سيما ضد تلك المجموعات التي يُشتبه بأنها تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال. ووفقاً لشهادات أدلى بها نازحون في مخيمات اللاجئين، فإن القمع يكون على درجة أشدّ في المناطق التي صوتت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان في الانتخابات التي أُجريت في العام ٢٠١٠، مثل مناطق الإنقسنا في محلية باو في النيل الأزرق. وقد طالب المدير التنفيذي في المحلية، التوم عبد الرحيم، النازحين القادمين من الضواحي إلى باو بدفع مبلغ ٢٥٠ جنيه سوداني لقاء البقاء في المنطقة، أما الذين لا يستطيعون دفع هذا المبلغ، فقد أُجبروا على مغادرة المنطقة. وقال شاهد عيان أُجريت معه مقابلة في مابان أن النازحين من قبيلة الإنقسنا في دندرو لم يتلقوا أي مساعدات غوث إنساني، لأن "أبناء المتمردين لا يستحقون حتى كوباً من الماء".[١٨٤] ووفقاً لمذكرة تسربت من جهاز الاستخبارات في الحكومة السودانية، اطلعت عليها كاتبة التقرير (ولكن لم يتم التحقق من صحتها)، أُرسِلت من الدمازين، قوةٌ مكونة من جنود وضباط معزولين من القوات المسلحة السودانية، ومنشقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، بقيادة الملازم أول شيرا والملازم ثاني جعفر عمير من خور عدّار، وتحت إشراف الجنرال يحيى محمد خير

(والي ولاية النيل الأزرق بعد عزل مالك عقار في ٢٠١١) قد أرسلت، "لنهب وقتل الماشية في الإنقسنا"، ولإرهاب فتيات وزوجات من التحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال.[١٨٥] أما المليشيا التابعة لاسماعيل عمر كورا، من الفلاتة، فتنشط، على وجه الخصوص، في جبال الإنقسنا ضد السكان المحليين، وقد ارتكبت الكثير من الانتهاكات حسب التقارير.

وتفيد المعلومات القليلة الواردة من المناطق الخاضعة للحكومة أنه يجري اعتقال كل من يشتبه به في المنطقتين بدعم المتمردين، ويُحتَجز في مرافق جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، حيث يُعذَّب ويُغتَصب وتُنهب ممتلكاته في بعض الحالات. ووفقاً لإحدى المنظمات المحلية غير الحكومية التي تتابع حالات المفقودين أو المعتقلين، فقد تم احتجاز ما لا يقل عن ١٠٠ شخص في سجون أغاديت، وكادوقلي، والخرطوم، والروصيرص منذ العام ٢٠١١، ويُعتقد بأن بعض المعتقلين لقوا حتفهم. وقد أفاد محي الدين محمود، الذي اعتُقل هو و نوباوي آخر في العام ٢٠١٤ بتهمة التعاطف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، استطاع الهرب من سجن كادوقلي والوصول إلى أبو جبيهة، أن المعتقلين في السجون يتعرضون للقتل.[١٨٦] كما أُلقي القبض، منذ عام واحد، على ١٨ امرأة من كادوقلي من أقارب لاجئي مخيم يدا، دون توجيه أي تهمة لهن، وإلى الآن لا يُعرف مصيرهن.[١٨٧] كما أن الحكم الغيابي الصادر عن محكمة خاصة في سنجه، بولاية سنار، بإعدام أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال بمن فيهم الرئيس والأمين العام بالإضافة إلى ٤٥ آخرين ما زال سارياً.

وتتعرض النساء، على وجه التحديد للانتهاكات.[١٨٨] فقد صار اغتصاب النساء في النيل الأزرق سلاح حرب تستخدمه الحكومة والقوات شبه النظامية ضد السكان (انظر HRW, 2014). وقد أجرت كاتبة التقرير مقابلات مع ١١ امرأة من بين مجموعة تتكون من٤٠٠ امرأة منهن فتيات قاصرات، وصلن إلى مخيمات مابان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بعد أن تعرضن للاغتصاب في منطقتي خور مقانسة وموسفا، الخاضعتين للحكومة، وفي ثكنتي فاديميا وسام سور، خلال الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤.[١٨٩]

ووفقاً لمعلومات قدمتها إحدى جمعيات اللاجئين التي تدعم النساء القادمات إلى المخيمات من منطقة باو، فإن هناك الكثير من النساء اللواتي كن ضحايا للانتهاكات خلال العامين ٢٠١٢– ٢٠١٣.[١٩٠] فقد اختُطفت نساء كن زوجات لأفراد في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أجبرن على الزواج من أعضاء مليشيات.[١٩١] وتروي شهادة اخرى أنه في نيسان/ابريل ٢٠١٢، هاجمت مليشيات محلية من اسماعيل عمر كورا وكيبجا مجموعة مكونة من عشرة نساء كن يجمعن الحطب في منطقة واقعة بين كامريك وسنجة، اغتُصبت تسع منهن ثم قُتلن، أما العاشرة، كاك إلتوم التي استطاعت الهرب، فهي التي أبلغت السلطات في مابان بما حدث.[١٩٢] كما أفاد الشيخ عبد المجيد جور من قبانيت، أن رجالاً ملثمين، ربما كانوا مليشيات، هاجموا منطقته في العام ٢٠١٢ وأحرقوا نساء مسنات كفيفات ومقعدات.[١٩٣]

## تجنيد الأطفال من قبل الحكومة والجبهة الثورية السودانية

إن الأطفال والنساء هم الضحايا الرئيسيين للنزاع في المنطقتين. فوفقاً للمعلومات التي تم جمعها ميدانياً وأكدتها مقابلات أُجريت في المناطق الخاضعة للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن تجنيد الأطفال في القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي الخرطوم تعتبر ظاهرة شائعة. ويلجأ المتمردون أيضاً إلى تجنيد الأطفال (انظر أدناه). ويحدث ذلك بفضل توجهات وتحبيذ الرؤساء والقادة السياسيين المحليين، ومن أجل الحصول على الحوافز المالية أيضاً، في حين تتكرر الانشقاقات حسب ما تفيد التقارير.[١٩٤] ووفقاً لمقابلات أُجريت مع أطفال مقاتلين سابقين، ومن الملفات التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في دلوكه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي اطلع عليها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، فقد تم تجنيد أطفال قاصرين في وحدات تابعة للقوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي في جنوب كردفان.[١٩٥]

أكد قادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في المنطقتين وجود أطفال يقاتلون إلى جانب حكومة السودان، وأن العديد من جثثهم قد وُجدت بعد انتهاء معارك. وقد عُثر على سبعة أطفال خلال إحدى المعارك التي حدثت في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في النيل الأزرق في روم في العام ٢٠١٤، حيث أُطلق سراح هؤلاء الأطفال بعد مصادرة أسلحتهم: "لم يكونوا حتى قادرين على إطلاق النار، كانوا يرتجفون عندما عثرنا عليهم"، حسب زعم أحد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال المحليين. وأفاد مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال في رشاد أن القوات المسلحة السودانية ذهبت إلى المنطقة لتجنيد ما بين ٢٠٠٠ – ٤٠٠٠ طفلاً من الفيل، ودلامي، وتاجولا، وأم برمبيطة، ولكنها لم تستطع تجنيد أكثر من نصف هذا العدد بسبب موقف المجتمع الحازم. فقد قُبض على عمر، البالغ من العمر ٢٢ عاماً، وهو سجين حرب سابق لدي الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في نيسان/ابريل ٢٠١٤ في سوق الدمازين، ، حيث أُرسِل و٤٣ شخصاً من بينهم ١٣ قاصر (بين سن ١٥ و١٧) إلى مركز تدريب تابع لقوات الدفاع الشعبي في قيسان في النيل الأزرق[١٩٦] وتلقوا تدريبات على القتال وأعطِي كل منهم أجر شهري يبلغ ٢٠٠ جنيه سوداني (٣٤ دولار أمريكي). كما اعتُقِل شاب يبلغ من العمر ١٤ عاماً من خور مكنزا كان يرعي الماشية في الأدغال، وأُخذ الشاب إلى مركز تدريب تابع لقوات الدفاع الشعبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث تمكن من الهرب. ولم يكن ذلك الشاب قد إلتحق بمدرسة قط، وقد قُدِّم له المال مقابل الانخراط في القتال. أما حسن ذو الثمان سنوات فقد هرب من خور مكنزا بدون صحبة أهله خوفاً من تجنيده، زاعماً أن "الكثير من الصبية يختفون".[١٩٧]

وثَّقت بعض البحوث السابقة لحالات تجنيد أطفال من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال (Gramizzi, 2013، ص ٤١– ٤٢). وقد أقر مسؤولون في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أن هناك بعض الأطفال يُستخدمون في الخطوط الأمامية التي لا تخضع لسيطرتهم – وقد أكدت ذلك أيضاً

جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني – ولكن ما أن يُعثر على هؤلاء الأطفال، حتى يُرسلون إلى المدارس في مخيمات اللاجئين.[١٩٨] ولم تستطع كاتبة التقرير أن تتحقق من ذلك بشكل مستقل، ولكن، خلال زيارتها للمناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين بشكل عام، لم ترى أي جنود أطفال ولم تسمع عن أي شكاوى من السكان حول تجنيد الأطفال بشكل قسري. وقد أدانت الحركة رسمياً هذه الممارسات ودعت، خلال اجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في نيويورك، إلى إجراء تحقيقات دولية تجرى ميدانيّاً للنظر في الادعاءات التي تقول بأن المتمردين يستخدمون جنوداً من الأطفال.[١٩٩]

جُمِّعت العديد من التقارير التي تتميز بالاتساق حول تجنيد حركة العدل والمساواة لأطفال النوبة في جنوب كردفان ومخيم يدا.[٢٠٠] وأفادت التقارير بأنه قد اقتيد نحو ٦٠٠ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ عاماً خلال الأعوام بين ٢٠١٢ و٢٠١٤، ونحو ٢٠٠ آخرين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤ (لم يكن بالإمكان التحقق من هذه الأرقام التي نفتها حركة العدل والمساواة).[٢٠١] كما أفاد أعضاء لجنة حماية الطفل الذين أُجريت معهم مقابلات في مخيم يدا أن هناك ٨٦ شاباً من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاماً واثنان يبلغ عمر كل منهما ١٨ عاماً هم في عداد المفقودين (تكونت اللجنة من شرطة المجتمع، وأعضاء مجلس التنمية الاجتماعية، وأعضاء مجلس المرأة، وقادة المجتمع المحلي). كما أفادت اللجنة أيضاً أن هناك العديد من الحالات التي لم يتم التبليغ عنها. ووفقاً لبعض العائلات التي أُجريت معهم مقابلات، فقد بدأ متمردو حركة العدل والمساواة بأنشطة تعبئة سياسية بهدوء في مخيم يدا في العام ٢٠١٢، حيث استطاعوا تجنيد ٢٠ –٣٠ شاب أخذوهم معهم إلى جنوب كردفان. وعندما عاد متمردو حركة العدل والمساواة إلى جنوب السودان من أجل المشاركة في النزاع في ولاية الوحدة، استخدموا الأطفال الذين كانوا قد جندوهم في السابق من أجل إقناع أقرانهم بالالتحاق بالمنظمة. وكان أغلب المجندين الأطفال من قبائل النوبة في أنقولو (وذلك بفضل جهود عبد الباقي قرفة)، ودولوكو، ومنطقة كاتشا، وقد لاحظ منشقون وجود بعض التشاديين في صفوف حركة العدل والمساواة.[٢٠٢] وتفيد التقارير بأنه حين طرح مجتمع اللاجئين القضية ضد حركة العدل والمساواة، زعم القائد المحلي أن شباب النوبة يلتحقون بقواته طوعاً. وقد أُطلِق سراح أربعة أطفال تحت إصرار أسرهم ( لم يتمكن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من التحقق من مدى مصداقة هذه المعلومات لأن القائد كان قد ترك المنطقة في وقت إجراء البحث). وقد أفادت المجتمعات المحلية في مخيم يدا أن عشرة أطفال تمكنوا من الهروب بعد أن شاركوا في القتال الذي جرى في بانتيو خلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير ونيسان/ابريل ٢٠١٤، (وقد أعيد اعتقال ثلاثة منهم)، وفقد أحدهم سمعه بعد المعركة، كما قُتل آخر أثناء القتال. وفي شهر آب/أغسطس٢٠١٤، فر طفل من راجا ووصل آخر إلى مخيم يدا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، مما يؤكد أنه ما زال الكثير من الأطفال لدى حركة العدل والمساواة

في مناطق نشاطها الجديدة في راجا. وقد أفاد الأطفال الفارون أنهم كانوا ضحايا انتهاكات أو شاهدوا وقوع انتهاكات، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. ووفقاً للمجتمع المحلي، ما زال أعضاء حركة العدل والمساواة يجوبون أرجاء المخيم، متنكرين في كثير من الأوقات في زي التجار. وتشعر الكثير من العائلات بالخوف على أبنائها من الاختطاف مجدداً لأن "الأطفال يختفون".[٢٠٣] وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أفادت التقارير بأن تجاراً اختطفوا ثلاثة صبيان، ولكن السلطات المحلية استطاعت قطع الطرق عليهم. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، اختطف تجار دارفوريون أربع فتيات، ولكن الفتيات وُجِدن في باريانغ وتمت اعادتهن إلى ذويهن.[٢٠٤] وقد أنكر المسؤولون في حركة العدل والمساواة هذه الممارسات عندما أُجريت معهم مقابلة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.

# سادساً: النزاعات في المنطقتين وعلى الحدود بين السودان وجنوب السودان

### المنطقتان والأزمات المتعددة بين السودان وجنوب السودان

إن الصراع في المنطقتين هو صراع سوداني، ولكنه يتأثر بالديناميات الفاعلة بين السودان وجنوب السودان، ولا سيما منذ اندلاع النزاع في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا يعود سبب ذلك إلى موقع المنطقتين الاستراتيجي على امتداد الحدود فحسب، وإنما أيضاً إلى العلاقات التاريخية التي تربط الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال بالحزب (الحركة الشعبية) في جنوب السودان بعد ٢٠ عام من القتال معاً في الحرب.

عندما بدأت الحرب في المنطقتين، كانت حكومة جمهورية جنوب السودان منقسمة حول تقديم الدعم للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - شمال. وقد جاء الدعم للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بشكل أساسي من القطاعين العسكري والأمني، ومن قيادات الولايات الحدودية، بينما تردد القادة الآخرون في تقديم الدعم إلى المتمردين في السودان نظراً للعلاقات الهشة أصلاً مع السودان عقب اتفاقية السلام الشامل والمفاوضات السياسية الصعبة التي كانت تؤثر على التطورات الأمنية والاقتصادية في الدولة الجديدة.[٢٠٥] وفي الواقع، طلبت حكومة السودان، في كثير من المناسبات، من جوبا التوقف عن دعم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال ووضعت ذلك شرطا مسبقاً للشروع لإجراء مفاوضات موضوعية بين البلدين. لكن الحكومة في جوبا نفت رسمياً وجود أي علاقات بينها وبين الحركة، ثم قللت بالفعل من علاقاتها معها في العام ٢٠١٢ بعد أن تعرضت لضغط داخلي ودولي، فلم تعد جوبا تستضيف قادة الحركة، وانتقل القادة إلى أوغندا والخارج.[٢٠٦] فيما بعد عرض الرئيس سيلفا كير أن يتوسط بين حكومة السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، ولكن كانت الخرطوم ترفض الفكرة (Sudan Tribune, 2012). وتوقفت أوغندا أيضاً عن إيواء الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في منتصف العام ٢٠١٤، لتسهيل المحادثات بين السودان وجنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في حين أكدت حكومة جمهورية جنوب السودان على التزامها بتطبيق اتفاقية التعاون مع السودان لعام ٢٠١٢ من أجل إيقاف دعم وإيواء المجموعات المتمردة (Sudan Tribune، ٢٠١٤ سي). [٢٠٧] إلا أن عدم الثقة بين الطرفين ظل قائماً وفشل الطرفان في إقامة منطقة حدودية منزوعة السلاح وآمنة (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤ ب Craze, 2014). وأعلنت الخرطوم عن نيتها في تأمين حدودها الجنوبية من توغل المتمردين قبيل انتخابات نيسان/ابريل ٢٠١٥ (Radio Tamazuj، ٢٠١٥ جي).

واستمرت حكومة السودان في اتهام جنوب السودان بدعم الجبهة الثورية السودانية (Sudan Tri-

bune ، ٢٠١٥ أ). ومنذ بدء الحرب الأهلية في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، انضم الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) إلى الخرطوم في اتهام المتمردين السودانيين بالقتال إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايتي الوحدة وأعالي النيل (ICG, 2015، ص ١٣- ١٩). وقال مسؤولون رفيعو المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، خلال عدة مقابلات أجرتها كاتبة التقرير، أن "عناصر من جبال النوبة والإنقسنا قد شوهدوا" في جنوب السودان.٢٠١٨ ولم يتمكن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من العثور على أي دليل يثبت أن حكومة جمهورية جنوب السودان قد قدمت في الفترة الأخيرة دعماً عسكرياً أو لوجيستياً مباشراً للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال أو على وجود أي تورط للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في جنوب السودان في العام ٢٠١٤، ولكنه لاحظ حرية حركة البضائع والناس من وإلى مخيمات اللاجئين (انظر Gramizzi and Tubiana, 2013، ص ٤٨- ٤٩).[٢٠٩] وقد أفادت قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال أنه كان قد قرر منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أن يحافظ على موقف محايد في النزاع بين رفاقه السابقين في جنوب السودان نظراً لقيود أيدولوجية ولوجيستية ومالية، وأن محاولاته في التوفيق بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) باءت بالفشل.[٢١٠] ومع ذلك، وعندما بدأت الحرب الأهلية في جنوب السودان، ازدادت العلاقات العملياتية والمصالح الاستراتيجية المتشابهة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال.[٢١١] وقد ساعد وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان على احتواء توغل الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) إلى داخل جنوب السودان،[٢١٢] في حين بقي الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال متواجدان في موقع واحد في منطقة جاو والحدودية المتنازع عليها والواقعة بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥ ب، ص٢). ووفقاً لمراقبين دوليين ساعد الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال تسيير دوريات في محافظتي مابان وباريانغ، كما أن الاجتماعات بين قيادات الجيش الشعبي لتحرير السودان – والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال كانت تتم في منطقتي باريانغ والرنك الحدوديتين.[٢١٣]

وهناك مزيد من الدلائل التي تشير على أن المتمردين الدارفوريين يشاركون عسكرياً إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي يشير إلى تدخل الجبهة الثورية السودانية في جنوب السودان، حسب ما تزعم الخرطوم والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان ينفي ذلك. ويُعتقد أن حركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان- مني مناوي تحصلان على مساعدات لوجيستية ومالية من حكومة جمهورية جنوب السودان من قبل استقلال جنوب السودان، ولكن المجموعات الدارفورية تنفي هذه الاتهامات.[٢١٤] وقد دعمت حركة العدل والمساواة بالفعل الجيش الشعبي لتحرير السودان في هجماته على هجليج في آذار/مارس ٢٠١٢ (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة،

٢٠١٢، Gramizzi and Tubiana, 2012، ص ١٨- ٣٠). كما شاركت حركة العدل والمساواة أيضاً في الهجوم على ولاية الوحدة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في النصف الأول من العام ٢٠١٤، بعد أن انتقلت جنوباً من جنوب كردفان، الأمر الذي لم ينكره الأعضاء الآخرون في الجبهة الثوريّة السودانيّة. وفي وقت لاحق تحركت قوات حركة العدل والمساواة باتجاه بحر الغزال حيث شوهدت خلال شهر آذار/مارس في شمال وغرب بحر الغزال.[٢١٥] ويُعتقد أن حركة العدل والمساواة والجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) كانا قد اشتبكا بالفعل في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (ICG, 2015، ص ١٥). وقد كانت قوات حركة العدل والمساواة تشاهَد في ولاية الوحدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،[٢١٦] وظل سكان أدجونغ ثوك ويدا ينددون بوجود مقاتلين دارفوريين متنكرين بزي تجار في المخيمات حتى شهر آذار/مارس ٢٠١٥.[٢١٧] ولكن وفقاً لأحد القادة ذوي المكانة الرفيعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، لم تكن قوات حركة العدل والمساواة والنوبة تُشاهَد على مقربة من مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) منذ حزيران/يونيو ٢٠١٤.[٢١٨] ويعترف الجيش الشعبي لتحرير السودان بتحركات حركة العدل والمساواة على طول الحدود، ولكنه ينفي أي انخراط لها مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢١٩]

وتعود صلة حركة العدل والمساواة بولاية الوحدة إلى ما قبل الصراع الحالي في جنوب السودان، حيث كان الوالي السابق تعبان دينغ غاي والذي يعمل حالياً مفاوضاً باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، قد استضاف قوات حركة العدل والمساواة في ولاية الوحدة منذ العام ٢٠١١.[٢٢٠] ووفقاً لمزاعم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش- شمال، التي نفتها حركة العدل والمساواة فإن تعبان دعم تجنيد النوبة في حركة العدل والمساواة من خلال مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان في محلية البرام عبد الباقي قرفه، العضو السابق في حزب المؤتمر الوطني، والذي طُرد من الحزب بعد تجنيده ما يقارب ٤٠٠ نوباوي أغلبهم من قبيلة أنقولو التي ينتمي إليها، والذين استضيفوا بعد ذلك في بانتيو[٢٢١]. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣، انتقل قرفه إلى الخرطوم وشكل حزب "الشعب الحقيقي لجبال النوبة" والذي يعتبر اليوم عضواً في وفد حكومة السودان إلى مفاوضات أديس أبابا، ممثلاً عن المنطقتين (جبال النوبة والنيل الأزرق). وبالتالي، فنتيجة لتجنيد حركة العدل والمساواة للنوبا في جنوب كردفان وفي يدا بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٤، كما ورد أعلاه، شاركت عناصر من النوبة في القتال في جنوب السودان إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما ادعى الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة). وما زال بعض النوبة منضمين إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ العام ٢٠١١، بعد أن قرروا البقاء في جنوب السودان (على الرغم من أن مجموع عدد الجنود من جنوب كردفان والنيل الأزرق في الجيش الشعبي لتحرير السودان قليل، حسبما تفيد به التقارير).[٢٢٢] وقد أكد أحد كبار المسؤولين في حركة العدل والمساواة أن بعض النوباويين انضموا إلى حركة العدل والمساواة خلال هذه الفترة، كما فعل كثيرون من كل أنحاء السودان، ولكنه لم يفصح عن أية أرقام.[٢٢٣] ووفقاً لأحد القادة رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، فإن حركة العدل والمساواة كانت تتحدث عن وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في ولاية الوحدة وإلى جانب ولاية الوحدة لصرف الانتباه عن حقيقة

أنها جندت في السابق نوباويين منهم جنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال.[٢٢٤]

وفي المقابل، اتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال المتمردين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) بأن تمت استضافتهم وتدريبهم من قبل السودان وأن لهم قواعد خلفية في المنطقتين، الأمر الذي يعتبره الجيش الشعبي لتحرير السودان "المحصلة النهائية لتمرد مشار"، ونفت الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) هذه الاتهامات (Sudan Tribune, 2015 دي).[٢٢٥] وقد تكون الهجمات التي شنها الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) على منطقة الرنك في أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ قد شُنَّت من النيل الأزرق والنيل الأبيض وشرق ولاية جنوب كردفان، في حين أن الهجمات على بانتيو ومايوم وربكونا قد تكون شُنَّت من هجليج/ بانثو وخرسانة. ووفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن نحو ١٥٠٠٠ جندي انشقوا من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) من مقرات الجيش الشعبي لتحرير السودان الرئيسية في جوبا ومن الفرق الأولى والرابعة والثامنة، في حين قُدِّر عدد القوات التي هاجمت بانتيو والرنك من المنطقتين في العام ٢٠١٤ بنحو ٧٠٠٠ مقاتل، وكانت تلك القوات قد تلقت تدريبها في الخرطوم.[٢٢٦] وبينما بقي الهدف الاستراتيجي للجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) هو جنوب السودان، ولا سيما المنشآت النفطية وعاصمتي ولايتي الوحدة وأعالي النيل، بالاضافة إلى الاستمرار في إحكام قبضته على أراضي لإضفاء الشرعية على منبره في المفاوضات السياسية مع حكومة جمهورية جنوب السودان، فإن نوايا متمردي جنوب السودان على المدى القصير تظل غير واضحة، ولا سيما مع اختلاف مصالح الفصائل على الأرض بسبب ضعف السلطة التراتبية الهرمية للقيادة التي قد تقوِّض القرارات المتخذة من القيادات الأعلى (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة،٢٠١٥ ب).[٢٢٧]

ذكر مسؤولون رفيعو المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) بأنه ليس لديهم النية في خوض قتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال.[٢٢٨] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، عندما كان الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) في طريقه إلى الرنك، لم يهاجم مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق بسبب الروابط طويلة الأمد التي تربط القادة الذين خدموا سوياً في النيل الأزرق في الحرب السابقة، ومن بين هؤلاء القادة، القائد جيمس كوانغ كول. وفي تموز/يوليو ٢٠١٤، هاجمت عناصر من النوير الموالين للسودان موقعاً للجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في منطقة باو، واستولوا على آر بي جي –٧ (RBG-7)، ورشاش من طراز PKM، وألقوا القبض على رجل واحد، ولكن ما حدث اعتُبر بمثابة أعمال فردية.[٢٢٩] وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تحرك ٣٠٠٠ جندي من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) و٩٠٠ من الميليشيات المتحالفة معها بنحو ١٠٠ مركبة، ورافقتهم قوات حكومة السودان باتجاه الجنوب من منطقة باو في النيل الأزرق، ووصلوا إلى منطقة جامام في ٩ كانون الثاني/يناير، واستمروا في سيرهم نحو جنوب المحلية دون أن يهاجموا مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال (لكنهم أثاروا الخوف وسط اللاجئين).[٢٣٠]

وتشير تقارير واردة من جنوب كردفان أنه خلال العام ٢٠١٤ وفي الشهر الأول من عام ٢٠١٥، شارك عدد من مقاتلي النوير، لم يكن بالعدد الكبير، إلى جانب القوات المسلحة السودانية في معارك ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في المناطق القريبة من الحدود مع جنوب السودان، وتحديداً في معركة أنقارتو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حيث شوهدت كتيبة واحدة (حوالي ٦٠٠ رجل) مع القوات المشتركة لحكومة السودان.[٢٣١] وأكد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال أنه خلال موسم الجفاف الأخير، شارك النوير ومليشيات أخرى في الهجمات التي شنتها الحكومة على الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في جاو وتروجي (محلية البرام)، وفي آبري وليدمير (محافظة دلامي)، وفي ماريديس، وقد قُتل عدد قليل منهم.[٢٣٢] إلا أن قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال المحليين لم يقدموا ما يثبت أن هؤلاء المقاتلين كانوا جزءً من الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، لكن عبد العزيز الحلو أكد ذلك.[٢٣٣] ووفقاً لما ذكره مسؤول كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، وأكده الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال فإنه ما زال هناك عدد قليل من مليشيات النوير المتحالفة مع الخرطوم منذ الحرب الأهلية الثانية تشارك في القتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في منطقة هجليج – خرسانة، وذلك إما كأعضاء في القوات المسلحة السودانية أو كمليشيات.[٢٣٤] ووفقاً لخبراء عسكريين، يمكن لمجموعات النوير أن تقرر أن تتدخل بشكل مستقل فيما لو هُددت باحتواء الخرطوم لها.[٢٣٥] كما قد يتحرك البعض أيضاً انتقاماً من مشاركة الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال – غير المثبتة – في الصراع السوداني، عقب حملة دعائية تطلقها القيادة ضد النوباويين تتسبب في بث الخوف من أن يشن النويرهجمات انتقامية على مجتمعات اللاجئين، الأمر الذي يوضح سبب مشاركة النوير جنوب كردفان وليس في النيل الأزرق.[٢٣٦]

إن الوضع في المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان قابل للاشتعال بشكل متزايد، وقد فشلت كل الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وترسيم الحدود (Sudan Tribune، ٢٠١٤ ب، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤ ب). كما أن النزاع في جنوب السودان قد ساهم في تعزيز مسألة تسليح الحكومة السودانية للمليشيات، وهي ممارسات ظلت الحكومة تتبعها منذ زمن بعيد. وتكشف الأدلة أن السودان وجنوب السودان يدعمان القوات الأجنبية التي قد تختلف مصالحها عن مصالح رعاياها. فبينما تطرح الجبهة الثورية السودانية هدفا سياسياً واضحاً لتحقيق التحول في السودان، يظهر أعضاء الجبهة في الواقع الفعلي اهتمامهم بمصالح مختلفة لا تؤيد التطلعات الفكرية للتحالف الجبهوي وإنما تلبي المصالح قصيرة الأمد. وتؤثر هذه المصالح والدعايات قصيرة الأمد على العلاقات طويلة الأمد بين النوير وشعب دارفور، وكذلك بين النوير والنوبا. ولذا يجب أن يُنظر إلى الهجمات التي شنها الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) على الشعب الدارفوري في بينتيو خلال عملية إعادة الاستيلاء على المدينة في نيسان/ابريل ٢٠١٤، على ضوء العلاقات المتصدعة بين المجموعتين.[٢٣٧] وقد استاء النوير أيضاً من دور حركة العدل والمساواة في الهجمات التي شُنَّت في جنوب ولاية الوحدة في أوائل العام ٢٠١٤، ومن ممارسات

النهب وتدمير القرى والاغتصاب التي قامت بها ضد المدنيين. ونتيجة لذلك صار النوير ينظرون إلى شعب دارفور مثلما ينظرون لحركة العدل والمساواة (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥ ب، UNMISS، ٢٠١٤ ب، ص٧). وفي افتقار جنوب السودان لاستراتيجية واضحة لأجل تحقيق أمنه الوطني، فليس من الواضح ما إذا كان سبب دعمه للجبهة الثورية السودانية هو لإثارة رد الفعل في الخرطوم. وبالمثل، فإن دعم الخرطوم للجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) والمليشيات الجنوب سودانية يبدو أنه يتم بهدف تحقيق الحاجات الاقتصادية قصيرة الأمد المتمثلة في الحفاظ على سيطرته على الموارد على طول الحدود. إلا أن من المستبعد أن تتبع حكومة السودان وتلاحق المتمردين داخل جنوب السودان.

إن الوضع القائم هش للغاية، وقد يتصاعد ليصير مواجهة مباشرة بين السودان وجنوب السودان تدور رحاها على طول المواقع الغنية بالموارد الطبيعية على امتداد الحدود، وليشمل المنطقتين والتحالفات الإقليمية. وهذه المواجهة إن جرت، سيكون من الصعب كبحها، على عكس معركة هجليج التي جرت في العام ٢٠١٢، (راجع Gramizzi and Tubiana، ٢٠١٣، ص ٤٩ – ٥٣)،[٢٣٨] هناك معطيات جديدة. توجد في المنطقة الحدودية كيانات خارج الدول، وبأعداد أكبر بكثير، وبقدرات تسلّح أفضل بكثير من السابق، مما يُصعِّب على الحكومات الراعية السيطرة أكثر من أي وقت مضى (هذا إضافة إلى الضعف الداخلي) (Craze, 2014). وقد وصف متحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان أبيي بأنها "صراع مجمد"، وأن تجدد التوتر بين المسيرية ودينكا نقوك أمر مقلق (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥أ).[٢٣٩] وقد حذر محمد عطا، مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني مؤخراً قائلاً: "آن الأوان لملاحقة المتمردين في أي موقع" (al-Araby, 2014). وفي ٨ نيسان/ابريل ٢٠١٥، اتهمت حكومة جمهورية جنوب السودان الخرطوم بأنها ألقت قنابل على مواقع مدنية في راجا وشمال بحر الغزال (شمال أويل) على مقربة من المناطق الحدودية، ولكن هذه المناطق هي التي شوهد فيها مقاتلو حركة العدل والمساواة مؤخراً (Sudan Tribune، ٢٠١٥ ب، Radio Tamazuj، ٢٠١٥ إف). وفي ٢٨ نيسان/ابريل ٢٠١٥، وبعد أن هزمت القواتُ الحكومية قوات حركة العدل والمساواة في جنوب دارفور، ذكر الرئيس البشير أن المتمردين كانوا قد دخلوا من جنوب السودان وحذّر حكومة جمهورية جنوب السودان من أن قوات الدعم السريع مستعدة للإجهاز على المتمردين داخل أراضي جنوب السودان (Sudan Tribune، ٢٠١٥ دي).

### التأثيرات الإنسانية: اللاجئون تحت مرمى النيران

للصراع في جنوب السودان أثار مباشرة على حياة اللاجئين من المنطقتين، فمع تراجع الأمن الشخصي وقلة المساعدات الإنسانية، أصبح الوضع حرجاً، ولا سيما في مابان.[٢٤٠] ووفقاً لجهات فاعلة في مجال العون الإنساني في النيل الأزرق فإن نزاع جنوب السودان قد أدى إلى انخفاض كبير في تدفق اللاجئين، وزيادة عدد النازحين. كما تسبب انخفاض مستوى توزيع الغذاء في إجبار ما يقارب ٣٠٠٠ لاجئ إلى العودة إلى النيل الأزرق خلال الفترة الواقعة بين شباط/فبراير ونيسان/ابريل ٢٠١٤، الأمر الذي وضع

مزيداً من الضغوط على الكميات المحدودة للغذاء والمياه في المناطق المتضررة من الحرب. وقد نقلت مجموعات الإنقسنا ماشيتها بالفعل إلى داخل منطقة باو، ويستعد لاجئو الإنقسنا للحاق بها.[٢٤١] وقال أحد العائدين إلى النيل الأزرق: "نحن نفضل الحرية في الداخل [داخل النيل الأزرق]، وإن كانت تحت القصف الجوي، على الوضع في المخيمات". كما علق أحد العاملين في مجال العون الإنساني في مابان قائلاً: "غيَّر النزاع في جنوب السودان البدائل بالنسبة للسكان على نحو كبير، بما في ذلك احتمالات وجود العمل والحصول على التعليم في جنوب السودان". كما انخفضت مستويات المدارس في المخيمات بسبب مغادرة المعلمين.[٢٤٢] وفي آذار/مارس ٢٠١٥، خفض برنامج الغذاء العالمي جهوده في إسقاط الطعام من الجو إلى اللاجئين بسبب معوقات مالية، في حين ما زال انعدام الأمن يعيق عملية الإمداد بالطرق البرية.

ويشعر اللاجئون في منطقتي مابان وباريانغ بالتهديد نظراً لوجود الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) على الحدود، كما يتخوفون من وضعهم بين نيران الجيش الشعبي لتحرير السودان ونيران الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال من الجانب الآخر.[٢٤٣] وهذا الشعور بانعدام الأمن هو أكثر شدة في أدجونغ ثوك بالنظر الى موقعها كمعبر للمتمردين من جنوب السودان إلى داخل جنوب السودان، وقربها من منطقة جبل ليري في جنوب كردفان، حيث شوهد مقاتلوا الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة).[٢٤٤] وتهدد أنشطة الجيش الشعبي لتحرير السودان العسكرية المتزايدة في يدا اللاجئين، مما يمثل أحد الاسباب التي تستدعى إعادة توطينهم سريعاً. وقد ذكر الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) أنه لن يهاجم اللاجئين، ولكنه اعترف بأن أماكن تواجدهم خطرة نظراً لانعدام الأمن في المنطقة.[٢٤٥]

عانى اللاجئون في مابان من الانعدام الشديد للأمن في العام ٢٠١٤ بسبب التوترات الموجودة في المجتمعات المضيفة بشكل اساسي حول الموارد الطبيعية. وقد تفاقمت التوترات مع اندلاع النزاع في جنوب السودان.[٢٤٦] ويشعر اللاجئون بأن حكومة جمهورية جنوب السودان لا تقدم لهم الحماية، بل وتسلح مدنيين، يشكلون تهديداً مباشراً لأمن اللاجئين. وعموماً، فإن سياسة الجيش الشعبي لتحرير السودان في تسليح المليشيات المحلية لحماية الأراضي والممتلكات الاستراتيجية كحقول النفط، أمر مثير للقلق بشكل كبير.[٢٤٧] وعلى عكس ما يحدث في باريانغ، فإن السكان في مابان منقسمون في مواقفهم فمنهم من يدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنهم من يدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نظمت إحدى المليشيات المكونة من ٣٠٠٠ رجل، باسم "قوات الدفاع مابان" بمبادرة من ممثل مابان في مجلس ولاية أعالي النيل، مون فان. وفي ٣ آب/أغسطس٢٠١٤، اشتبكت قوات دفاع مابان مع الجنود من النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي الأيام التالية، قتلت المليشيا مدنيين من النوير يعملون في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية في مخيمات اللاجئين، الأمر الذي أدى إلى ترك العمال النوير المخيمات، في حين بقي قليل منهم في الفرقة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤ أ، ص ٢– ٣). وبعد أشهر قليلة من الهدوء، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نصبت قوات دفاع مابان نقاط تفتيش

تسببت في مضايقة اللاجئين وقللت من قدرتهم على التحرك بعد حلول الظلام.[٢٤٨] وذكر القائد الأعلى في الأنقسنا: "ليس للمليشيات قادة معترف بهم، كما أنهم يحصلون على الكثير من الأسلحة، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً علينا". إن الانتشار الواسع للأسلحة ، بما في ذلك داخل مجتمع اللاجئين كنتيجة للانشقاقات من الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال من الجبهة الثانية، جعل الوضع أكثر توتراً، وجعل أي صراع قابل للتصعيد السريع.[٢٤٩] وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وقعت اشتباكات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في مخيم قندراسا عندما قتلت مجموعة مكونة من أربعة لاجئين أحد المزارعين المحليين، مما دفع بأسرة الضحية إلى قتل أحد اللاجئين ثأراً له (Radio Tamazuj، ٢٠١٥ سي).

وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وصل قائد الفرقة الأولى في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ستيفن بوي (وهو نويري) إلى بونج، ومعه ناقلتي جند مصفحتين و١٠ مركبات مسلحة، أُرسلت باتجاه الشمال إلى الحدود مع السودان. وبحلول ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، زعم ستيفن بوي أنه ضم قوات دفاع مابان إلى الكتيبة العاشرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن الوضع بقي هشاً وتزايدت التقارير التي تفيد بانعدام الأمن في المخيمات في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، الأمر الذي أثر على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية.[٢٥٠] وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ووفقاً لمخابرات الجيش الشعبي لتحرير السودان، انتقلت قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) تتكون من حوالي ٣٠٠٠ عنصر، وما يقارب ٩٠٠ من مليشيات مابان من لوما تحركت من بوط إلى جمام (على بعد ٧٠ كم غرب بونج و٣٦ كم من مخيم كايا)، باتجاه حقول نفط عدار – ييل، مما ولّد شعوراً بالخوف من حدوث هجمات انتقامية ضد قوات دفاع مابان قد يشترك فيها سكان محليين ولاجئين نظراً لانتشار الأسلحة في المنطقة (ولكن ذلك لم يحدث). وفي ٩ كانون الثاني/يناير شن الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) في جمام وأعاد سيطرته على المنطقة، وزعم أنه استولى على أسلحة ثقيلة، بما في ذلك مضادات صواريخ من طراز APC، وبنادق تحمل أرقاماً متسلسلة أُزيلت لإخفاء مصدرها.[٢٥١] وهاجمت مجموعة من المتمردين في قرية كيوا، التي تقع على بعد ٤ كلم من جمام، قافلة – ضمت مبعوث مابان والقائد العسكري في بونج– أثناء عودتها من زيارة إلى المنطقة، وتفرقت المجموعة بعد ذلك. وأشارت التقارير في الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير إلى أن قوات المتمردين المتمركزة في بني شاوة (على بعد ٤٥ كلم جنوب بونج) قد نجحت في تجنيد مدنيين مابانيين بدعم من المفوض المابانى السابق، جون جمعة، الذي انضم إلى الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) في النصف الأول من العام ٢٠١٣. وأفادت مصادر محلية أنه في الصباح الباكر من يوم ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) في بني شاوة بعد حصوله على تعزيزات من مالوت وبالويش، واستعاد سيطرته على المنطقة، ثم انتقلت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) باتجاه جنوب المحلية، مثيرةً الذعر بين اللاجئين. ووفقاً لعاملين في مجال العون الإنساني، فإن التوتر بين المجتمع المضيف واللاجئين قد بلغ أعلى مستوياته.

# سابعا: الحل السياسي

### المفاوضات بين حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية

بعد مرور ما يقارب أربع سنوات من القتال والجمود العسكري العام، اعترف كل من الطرفين علناً أنه لا يستطيع أن يهزم الطرف الآخر في ساحة القتال؛ فقد قال كبير المفاوضين في حزب المؤتمر الوطني "لا يمكنك أن تهزم حركة حرب عصابات من خلال حرب، وقد تعلمنا ذلك الأمر من الحرب الثانية هذه".[٢٥٢] ومع ذلك، وفي وقت يبدو مناسباً لتسوية سياسية بسبب ارتفاع تكلفة الحرب في أوقات التدهور الاقتصادي من ناحية، والتهديدات بانعدام الاستقرار الإقليمي من ناحية أخرى، لم يقدم أي من الطرفين أية تنازلات. وقد بدأت الجولة السابعة من المحادثات، التي يرعاها فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بين المتمردين وحكومة السودان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في أديس أبابا، ولكنها تأجلت إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من دون إحراز أي تقدم. واستمرت التكتيكات العسكرية في لعب الدور الرئيسي في المحادثات. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال حامية حكومية في بك (شمال جبال الإنقسنا)، وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر هاجم منطقة أبو قرن، ليصل إلى مسافة ٣٠ كلم غرب الدمازين، عاصمة النيل الأزرق. وقد تم تنفيذ هذه العمليات انتقاماً من قصف المدنيين في منطقة يابوس قبل المحادثات، مما أدى إلى مقتل امرأة.[٢٥٣] وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر قُتل طفل واحد من جراء موجة جديدة من القصف في يابوس (SRRA، ٢١٥، ص ٨–٩). وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقبل التأجيل النهائي للمحادثات، بدأ القتال مجدداً في جنوب الخرطوم.

وبعد جولتين من المحادثات غير الفعالة في شباط/فبراير وفي نيسان/ابريل ٢٠١٤، أقدم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي على التوقيع على البيان ٤٥٦ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأصبح هذا البيان أساساً ترتكز عليه المحادثات اللاحقة (AUPSC, 2014). وقد أسس المجلس عملية "المسارين" التي نادت بها الجبهة الثورية السودانية من أجل الوقف الفوري والمتزامن للأعمال العدائية في المنطقتين ودارفور، كما دعا إلى إجراء حوار وطني فعال (McCutchen, 2014، ص ٣٦). وفي الوقت ذاته، أيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١١، والذي كان أساس نهج المتمردين منذ بداية الصراع، ولا سيما بسبب اعترافه بالحقوق الديمقراطية التي قدمتها اتفاقية السلام الشامل إلى المنطقتين. ومن خلال تأييد فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ لبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ٤٥٦،

فإنه يعترف بضرورة إحلال السلام في المنطقتين كجزء من الحل الوطني الذي تؤيده الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وكنتيجة لذلك، جاء الحوار الوطني لتحديد البيئة السياسية الجديدة في السودان. ووفقاً لفريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، فإن التفاوضُ تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية يبدو انه النهجَ الأكثر ملائمة، ولكن يجب ان تظل الاتفاقيتان محصورتين في طبيعتهما بالمنطقتين وليس على المستوى القومي.[٢٥٤] إن حقيقة أن الحوار الوطني سيحل محل الفترة الانتقالية مابعد-الاتفاقية بالمعنى التقليدي يمكن ان تؤدي إلى عملية تنفيذ أكثر شمولاً غير معزولة عن التطورات السياسية والمدنية الأشمل في السودان.

توسعت المحادثات لتشمل الأعضاءً الدارفوريين في الجبهة الثورية السودانية، أي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – مني مناوي، على مسار مشترك خلال الفترة بين ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر و٤ كانون الأول/ديسمبر، ولكن أخفقت هذه المحادثات بسبب عدم التوافق على جدول أعمال ( بيد ان جيش تحرير السودان - عبد الواحد، استمر عضواً في الجبهة الثورية السودانية، إلا أنه رفض أن يشارك في المحادثات لأنه بقي معارضاً للتفاوض مع الحكومة ).[٢٥٥] وكان قد أُذِن لرئيس وفد حزب المؤتمر الوطني، أمين حسن عمر، أن يناقش مع مجموعة دارفور موضوع وقف إطلاق النار فقط، على حد تعبير كبير المفاوضين في حزب المؤتمر الوطني:

> لا يمكننا الحديث في أديس أبابا إلا عن المنطقتين، في حين أن سلام دارفور يجب أن يكون أساسه هو اتفاقية الدوحة، ونحن قبلنا بفكرة المسارين بالتزامن من أجل وقف إطلاق النار ومشاركة الحركات في الحوار الوطني، وكنا نأمل بأن يساعد إبرام الاتفاقية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال في مسألة دارفور، ولكن بدلاً من ذلك، فإن تحالف الجبهة الثورية السودانية ظل يعرقل إيجاد حل للمنطقتين.[٢٥٦]

وقد زوّدت الترتيبات الدستورية التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي أدرجت اتفاقية الدوحة في القانون، الخرطومَ بالمزيد من الأسباب لمعارضة نهج "المسارين" في محادثات أديس أبابا.

واعتبرت الجبهةُ الثورية السودانية فكرةَ الخرطوم بالحوار الوطني بانها وصفة حل متعجل لأجل إضفاء الشرعية على انتخابات نيسان/ابريل ٢٠١٥. ودعت الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال إلى توسيع دائرة تمثيل المجتمع السياسي والمدني السوداني في المحادثات التمهيدية وتحديد خارطة طريق، بحيث تتجاوز آلية٧+٧ حزبية التكوين التي أيدت الحوار الوطني الذي لا يعتبرونها نزيهة.[٢٥٧] وعموماً، يريد المتمردون أن يتناولوا الديناميات المحركة الأمنية والسياسية المحلية في المحادثات المباشرة مع الخرطوم، بما في ذلك وقف أعمال القتال لأغراض إنسانية، قبل الانضمام إلى الحوار الوطني

الشامل للحكومة، في حين تطلب حكومة السودان وقف إطلاق النار (مع النزع الفوري لسلاح المتمردين) قبل التوصل إلى اتفاق سياسي.[٢٥٨] وتطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، بتسوية سياسية محلية تتضمن منح الحكم الذاتي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقتين، بالإستناد إلى "نوع التنازلات التى كان جنوب السودان قد حصل عليها في اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢"، مع دمج الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في جيش وطني يُعاد اصلاحه (من خلال برنامج إصلاح فعلي للقطاع الأمني).[٢٥٩] وإن تعذر ذلك، يتبقى تقرير المصير متاحاً كخيار للمنطقتين.[٢٦٠]

بينما كانت المحادثات حول دارفور قد تأجلت إلى أجل غير مسمى، أعيدت جدولة المحادثات حول المنطقتين بحيث أرجئت إلى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وقد أرجأها الوسيط بسبب عدم إلتزام الطرفين، ولم تُستأنف حتى أيار/مايو ٢٠١٥. [٢٦١] وفي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أرسل كبير المفاوضين في فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، رسالة إلى الأطراف يركز فيها على سبع قضايا استراتيجية تحتاج إلى حلول. ومن بين القضايا تلك اقترح مبيكي الترتيبات الأمنية، أي اتفاقية وقف أعمال القتال التي تقود إلى ترتيبات أمنية شاملة،[٢٦٢] قبل حل سياسي سيُناقش في إطار الحوار الوطني. وقد كان شهري شباط/فبراير وآذار/مارس مخصصين لإجراء المشاورات، حيث زار مبيكي الخرطوم وقابل ممثلي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٥، ولكن من دون التوصل إلى نتائج. [٢٦٣] وزار غندور الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ذهبت قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال إلى أوروبا. ويعتقد منتقدون أن الخرطوم، بعد أن استثمرت كثيراً في الهجوم العسكري الحالي، تريد أن تكسب مزايا عسكرية على المتمردين قبل الدخول في جولة جديدة من المحادثات، والتي ليس من المحتمل أن تُستأنف قبل نهاية موسم الجفاف الحالي.[٢٦٤]

## الآثار المترتبة على "نداء السودان"

خلال محادثات فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، اكتسب نداء الجبهة الثورية السودانية من أجل التحول إلى سودان ديمقراطي زخماً سياسياً، ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، انضم أعضاء المعارضة السياسية المسلحة إلى "نداء السودان" (الذي وُصِف بأنه "إعلان سياسي عن تأسيس دولة المواطنة والديمقراطية")، والذي صدر في أديس أبابا، خارج المحادثات، ووقع عليه كل من مني مناوي نيابة عن الجبهة الثورية السودانية، وفاروق أبو عيسى نيابة عن تحالف قوى الإجماع الوطني لأحزاب المعارضة السياسية (غير المسلحة)، وأمين مكي مدني نيابة عن مبادرة المجتمع المدني. وكرر نداء السودان نص "إعلان باريس" السابق الذي وقعه رئيس حزب الأمة، الصادق المهدي ورئيس الجبهة الثورية السودانية، مالك عقار في ٨ آب/أغسطس٢٠١٤. ويمثل نداء السودان آخر الجهود التي بذلتها

الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال من أجل إعادة توحيد المعارضة في السودان في عملية بدأت بإعلان كاودا، الذي أدى إلى تشكيل الجبهة الثورية السودانية (McCutchen, 2014، ص٢٨- ٣٣)؟

وقد تجلت أهمية نداء السودان من خلال ردة فعل الخرطوم عليه. ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتُقل اثنان من موقعي النداء عند عودتهما إلى الخرطوم، وهما أمين مكي مدني (البالغ من العمر ٧٦ عاماً)، وفاروق أبو عيسى (البالغ من العمر ٨٢ عاماً)، كما اعتُقِل فرح عقار، القائد السياسي السابق لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق. وقد احتُجز ثلاثتهم في سجن كوبر بموجب تهم تصل عقوباتها الاعدام، ولكن أُفرج عنهم، على غير المتوقع، في ٩ نيسان/ابريل ٢٠١٥، أي قبل الانتخابات في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمتهم. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أطلقت حكومة السودان حملتها الجديدة "حملة الصيف الحاسم" لأجل إنهاء التمرد في السودان، وتبع ذلك شن موجة غير مسبوقة من القصف الجوي. وشكل نداء السودان سابقة إلتزمت فيها لأول مرة القوى السياسية الرئيسية والمعارضة العسكرية ببرنامج سياسي وطني وتسوية شاملة لإنهاء الحرب في البلاد. وأدركت المعارضة في نهاية المطاف أن أي تغيير حقيقي في السودان لا يمكن أن يتحقق عبر الصراعات المسلحة.٢٦٥ ووفقاً لأحد المفاوضين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، "نداء السودان هو خطوة نوعية إلى الأمام كانت تبدو، قبل أشهر قليلة فقط، بعيدة المنال".[٢٦٦] ووفقاً لرئيس الجبهة الثورية السودانية، فإن ٨٥٪ من المعارضة في السودان تساند نداء السودان، مما ساعد على تقليل المسافة بين المنشقين عن حزب المؤتمر الوطني، مثل حزب السائحون الإسلامي، وموسى هلال (الذي كان قد وقع مذكرة تفاهم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال في تموز/يوليو ٢٠١٤)، وغازي صلاح الدين، بعد أن استُبعد من الحوار الوطني في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (Al Jazeera, 2015, Al-Tareeq, 2015).[٢٦٧] وقد لعب المجتمع المدني، الذي كان منقسماً بشكل عام في السودان، دوراً رئيسياً في المبادرة.[٢٦٨] كما أيد المجتمع الدولي وفريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ هذه العملية.

في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، اجتمع موقعو نداء السودان مرة أخرى في ألمانيا واتفقوا على توقيع ورقة موقف، يُشار إليها "بإعلان برلين"، وتتناول شروط انعقاد الحوار الوطني، والتي تشمل تأجيل الانتخابات إلى أن تنشأ بيئة مواتية، ووقف العدائيات في المنطقتين وفي دارفور، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإصدار قوانين أمنية جديدة. ولكن الحكومة رفضت حضور الاجتماع التحضيري للحوار الوطني الذي نظمه فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أديس أبابا يومي ٢٩- ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، الأمر الذي كان يعني بالنسبة للجبهة الثورية السودانية مؤشراً على نهاية العملية.[٢٦٩] وقد جرت الانتخابات كما كان مقرراً لها في ١٣- ١٦ نيسان/ابريل ٢٠١٥، ولكن الموقعين على نداء السودان قاطعوها، كما هاجم المتمردون مراكز انتخابية وحاميات حكومية في المنطقتين (Radio Tamazuj، ٢٠١٥ إي). ووصف أعضاء من المجتمع الدولي مثل كندا، والاتحاد الأوروبي، والدول

المراقبة الثلاث (النرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) النتائج التي تمخضت عن فوز كاسح للحكومة بأنها تفتقر للمصداقية وبأنها لاتعكس رغبة الشعب، لأن التصويت لم يجرِ في بيئة مواتية (FCO, 2015 و European Council, 2015).

ولكن مصير نداء السودان مهدد بسبب قوة تحالف الجبهة الثورية السودانية وعلاقة الجبهة بالموقعين الآخرين، وذلك من جراء الانقسامات الداخلية، والمصالح المتباينة، وصراع القادة التاريخيين والسياسيين على السلطة. وكما قال رئيس الجبهة الثورية السودانية، "لا أحد يستطيع أن ينتصر في الحرب، نحن نزوّد المعارضة بالقيادة، وهم يثقون بنا بسبب وضع الأمر الواقع، إنهم يثقون بنا في الوقت الراهن".[٢٧٠] ووفقاً لأحد المحللين السودانيين، كان قرار الصادق المهدي بالانضمام إلى الجبهة الثورية السودانية تكتيكياً، ولو تعرض لضغوط، سينضم مجدداً إلى حزب المؤتمر الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن حزب الأمة، مثله مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي، يعاني من الانقسامات وهي انقسامات كبيرة.[٢٧١] وستكون استعادته أكثر صعوبة وأكثر تكلفة على الحكومة من أي وقت مضى.[٢٧٢]

أساساً، تبقى المعارضة السياسية في السودان ضعيفة، وما يعيق تقدمها هو عدم قدرة الأحزاب السياسية على الاقتراب من بعضها، وقد ازداد الوضع سوءاً مع التعديلات الدستورية التي حدثت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي عززت سلطات الأجهزة الأمنية ووسعت من صلاحيات الرئيس البشير (Asharq Al -Awsat, 2015). ووفقاً لأحد القادة المعارضين فإن: "من أهم أسباب ضعف المعارضة في السودان: افتقارها إلى الوسائل، ووجود جهاز أمن قوي، وصعوبة التقارب، إضافة إلى عدم وجود قادة شباب وناشطين".[٢٧٣] كما أن عدم وجود أفكار جديدة وقادة قادرين على عكس احتياجات الشعب السوداني الحالية تُعتبر قضية سلّط كثير من المحاورين الضوء عليها. وكما ذكر أحد المحللين السودانيين أثناء إعداد هذه الدراسة:

> تهيمن على السياسات السودانية، في الآونة الأخيرة، النخبة السياسية ذاتها التي لا تعكس آخر مايجري على أرض الواقع، بما في ذلك ما جرى خلال السنوات العشر الأخيرة من الحرب في دارفور، والحرب على طول الحدود وانفصال جنوب السودان.[٢٧٤]

ولكن محللاً سودانياً آخر قال:

> على عكس ثورتي العام ١٩٦٤ و١٩٨٥، اللتين غيرتا الحكومة ولكنهما لم تنهيا الحرب في السودان، أدركت النخبة في الخرطوم أنه، لا يمكن تحقيق حل لمشكلة السودان إلا بضم المهمشين.[٢٧٥]

هكذا، صار التطوير السياسي لأعضاء الجبهة الثورية السودانية أمراً حاسماً لإتمام العملية

السياسية الجارية في السودان ولتعزيز الأصوات الجديدة من المناطق المهمشة. وقد حققت الجبهة الثورية السودانية أهدافاً سياسية هامة، كما أظهر أعضاؤها منذ العام ٢٠١١ تماسكاً لم يكن متوقعاً بالرغم من وجود إخفاقات في استراتيجيتهم العسكرية. وعلى الرغم من أن الحركة وحدت مواقع عديدة وجدّدت رؤية جون قرنق عن السودان الجديد – على الأقل داخل دوائر ثقافية – فكرية إلا أنها لم تكن قادرة على التنظيم خارج الأراضي التي تسيطر عليها في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويعود أحد الأسباب في ذلك إلى فرض الحكومة حظراً على أنشطة الحركة.[٢٧٦] وقد بدأت الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال مؤخراً بإعادة تنظيم نفسها في المناطق التي تسيطر عليها، بعد اعتمادها دستور الحزب لعام ٢٠١٣، الذي فُصِلت بموجبه هياكل الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال عن الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، الأمر الذي اعتُبِر إنجازاً رئيسياً (حتى من جانب الحكومة السودانية) وخطوة إلى الأمام من أجل تطبيق أي اتفاقية محتملة.[٢٧٧] وتنشأ الهياكل السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال من خلال انتخابات تنعقد على مستوى القرى. وحتى الآن، لم يجتمع مجلس التحرير الوطني للحركة المكوّن من ٢٠٢ عضواً (منهم ١٠١ من كل منطقة من المنطقتين).[٢٧٨] وأدرك المسؤولون في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال الأهمية العظمى للجناح السياسي للحركة، حسبما أوضح أحد هؤلاء المسؤولين قائلاً: "بينما يقول البشير أن الجنود هم من أعطوه السلطة، فاننا نقول، أن من أعطانا السلطة هو الشعب."[٢٧٩] ويستند هذا التنظيم على خبرة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تراكمت لديه أثناء الحرب الأهلية الثانية، ويُهدف من خلالها إلى إقامة سودان جديد في المناطق المحررة في النيل الأزرق وجنوب كردفان وجنوب السودان، بالإضافة إلى خوض الحرب، والمشاركة في المفاوضات مع الخرطوم في الوقت نفسه (De Alessi, 2013).

في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شُكِّلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في جنوب كردفان، مؤسسات حكومية – تنفيذية وتشريعية وقضائية وقوات شرطة تابعة لها، وتحت رئاسة الحاكم والرئيس الإقليمي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، سيمون كالو (الذي يحكم الاقليم مع نائبين وعشرة أمناء). وقد تخلى عبد العزيز الحلو عن سلطاته الإقليمية لكنه أبقى على منصبه كنائب لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وكرئيس لهيئة الأركان في الجبهة الثورية السودانية.[٢٨٠] وقد تأسست الهياكل التنظيمية في النيل الأزرق في وقت لاحق، في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وتحت رئاسة الحاكم الإقليمي الجديد ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، زيد عيسى الذي كان في السابق وزيراً للدولة في وزارة الزراعة، ومعه ١٣ من الأمناء.[٢٨١] في حين بقي مالك عقار رئيساً لكل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والجبهة الثورية السودانية (والسبب في رئاسته للجبهة الثورية السودانية هو أن الأعضاء في الجبهة لم يتفقوا على من يخلفه).

وتطورت الإدارة المدنية في جنوب كردفان تطوراً فاق تطور نظيرتها في النيل الأزرق، وقد استندت إلى إدارة مدنية مؤقتة تحت قيادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال التي تأسست في العام ٢٠١١ لتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين (كالمياه، والرعاية الصحية، والتعليم)، الأمر الذي لم يحدث في النيل الأزرق وذلك جزئياً لأن بعض المسؤولين الأساسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال ظلوا منعزلين في الدمازين عندما اندلعت الحرب. وهناك أيضاً أسباب تاريخية أخرى: فالإدارة المدنية في جبال النوبة كانت تُعتَبر من بين الإدارات المدنية الأكثر فاعلية خلال ما كان يُعرف "بالحرب الأولى"، مما ساعد الحركة الشعبية لتحرير السودان في الولاية أن تتطور إلى درجة كبيرة خلال الفترة الانتقالية وأكثر من أي ولاية أخرى في السودان (African Rights, 1995). واليوم، تعترف السلطات المحلية بأن جهودها قد تعرقلت بسبب الحرب، وصعوبة ترتيب الاجتماعات، والمطالب الملحة للمدنيين المتضررين من الحرب.[٢٨٢] وحُظيت الحركات الدارفورية بالتشجيع عندما كانت في جنوب كردفان، كي تقوم بتطوير منظمات فعالة، إلا أنها لم تحقق نجاحاً يُذكر في ذلك.[٢٨٣] وقد أدركت قيادة الحركات الدارفورية أهمية الهياكل السياسية، لكنها اعترفت بأن أجهزتها نادراً ما اجتمعت منذ تأسيسها منذ أكثر من عقد من الزمن، كما أنها تفتقر إلى وجود الهياكل المدنية على أرض الواقع.[٢٨٤] ويرى كثير ممن جرت محاورتهم أن حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بحاجة ماسة إلى التطور كمنظمات سياسية من أجل نجاح أي عملية سياسية في السودان ومن أجل إنهاء النزاع.[٢٨٥]

وأخيراً، فإن مصير السودان لا يزال يعتمد على حظوظ الحزب الحاكم وقياداته. وعلى الرغم من أن العديد من المحللين السودانيين والدوليين الذين جرت مقابلاتهم لأغراض هذه الدراسة، يعتبرون أن حزب المؤتمر الوطني يعاني من ضعف متزايد، إلا أن قيادته بقيت متعلقة بالسلطة تعلقاً شديداً، كما اتضح في مؤتمر الحزب الأخير في نيسان/ابريل ٢٠١٤. وإن أزمة حزب المؤتمر الوطني هي أزمة الدولة ومؤسساتها، وما دام الرئيس وأجهزته الأمنية يسيطرون على الدولة، فإن إمكانية وجود عملية سياسية حقيقية في البلاد تبدو بعيدة. أما مؤتمر الحزب الذي أعيد فيه التأكيد مجدداً على رئاسة عمر البشير للحزب، وبالتالي تقديمه كمرشح للرئاسة في انتخابات ٢٠١٥، مما يضمن استمرار الوضع القائم الذي يحتاجه الحزب، فإنه أدى إلى التستر على الصراع الداخلي على السلطة بين مجموعات مختلفة صارت معزولة تدريجياً منذ العام ٢٠١١. [٢٨٦] كما أن تفوق قوة المليشيات على الجيش والتعديلات الدستورية الأخيرة تؤكدان أن هدف البشير هو الاحتفاظ بالسلطة ضد التوجهات الحالية.

في الوقت الذي يعلن فيه حزب المؤتمر الوطني أن الوضع الاقتصادي في البلاد في تحسن بفضل موسم الأمطار الجيد وزيادة الصادرات الزراعية، بعد خسارة ٧٥ بالمائة من عائدات النفط بعد استقلال جنوب السودان، يشعر السودانيون بفقر متزايد، ويلقي الكثيرون باللوم في ذلك على الخرطوم التي لم

تنوّع الاقتصاد خلال العقود الماضية.[٢٨٧] وفي الوقت ذاته، أشاد بعض أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، وبعض الدول الغربية التي تشعر بالقلق إزاء التهديدات الإرهابية، بإعادة انتخاب البشير كضمان للاستقرار واحتمال إجراء حوار وطني في الوقت الذي تعاني فيه المنطقة من الاضطراب وعدم الاستقرار.[٢٨٨]

# ثامناً. الخلاصة

مرت أربع سنوات وما زال النزاع في المنطقتين في حالة جمود عسكري، إذ لا تكاد تكون أي تغييرات قد حدثت على الخطوط الأمامية منذ العام ٢٠١٢. وتزعم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال بأنها أجبرت على خوض النزاع، فالقتال بالنسبة إليها لا يدور حول السيطرة على الأراضي، وإنما يمثل أداة تستخدمها في الحرب الأيدولوجية باسم رؤية وطنية تهدف لإعادة إحياء سودان جديد. وعلى هذا النحو، بدأت الحركة بوضع إدارة مدنية في المناطق التي تحكمها في النيل الأزرق وجنوب كردفان، وانخرطت في تحالفات سياسية مع المعارضة في السودان – المسلحة منها وغير المسلحة- الأمر الذي أدى إلى تشكيل الجبهة الثورية السودانية في العام ٢٠١١، وإلى حدوث تحالفات لاحقة أدت بدورها إلى توقيع ميثاق "نداء السودان" من قبل الأحزاب السياسية التقليدية والمجتمع المدني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن الإعلان عن الحاجة لتحول ديمقراطي في السودان قد سد الفجوة بين الأحزاب السياسية في المركز ومجموعات المعارضة العسكرية من الأطراف، إلا أن هذا الإعلان بقي معتمداً على مدى قوة موقّعيه وعلاقاتهم. وردت حكومة السودان على نداء السودان بأن جددت هجومها في موسم الجفاف من خلال استخدام المليشيات المجندة محلياً، وشن هجمات جوية موجهة، واعتقال بعض الموقعين على نداء السودان، وإجراء تعديلات دستورية زادت من سلطات الرئيس والأجهزة الأمنية. مما يشير إلى أن الحزب الحاكم يجد نفسه في وضع صعب بشكل متزايد. وتؤثر الصراعات الداخلية على السلطة، والكساد الاقتصادي الخطير على قوة حزب المؤتمر الوطني، في حين يؤمِّن الرئيس لنفسه الصلاحيات في جو من انعدام الثقة. وينعكس ضعف الحزب في ضعف المعارضة المدنية، نتيجة لعدم قدرتها على التكتل وإحداث التطور في السودان، الأمر الذي قد يؤثر على خطوط الجبهة الثورية السودانية وحلفائها.

ومع غياب عملية سياسية فعالة في السودان، تبقى الحرب – التي تزداد عسكرة – أداة سياسية رئيسية بالنسبة للحكومة وإلى الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال على حد سواء. وقد أعيد تسليح كلا الجيشين قبل موسم القتال. وبدأت الحكومة حملتها الحاسمة الثانية في موسم الجفاف في جنوب كردفان والنيل الأزرق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في حين ظلت عمليات حرب عصابات الجيش الشعبي لتحرير السودان مستمرة على مدار موسم الأمطار السابق. وقد تسبب آخر موسم قتال في نزوح ما يُقدَّر بـ١٠٠٠٠٠ نازح داخل السودان، ليصل عدد النازحين إلى ٦٠٠٠٠٠ شخصاً في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وأكثر من ٢٧٠٠٠٠ لاجئ في دول الجوار. وخلال العام

٢٠١٤، زادت حكومة السودان من قصفها للأهداف المدنية، حيث قصفت المراكز الصحيّة والأسواق والمزارع، مما أثار الذعر بين السكان، وقلّص المخزون من الغذاء للموسم القادم، كما مُنعت المنظمات الإنسانية من العمل في المنطقتين منذ بداية الصراع. وبالإضافة إلى ذلك هناك أدلة برزت عن انتهاكات ارتكبتها القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها ضد المدنيين من اغتصاب النساء وتجنيد الأطفال. كما اتهم السكان المحليين حركة العدل والمساواة بتجنيد الاطفال في جنوب كردفان ويدا خلال الفترة ما بين ٢٠١١ – ٢٠١٤.

وفي الوقت الذي تقود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال التحالفات السياسية الجديدة في السودان، تقطع التعاون العسكري مع المجموعات الدارفورية في جنوب كردفان، ولا سيما مع حركة العدل والمساواة، وذلك بعد انتهاكات متكررة وموثقة ارتُكبت ضد المدنيين. ففي العام ٢٠١٤، تحركت حركة العدل والمساواة تدريجياً نحو ولاية الوحدة، حيث تتمركز معظم قواتها الآن في راجا غربي بحر الغزال (في جنوب السودان)، في حين أن جيش تحرير السودان – مني مناوي وجيش تحرير السودان – عبد الواحد يوجدان في دارفور للتصدي للهجمات الحكومية في المنطقة. وبينما ينفي جنوب السودان تقديم الدعم إلى الجبهة الثورية السودانية، فإن الأدلة على أرض الواقع تكشف الروابط الوثيقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات الدارفورية. لقد قاتلت حركة العدل والمساواة على وجه التحديد إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في صراعه ضد متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة). وفي الوقت ذاته، تستضيف الأجزاء الجنوبية في المنطقتين المتمردين الجنوبيين الذين يشنون هجماتهم من هناك على الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان. ومنذ بدء الحرب الأهلية في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت بانوراما جديدة تطل برأسها مع تزايد تحركات قوى المعارضة المتحالفة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان، الأمر الذي قد يتصاعد ويتحول إلى مواجهة مباشرة تجري في المناطق الغنية بالموارد، بما فيها المنطقتين، نظراً لانتشار المجموعات المسلحة في كل أنحاء المنطقة. وسيمثل ذلك تهديداً كبيراً على أمن اللاجئين من المنطقتين، الذين تضاءل أمنهم وانخفضت المساعدات التي يتلقونها منذ اندلاع الصراع المسلح الداخلي في جنوب السودان.

# الحواشي

١ للاطلاع على الخلفيات العامة، راجع African Rights (1995) و James (2007), Komey(2010), Gramizzi and Tubiana, ICG (2013) (٢٠١٣ أ، ٢٠١٣ ب).

٢ نبذة مختصرة عن تاريخ العمل السياسي العسكري في المنطقتين يجب أن يستبعد الكثير من ذلك، على سبيل المثال الأهمية المركزية ليوسف كوة في إرساء الأساس للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب كردفان، والأدوار الأولى التي لعبها كل من مالك عقار وعبد العزيز الحلو. وللاطلاع على المناقشة حول كوة على وجه الخصوص، راجع دي أليسي (٢٠١٣) و African Rights (1995).

٣ وفقاً لدراسة أجرتها الأمم المتحدة في النيل الأزرق في العام ٢٠١٠، كانت نسبة الأمية في الولاية ٢، ٧٤٪ (UNDP, 2010، ص ١٥). ولغاية العام ١٩٨٤، لم يكن في جنوب النيل الأزرق سوى ثلاثة أشخاص حاصلين على شهادة جامعية، أحدهم مالك عقار، الرئيس الحالي للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين ومثقفين محليين، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. راجع أيضاً ICG (٢٠١٣ أ، ص ٣–٦)، و African Rights (١٩٩٥، ص ٢٨٨–٢٩٢).

٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين ومثقفين محليين، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. راجع أيضاً Komey (2010), ICG (٢٠١٣ أ، ص ٤–٥، ٢٠١٣ ب، ص ٣–٤).

٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير، جنوب كردفان والنيل الأزرق، ٢٠١٤، راجع ICG (٢٠١٣ أ، ص ٦).

٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار وكوادر أخرى تابعة للقطاع الشمالي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٨ استمرت سياسة التعليم في تقويض تنمية شعوب المنطقتين الذين كان وجودهم في جهاز الخدمة المدنية لا يكمل حصتهم المحدّدة حسب اتفاقية السلام الشامل، كما أن الصندوق الوطني لإعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب ولجنة الأراضي لم تؤديا وظيفتهما على الإطلاق.
ووفقاً لدراسة أجرتها وزارة التربية في الولاية في الفترة الانتقالية، كان عدد المدارس في مدينة كادقلي وحدها يفوق عدد المدارس في ١٨ محلية مجتمعة. وكان نحو ٢٥٪ من الطلاب الذين تقدموا لإمتحانات الشهادة الابتدائية الكينية في العام ٢٠١٤، قد تجاوزت أعمارهم ٢٠عاماً (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع رئيس منظمة النوبة للإغاثة والتأهيل والتنمية، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٩ في حين اعتبر فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبعثة المراقبة الدولية أن النتيجة ذات مصداقية (Carter Center, 2011)، كشفت التحليلات التي جرت لاحقاً صورة مختلفة عن ذلك، راجع ICG (٢٠١٣ ب، ص ١٣–١٤)، و Gramizzi and Tubiana (٢٠١٣، ص ١٤– ١٥).

١٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قادة سياسيين ومثقفين محليين، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، راجع أيضاً Gramizzi and Tubiana (٢٠١٣، ص ١٦)، و Gramizzi (٢٠١٣، ص ١٨– ١٩).

١١ كان قد أعيد التأكيد على أن يكون أحمد هارون في جنوب كردفان، ولكن مع إعادة هيكلة كردفان الكبرى، في العام ٢٠١٣، عُيِّن والياً لشمال كردفان وحل محله آدم الفكي، وإن لم يخل الأمر من إثارة جدل (Radio Tamajuz، ٢٠١٣ أ). وصار قائد الفرقة الرابعة في القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق ووزير الدفاع الحالي في الولاية، اللواء يحيى محمد خير، القائد العسكري في النيل الأزرق في الفترة الانتقالية، في حين صار حسين ياسين، من قبيلة الوطاويط الإسلامية على الحدود مع إثيوبيا، والياً (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مثقفين وسياسيين، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر– كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

١٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عبد العزيز الحلو، موقع إجراء المقابلة تم حجبه، نيسان/ابريل ٢٠١٥.

١٣ أنظر أيضاً Gramizzi and Tubiana (٢٠١٣، ص ٣٣– ٣٩)، و Gramizzi (٢٠١٣، ص ١٣، ٤٥– ٥٣).

١٤ تقع الوحدات المشتركة المدمجة التي أسستها اتفاقية السلام الشامل في هيبان وأم سرديبا وكادوقلي وجولد ولقاوة والدلنج وتلودي والبرام، وتكونت من نحو ٣٠٠٠ جندي من كل طرف.

١٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع سجناء حرب محتجزين منذ العام ٢٠١١ لدى القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع الجنرال أحمد العمدة، كبير المفاوضين السابق للجبهة الثانية لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، والقائد الحالي لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال في جبال الإنقسنا، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع خبراء عسكريين غربيين، موقع إجراء المقابلة تم حجبه، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع العميد نميري مراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في رشاد، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أنظر أيضاً (وكالة الإغاثة وإعادة التأهيل في السودان (٢٠١٥، ص١٣).

٢١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنظر أيضاً SRRA (٢٠١٥، ص ١٢- ١٣).

٢٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، أديس أبابا، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

٢٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع العميد كوكو جاش كوة، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال في منطقة دلامي، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع نائب الوالي، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع مفوض لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في رشاد، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

٢٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عامل محلي في مجال العون الإنساني، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قائد منطقة بالجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع جنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومفوضين في دلامي ورشاد وجنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣١ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع نائب المحافظ لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال والمفوض السابق لهبيلا (٢٠١١- ٢٠١٣)، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، راجع أيضاً SRRA (٢٠١٥، ص ١٤).

٣٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثاني للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع أسير حرب لدى القوات المسلحة السودانية، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٣٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣٥ مقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع عامل في مجال العون الإنساني، شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٦ من وثيقة مسربة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ تظهر أن مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني محمد عطا خطط لإنشاء قوات موازية للشرطة والجيش كإعادة انتاج للنموذج الإيراني يكون ولاؤها للنظام دون غيره (Alrakoba.net, 2014). ووفقاً لأحمد العمدة، المفاوض لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، فإن قوات الدعم السريع تُدرَّبت على يد أجانب، ولا سيما إيرانيين (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد العمدة، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

٣٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً Kumar and Ismail (٢٠١٤، ص ٢- ٣)، و Tubiana (٢٠١٤).

٣٨ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع علي ترايو، المفاوض لدى حركة جيش تحرير السودان- مني مناوي وأمين الجبهة الثورية السودانية للشؤون الإنسانية، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع محللين سودانيين، جنوب كردفان ومواقع مقابلات أخرى تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥.

٤٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين الحكوميين عن حكومة السودان، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٤١ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عبد العزيز الحلو، موقع المقابلة تم حجبه، نيسان/ابريل ٢٠١٥.
٤٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض في رشاد، وأحد الجنود الفارين من القوات المسلحة السودانية، وضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق وجوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٤٣ كان لدى القوات المسلحة السودانية ثلاثة أقسام خلال المرحلة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل، كل قسم منها كان يتكون من ٨٠٠٠- ٩٠٠٠ جندي، ومجموعها ٢٥٠٠٠- ٣٠٠٠٠ جندي (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١ أ، ٢٠١١ ب).
٤٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومحللين دوليين، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٤٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال وخبراء عسكريين، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٤٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، ومع محللين سودانيين، مواقع المقابلات تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنظر أيضاً Radio Dabanga (٢٠١٤ سي؛ ٢٠١٤ إي)، و Nuba Reports (٢٠١٤).
٤٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٤٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار و العميد كوكو جاش كوا (قائد منطقة دلامي في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال)، ومع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، ومع خبراء عسكريين غربيين، مواقع مختلفة، تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٤٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع سايمون كالو (حاكم جنوب كردفان) وضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٥٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مراقبين محليين ومحللين سودانيين، وضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان ومواقع أخرى تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٥١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، ومع لاجئين وعاملين محليين في مجال العون الإنساني ومفوض منطقة رشاد، جنوب كردفان ويدا، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٥٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع نائب أمين الولاية في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٥٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع زعماء محليين، وعاملين في مجال العون الإنساني وسلطات في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٥٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، موقع المقابلة تم حجبه، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٥٥ كودي، وهو هبيلي من هيبان، ترك التيار الرئيسي للحزب في العام ٢٠٠٩ وأسس حزب الشعب في الخرطوم خلال خلافات مع القيادة، وفي وقت لاحق أصبح عضواً في وفد الحكومة السودانية في أديس أبابا (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع دانييل كودي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).
٥٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع خبراء عسكريين، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٥٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، ومع باحثين محليين وقائد من المسيرية، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٥٨ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع آدم كورشون، النائب السابق المسيري لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في جنوب كردفان والعضو في وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في محادثات السلام، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٥٩ بعد فترة وجيزة من بدء الصراع، أرسل الوالي هارون ٦٠٠ بندقية حديثة طراز كلاشينكوف إلى المسيرية في لقاوة لتشجيعهم على "الالتحاق بالقتال والدفاع عن أبقارهم"، ولكن عوضاً عن أن يفعلوا ذلك، أخذوا الأسلحة واختفوا. وفي وقت لاحق من شهر آب/أغسطس٢٠١١، إلتقى الوالي بقادة المسيرية التقليديين، وطلب منهم تجنيد ٢٥٠ رجلاً خلال سبعة أيام، ولكن أحداً لم يستجب لطلبه (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض لقاوة السابق،

جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وفي الآونة الأخيرة، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أرسلت الحكومة ٥٠ مركبة إلى مناطق المسيرية لإحضار مجندين إلى دلامي، ولكنهم رفضوا المشاركة أيضاً (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض دلامي، العميد الجنرال كوكو جاش كوا (قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال في منطقة دلامي)، والمفوض السابق في لقاوة وقائد المسيرية، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٦٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي تحرير السودان- الشمال ومع عاملين في الحقل الإنساني ومحللين سودانيين، ومثقفين من المسيرية، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥.

٦١ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع آدم كرشون، القائد المسيري الموالي للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٢ الأعداد مجهولة، ولكن نحو ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ شخصاً من الحوازمة يعيشون في مناطق أبو كرشولا والفايد وخور دليب وأم برمبيطة (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع السلطات المحلية، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

٦٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين محليّين ومدنيين، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض منطقة رشاد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوضي منطقتي رشاد ودلامي للحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، ومع جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٦٦ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض منطقة دلامي، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في رشاد، الذي يسَّر إطلاق سراح سجناء، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٦٨ تنقسم قبيلة الحلافا إلى أولاد قابوش، وأولاد مومي، والهيادقة، وتوغيا.ويستخدم الحوازمة والهيادقة والشهابله الجمال للقتال (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع المفوض السابق في لقاوة ومع جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٦٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع سايمون كالو وحاكم جنوب كردفان الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين محليين ودوليين وقادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق ومواقع مقابلات تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٥.

٧٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين محليين ودوليين، أيار/مايو ٢٠١٥.

٧٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع عبد العزيز الحلو وقادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومع مسؤول في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، ومع أحد المحللين الدوليين، موقع المقابلة تم حجبه، آذار/مارس ٢٠١٥.

٧٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار ورئيس المخابرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق ومابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثاني السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ورئيس المخابرات العسكرية في الولاية للجيش الشعبي لتحرير السودان- الشمال، موقع إجراء المقابلة تم حجبه، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٧٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، ومع مثقفين من النيل الأزرق، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أسير حرب لدي قوات الدفاع الشعبي، ومع مجندين في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، وطفل هارب من مخيم قوات الدفاع الشعبي، وزعيم محلي، النيل الأزرق ومابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧٨ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد منطقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٧٩ شوهدت بعض العناصر في معركة موفو في العام ٢٠١٤، ولكن اعتُبر ذلك مرحلة تجريبية (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

٨٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٨١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع سلطات محلية ومدنيين وضباط في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنظر أيضاً ICG (٢٠١٣ ب، ص ٤٠).
٨٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مثقف من النيل الأزرق، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٨٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع باحث محلي، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٨٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وللاطلاع على تقدير حجم القوات في بداية الصراع، راجع Gramizzi and Tubiana (٢٠١٣، ص١٥- ١٦، ٢٧-٢٨).
٨٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثانية للجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٨٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان (في المعارضة)، مواقع إجراء المقابلة تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٨٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قادة رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٨٨ في السنوط، نوبة كاشا ونوبة شيفر منقسمون، وكذلك قبيلة شات، بسبب قائد حزب المؤتمر الوطني النوبي كافي طيارة (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع نائب أمين الحركة الشعبية لتحرير السودان ومثقف من النوبة، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
٨٩ ينقسم المسيرية إلى مجموعتين فرعيتين: الزُرُق والحُمُر. الزرق هم سكان المناطق الشمالية الغربية، وأكثرهم من محلية لقاوة ومن منطقة زابون الواقعة بين محليتي دلامي وهبيلا، وقد أسس الزرق علاقات جيدة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أما الحمر فهم من محلية كيلك في الجزء الجنوبي - الغربي من الولاية، وقد بقي الحمر على علاقة وثيقة مع الخرطوم، على الرغم من ظهور بعض المستائين (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد كرشوم، النائب السابق لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في الولاية (٢٠٠٨- ٢٠١٣) والعضو في وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في أديس أبابا، والمفوض السابق في لقاوة، ومع مثقفين محليين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).
٩٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد المسيرية، موقع المقابلة تم حجبه، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٩١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع المفوض السابق في لقاوة، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٩٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد من المسيرية، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٩٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد تُقُد (كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة) ومني مناوي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ومسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٩٤ الأعداد هي نتيجة مقابلات أجريت مع خبراء عسكريين، ولكن الحركات في دارفور لم تكشف عن الأعداد.
٩٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومحادثات عبر الهاتف مع محلل دولي، شباط/فبراير ٢١٥، ومسؤول كبير في حركة العدل والمساواة، آذار/مارس ٢٠١٥، وعبد العزيز الحلو، الموقع تم حجبه، نيسان/ابريل ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً Gramizzi and Tubiana (٢٠١٢، ص ٧٤- ٧٥).
٩٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول في حركة العدل والمساواة، موقع المقابلة تم حجبه، ومع قادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال والمفوض السابق في لقاوة، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٩٧ محادثات عبر البريد الإلكتروني مع محلل سوداني، شباط/فبراير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً عصام (٢٠١٦، ص٩٥)؛ ICG (٢٠١٣ أ، ص٩- ١٠؛ ٢٠١٥، ص ٥).
٩٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محلل من المسيرية وباحث دولي، موقع المقابلة تم حجبه، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٩٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال؛ أنظر أيضاً ICG (٢٠١٥، ص ٣).
١٠٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٠١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، وعاملين محليين في مجال العون الإنساني وباحثين دارفوريين، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً ICG (٢٠١٥، ص ٤).
١٠٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان وأديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٠٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
١٠٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال وحركة العدل والمساواة، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٠٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع العميد نميري، قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال لمنطقة هيبان، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٠٦ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٠٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عبد العزيز الحلو، موقع المقابلة تم حجبه، نيسان/ابريل ٢٠١٥.
١٠٨ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفوض منطقة رشاد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
١٠٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١١٠ تفيد التقارير الواردة أن السلطات المحلية في باريانغ قد طلبت منهم المغادرة بسبب سوء سلوكهم (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
١١١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة، أحمد تُقد ورئيس حركة جيش تحرير السودان- مني مناوي، مني مناوي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
١١٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد تُقد، كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
١١٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، موقع المقابلة تم حجبه، شباط/فبراير ٢٠١٥.
١١٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً Gramizzi (٢٠١٣، ص ١٩)، RSSA (٢٠١٣ أ).
١١٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع جهات فاعلة محلية سياسية ومدنية، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١١٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع سيلا موسى، المفوض في محلية الكرمك، ومحلية مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال وباحثين محليين، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١١٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع سيلا موسى، المفوض في محلية الكرمك وأحد أفراد إثنية الأدوك، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١١٨ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع محلل محلي، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١١٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثاني في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
١٢٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومدنيين، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر وكانن الثاني ٢١٥.
١٢١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني، نيسان/ابريل ٢٠١٥.
١٢٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومحللين محليين ودوليين، مواقع المقابلات تم حجبها، أيار/مايو ٢٠١٥.
١٢٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين محليين وضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، ومحادثة عبر الهاتف مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٢٤ مقابلات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومراقبين محليين، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً Nuba Reports (2015).
١٢٥ مقابلات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومحادثات عبر البريد الإلكتروني مع محلل دولي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً Radio Dabanga (2015).
١٢٦ مقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، شباط/فبراير ٢٠١٥.
١٢٧ مقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، آذار/مارس ٢٠١٥. ولم يتحقق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من صحة المزاعم
١٢٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع خبراء عسكريين محليين ومسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٢٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، موقع المقابلة تم حجبه، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٣٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع رئيس مجلس اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٣١ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع محلل محلي، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
١٣٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومفوض رشاد ومراقبين محليين، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٣٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
١٣٤ بيان صادر عن المتحدث باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقته كاتبة التقرير، ومقابلات عبر الهاتف مع مسؤول في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومحلل محلي، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٣٥ بيان صادر عن المتحدث باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقاه برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٣٦ محادثة عبر الهاتف مع ضابط رفيع المستوى لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٣٧ بلاغ صادر عن المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقته كاتبة التقرير، ١٨ نيسان/ابريل ٢٠١٥.
١٣٨ محادثة عبر البريد الإلكتروني مع ضابط رفيع المستوى لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، أيار/مايو ٢٠١٥.
١٣٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عبد العزيز الحلو، موقع المقابلة تم حجبه، نيسان/ابريل ٢٠١٥.
١٤٠ بلاغ صادر عن المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقته كاتبة التقرير، ١٢ نيسان/ابريل ٢٠١٥.
١٤١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار وقائد الجبهة الثانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقادة المنطقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٤٢ مقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، شباط/فبراير ٢٠١٥.
١٤٣ بيان صادر عن المتحدث باسم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقته كاتبة التقرير، ولكن لم يتحقق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من صحة المزاعم.
١٤٤ مقابلات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، شباط/فبراير ٢٠١٥.
١٤٥ Reliefweb (٢٠١٥ب)، ومقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، شباط/فبراير ٢٠١٥.
١٤٦ بيان رسمي صادر عن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال تلقته كاتبة التقرير، آذار/مارس ٢٠١٥، ولكن لم يتحقق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من صحة المزاعم.
١٤٧ الاحصائيات من جنوب كردفان تلقتها إلى كاتبة التقرير أيضاً من سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في جنوب كردفان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٤٨ ملاحظات خاصة لكاتبة التقرير الخاصة ومقابلات مع المجتمعات المحلية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٤٩ خلال زيارة كاتبة التقرير لمنطقة تامفونا، كانت النساء يسرن لمدة ست ساعات للوصول إلى مكان الحصول على المياه، وكانت الرحلة تبدأ مع غروب الشمس. وخلال موسم الجفاف، تجف الأنهار وتشارك الحيوانات السكان في المياه، الأمر الذي يعرض السكان لخطر الأمراض. كما زارت كاتبة التقرير أيضاً عيادة في محلية باو، يديرها أحد الأطباء المتطوعين الذي كان قد تلقى تدريباً لمدة أربعة شهور في العام١٩٩٧. وكان يتوفر في العيادة القليل من الأدوية، وكانت الحالات الخطرة تُحال إلى عيادة مابان التي تبعد مسافة سير يوم كامل على الأقدام، وكان الكثيرون عاجزين عن القيام بهذه الرحلة.
١٥٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محافظ ومفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في دلامي، جنوب كردفان، ونائب المحافظ، باو، ومفوضي الكرمك، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٥١ محادثة عن طريق البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع أحد العاملين في مجال العون الإنساني، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٥٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع المدير التنفيذي لمنظمة النوبة للإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية ومسؤولين حكوميين في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق ومابان وجنوب كردفان ويدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً تقارير النوبة (٢٠١٤).
١٥٣ محادثة عن طريق البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع باحث في النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٥٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبيرالمفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٥٥ محادثات عبر الهاتف وعبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع جهات فاعلة سودانية ودولية عاملة في مجال العون الإنساني، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥.
١٥٦ ورقة اطلعت عليها كاتبة التقرير ومتاحة للاطلاع.
١٥٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني، موقع المقابلة تم حجبه، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٥.
١٥٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع رئيس مجلس اللاجئين، يدا، وجهات فاعلة في مجال العون الإنساني، مابان، أعالي النيل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤..
١٥٩ محادثة عبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع رئيس مجلس اللاجئين، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٦٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوضي الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في باو والكرمك، ونائب المحافظ، وجهات فاعلة في الحقل الإنساني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً SRRA (٢٠١٥، ص ١٤- ١٥).
١٦١ توجد في المخيم الآن ٦ مدارس ابتدائية بها ٩٢ معلم متطوع ومدرسة واحدة للمرحلة الثانوية بها ٢٧٨ طالب، و١٢ معلم مهني من كينيا يعملون في صفوف مكتظة (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع عضو في مجلس اللاجئين ومعلمين ولاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
١٦٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع منسق المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٦٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع لاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٦٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع منسق المكتب الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٦٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٦٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومحللين محليين ودوليين، جوبا ويدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٦٧ هناك اقتراح من مفوض باريانغ للإبقاء على ٣٠٠٠٠ لاجئ في يدا ونقل ٢٥٠٠٠ إلى غربوم (الواقعة بين أدجونغ ثوك ويدا) ونقل ١٥٠٠٠ إلى موقع جديد غرب يدا في محلية باريانغ (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مجتمع اللاجئين ومسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
١٦٨ محادثة عبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع رئيس مجلس اللاجئين، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٦٩ محادثة عن طريق البريد الإلكتروني مع عاملين محليين في مجال العون الإنساني، أيار/مايو ٢٠١٥.
١٧٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع نائب مفوض محلية الكرمك ومع لاجئين يعملون في منطقة يابوس، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٧١ شهد الانتهاكات شخصان استطاعا الفرار (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع لاجئين وأحد الشيوخ في منطقة كيلي، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).
١٧٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع لاجئين من المخيمات، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
١٧٣ محادثة عبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع عامل في مجال العون الإنساني الدولي، آذار/مارس ٢٠١٥.
١٧٤ كان سلوك أفراد الأمن المشين يمثل نموذجاً سيئاً: فوفقاً للتقارير الواردة، اغتُصبت طفلة في الرابعة من عمرها من قبل شاب ثمل في الثامنة عشر من عمره، كلاهما من النيل الأزرق، وقد ألقي القَبض على الشاب/أغسطس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٧٥ محادثات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع شهود محليين ودوليين، أيار/مايو ٢٠١٥.
١٧٦ محادثة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع مراقبين محليين؛ أنظر أيضاً Nuba Reports (٢٠١٥ ج)، Amnesty International (2014).
١٧٧ زارت كاتبة التقرير الموقع بعد أيام قليلة واستطاعت التحقق من ذلك.
١٧٨ صور لطائرات بدون طيار أسقطت موجودة في ملفات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.
١٧٩ ملاحظات كاتبة التقرير، ومقابلات أجريت مع مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال في دلامي ومع نازحين، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقلة منهم فقط هي التي قامت بالرحلة إلى مخيمات اللاجئين من أجل الحصول على التعليم المناسب. وقد زارت كاتبة التقرير إحدى المدارس الابتدائية للمجتمع المحلي على مقربة من الكهوف، وكانت المدرسة تحوي ٩٥٠ طالب و٨ صفوف و١٣ معلم متطوع.
١٨٠ قتل ١١ شخصاً في سوق بالاتوما ودُفنوا في مقابر جماعية. وقُتل سبعة أشخاص في قصف سوق مایاس (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع سيلا موسى، مفوض الكرمك، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

١٨١ زارت كاتبة التقرير المنطقة حالاً بعد وقوع التفجيرات وتحققت من الحادثة.
١٨٢ محادثات عبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع جهات محلية فاعلة في مجال العون الإنساني، أيار/مايو ٢٠١٥.
١٨٣ أنظر أيضاً Reeves (2014)، ولكن لم يتمكن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة من التحقق باستقلالية من صحة هذه المعلومات.
١٨٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع لاجئين وعاملين محليين في مجال العون الإنساني ومفوض باو، وعلي مارتي، الرئيس الأكبر (ناظر) لقبيلة الإنقسنا، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٨٥ وثيقة اطلعت عليها كاتبة التقرير، مابان، جنوب السودان، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.
١٨٦ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع محي الدين محمود، مخيم يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٨٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع شادية إبريل، نائب رئيس مجلس اللاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٨٨ أصبح اغتصاب النساء ممارسة معتادة في التاريخ الحديث للحرب في السودان، و"السبيّة" هي امرأة العدو التي تُعاقب بغرض معاقبة العدو ( مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مثقف سوداني، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، راجع أيضاً Radio Tamazuj, 2015 دي، HRW, 2014).
١٨٩ كاتبة التقرير جمعت تقارير حول حالات إضافية محدّدة.
١٩٠ المعلومات الواردة في هذا القسم جُمِّعت من خلال أمين الحكومة المحلية في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، ومفوض محلية باو في مابان، ولكن لم تتمكن كاتبة التقرير من التحقق منها بشكل مستقل.
١٩١ سورا غوران، زوجة المقاتل الصادق الفقي أحد مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، أخذتها قبيلة الفلاتة وأُجبرت على الزواج من عنصر من مليشيا الهوسا في الدمازين. وكما أجبرت ماريا جاكلو، التي كانت زوجة صادق فتح الرحمن أحد مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ، على الزواج من قائد المليشيا بدري عبد الله في منطقة خور مقنزا.
١٩٢ النساء التسع اللواتي قُتلن هن بيت أبتوس، وغازان أنيل، ونادية بشير، وأمونة عيد، وأمونة تليان غور، وأجسار كندي غوفة، وبار حمدان، وجَلالة جاكوار (البالغة من العمر ١٣ عاماً)، وكوبري نيجو.
١٩٣ النساء كنَّ: دالام عاهد، وألتي أندر، وآني، وباب، وحليمة، وخميس، ودام منجب، وجيل ياسين، وييلم. وقد أكدت مفتشة الشرطة في غابانيت، عائشة الملك هذه الحادثة.
١٩٤ عندما ينجح طفل في الفرار، نادراً ما يعود إلى مجتمعه بسبب الخوف من نظرة المجتمع السلبية له، وينتهي الأمر بالكثير من هؤلاء في شوارع الخرطوم (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع اخصائي اجتماعي، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).
١٩٥ اطلعت كاتبة التقرير على صور لأطفال في أزياء القوات المسلحة السودانية يحملون اسلحة كلاشنكوف.
١٩٦ تحتفظ الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال بأكثر من ٢٠٠ أسير حرب في جنوب كردفان، من بينهم عرب ونوبة ونوير. كما وتحتفظ بـ ٢٦ أسير في النيل الأزرق، وقد استطاعت كاتبة التقرير مقابلة ١١ منهم، وكانوا في حالة جيدة، قادرين أن يزرعوا وأن يصطادوا من أجل إعالة أنفسهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عرضت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال إطلاق سراح ٢٠ سجين، ١٠ من كل منطقة، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولكن لم تُحدَّد الأسماء بعد. وقد سهلت هذه الخطوة جماعة السائحين، وهي حزب إسلامي في السودان انفصل مؤخراً عن الحكومة وبدأ بإجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان- الشمال، وقد استُخدم الحزب استراتيجياً لقيادة العملية كطريقة لأجل حشد المجموعات الإسلامية في المحلية ضد الحكومة. وقد رفضت الحكومة العرض كرد على التحالف بين حزب السائحين والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سياسيين سودانيين، مواقع المقابلات تم حجبها، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).
١٩٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع حسن، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٩٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
١٩٩ عينت الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال أيضاً مفوضاً لحماية المدنيين والنساء والأطفال وللتحري في حالات الانتهاكات التي يرتكبها منسوبيها (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ممثل رئيس اللجنة، الموقع محتجب، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).
٢٠٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولاجئين، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٠١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومدنيين ولاجئين واخصائيين اجتماعيين، جنوب كردفان ويدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ولكن لم تتمكن كاتبة التقرير من التحدث إلى الأطفال المتأثرين لأنهم أخذوا كلهم إلى مكان آمن خارج المخيمات.

٢٠٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع أحد الأخصائيين الاجتماعيين الذي ساعد الأطفال على العودة إلى المخيم، يدا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٠٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أعضاء في المجتمع المحلي، يدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٠٤ محادثة عبر البريد الإلكتروني مع رئيس مجلس اللاجئين، آذار/مارس ٢٠١٥.
٢٠٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال والحركة الشعبية لتحرير السودان (في المعارضة)، جوبا وجنوب كردفان والنيل الأزرق ومواقع لقاءات أخرى تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢٠٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جوبا وجنوب كردفان والنيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً سودان تريبيون (٢٠١٣).
٢٠٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين ودوليين، مواقع المقابلات تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٠٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، مواقع المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢٠٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، ومسؤولين في الجبهة الثورية السودانية، وممثلين عن الأمم المتحدة، والمجتمعات على أرض الواقع، النيل الأزرق وجوبا وجنوب كردفان ويدا، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢١٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين كبار في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق وجنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢١١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومع محللين سودانيين ودوليين، مواقع المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥.
٢١٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار وقائدي الجبهة الأول والثاني، النيل الأزرق وأديس ابابا، ومع محللين دوليين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢١٣ محادثات عن طريق البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع خبراء عسكريين دوليين وجهات فاعلة في مجال العون الإنساني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢١٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع الأمم المتحدة وخبراء عسكريين غربيين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥؛ أنظر أيضاً مكتشين McCutchen (٢٠١٤، ص ٣٨-٤١)، ومقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع حركة جيش تحرير السودان- مني مناوي حركة العدل والمساواة، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢١٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ومع مراقبين دوليين، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥، ومحادثة عبر الهاتف مع مسؤول في حركة العدل والمساواة، آذار/مارس ٢٠١٥.
٢١٦ مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥ ب، ص٣)، و ICG (٢٠١٥، ص ١١)، UNSC, UNMISS (٢٠١٤ أ، ٢٠١٤ب).
٢١٧ محادثة عبر البريد الإلكتروني مع رئيس مجلس اللاجئين، آذار/مارس٢٠١٥.
٢١٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤول رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) ومع محلل دولي، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، آذار/مارس ٢٠١٥.
٢١٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع فيليب أغوير، المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٢٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين وخبراء عسكريين من جنوب السودان، جنوب كردفان وجوبا، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٢١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال ولاجئين، جنوب كردفان ويدا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. لم يكن قرفه موجوداً ليدلي بتعليقاته، ولم يكن المسؤول في حركة العدل والمساواة الذي قابلته كاتبة التقرير في شهر آذار/مارس ٢٠١٥ على دراية بالقصة.
٢٢٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، النيل الأزرق وجوبا وجنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٢٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد تُقُد، كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة، أديس ابابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٢٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٢٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ضباط رفيعي المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان، النيل الأزرق وجوبا وجنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، راجع أيضاً ICG (٢٠١٥، ص٢٢– ٢٣).

٢٢٦ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع فيليب أغوير المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥ أ)، و Sudan Tribune (٢٠١٤ أ).

٢٢٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع ريك ماتشار ومسؤولين كبار آخرين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، والجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، ومحللين دوليين ومحليين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥.

٢٢٨ كرر العديد من الممثلين للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) الكلام، حسب ما تفيد التقارير، بأنه تم التشديد على القرار خلال مؤتمر باجاك (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) ومع خبراء عسكريين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥).

٢٢٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثاني في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال وقائد منطقة أولو في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٣٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع قائد الجبهة الثاني في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، النيل الأزرق، والاستخبارات العسكرية المحلية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٣١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال ومع مراقبين محليين، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٣٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع العميد كوكو جاش، قائد منطقة دلامي في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والعميد نميري، قائد منطقة هيبان في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٣٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع قادة في الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومع عبد العزيز الحلو، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، نيسان/ابريل ٢٠١٥.

٢٣٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين كبار في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٣٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع خبراء عسكريين غربيين ومحللين سودانيين ومسؤولين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٣٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) ولاجئين ومحللين محليين، جنوب كردفان ويدا ومواقع إجراء مقابلات أخرى تم حجبها، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥.

٢٣٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة) والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان– شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان ولاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥ ب)، ICG (٢٠١٥، ص ١٦– ١٨).

٢٣٨ في عدة مقابلات ذكر مسؤولون رفيعو المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال أن انسحاب القوات كان خطأ تكتيكياً نتج عن إملاءات من المجتمع الدولي.

٢٣٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع فيليب أغوير، المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٤٠ وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طلب نحو ١١٥٠٠٠ شخص من جنوب السودان اللجوء إلى السودان بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع ما يقارب ٣٧٠٠ شخصاً في النيل الأزرق و٥٦٠٠ في جنوب كردفان (UNHCR, 2015).

٢٤١ ملاحظات كاتبة التقرير ومقابلاتها في محلية باو، ومع لاجئين في مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٤٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع سيلا موسى، مفوض الكرمك، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٤٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مجتمعات اللاجئين، يدا ومابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٤٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع لاجئين وعاملين في مجال العون الإنساني، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٤٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ريك مشار، رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (في المعارضة)، موقع المقابلة تم حجبه، آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٤٦ استطلاع أجرته منظمات غير حكومية دولية في مابان يظهر أن نسبة التجدد مرتفعة وأن التوتر يمكن احتواءه، ولكن السياسات الفعالة يتم تقويضها بسبب تكرار تغيير مفوضي مابان (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع عاملين في مجال العون الإنساني، ومع لاجئين، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٢٤٧ كما سلّح الجيش الشعبي لتحرير السودان مليشيات في باريانغ وراجا والرنك ومنطقة شيلوك وذلك لخلق محميات ضمن الدولة تكون موالية للجيش الشعبي لتحرير السودان وقادرة على حماية مصادر ثروة الولاية كمرافق النفط؛ أنظر أيضاً مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥ ب).

٢٤٨ في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر، قُتل طفل كان يرعي الماعز في ضواحي بونج من قبل مليشيات. كما تسيطر المليشيات على مرافق المياه الأساسية في كينيا، الأمر الذي يشكل تهديداً للاجئين (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع عاملين في مجال العون الإنساني، مابان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

٢٤٩ في ليلة الثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عندما كانت كاتبة التقرير في المنطقة، ألقى أحد المنشقين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال في قندراسا قنبلة يدوية على منزل جيرانه أثناء نومهم لأسباب شخصية، مما أدى إلى مقتل الأطفال وإصابة الأهل إصابات خطيرة.

٢٥٠ محادثات عبر البريد الإلكتروني أجرتها كاتبة التقرير مع عاملين محليين ودوليين في مجال العون الإنساني، آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٥١ محادثات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع مصدر استخبارات عسكري محلي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢٥٢ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس ابابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٥٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع أحمد العمدة، المفاوض عن الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال والقائد السابق للجبهة الثانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٥٤ أسست الجبهة الثورية السودانية، وبدعم من المجتمع الدولي، مجلساً تنسيقياً بقيادة مني مناوي للربط بفاعلية بين المسارين (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مستشار فريق الاتحاد الإفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، عبد الله محمد، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

٢٥٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع علي ترايو من جيش تحرير السودان- مني مناوي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ومحادثة عبر البريد الإلكتروني مع مفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، شباط/فبراير ٢٠١٥، ومقابلة عبر الهاتف مع محلل سوداني، آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٥٦ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٥٧ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مفاوضين من الحركة الشعبية لتحرر السودان- شمال؛ أنظر أيضاً مكتشين McCutchen (٢٠١٤، ص ٣٦- ٣٧).

٢٥٨ هنك قضيتان تتعلقان بالأراضي قد تؤخران من إيجاد اتفاق نهائي، وهما لقاوة الكبرى وجبل الداير. فقد كانت منطقة لقاوة الكبرى مقسمة إلى ثلاث محليات وهي السنوط وكيلاك ولقاوة، وقد ضُمَّت إلى جبال النوبة في اتفاقية وقف إطلاق النار في العام ٢٠٠٢. ولكن السنوط ولقاوة وأبيي أيضاً تم ضمها إلى غرب كردفان في العام ٢٠١٣. ويسكن المناطق النوبة والمسيرية الزرق. وقد ضُم جبل الداير إلى شمال كردفان في العام ١٩٧٤ وتطالب به الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال. ولكن هذه القضية لم تُطرح خلال محادثات نيفاشا لأنها "بكل بساطة نُسيَت" (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في محادثات نيفاشا والمحادثات الحالية، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

٢٥٩ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع أعضاء وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، أديس ابابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٦٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال وأعضاء في أمانة الولاية، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٢٦١ عرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان جدول أعمال من أربع نقاط، وذلك للاتفاق على نقاطه قبل مناقشة مشروع الاتفاق الإطاري، وقد تضمن جدول الأعمال: طرقاً لتحقيق وقف متزامن للأعمال القتالية في المناطق الثلاثة، وطرقاً لمعالجة الوضع الإنساني، والاجتماع التحضيري للحوار الوطني الذي دعا إليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وتوقيت إجراء الانتخابات، حيث أن الوضع السياسي والأمني في السودان لم يكن يساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وتفيد التقارير بأنه عندما أدرجت الآلية قائمة مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، صار سلوك الحكومة عدواني، وسحب الفريق التغيرات واقترح مناقشة مشروع الاتفاق مستبعداً القضايا الأربعة بحجة إجراء المزيد من المناقشة (مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع وفدي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

٢٦٢ رسالة اطلعت عليها كاتبة التقرير.
٢٦٣ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢٦٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين، وجنوب سودانيين، ودوليين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبه. نيسان/ابريل ٢٠١٥.
٢٦٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة العدل والمساواة وحركة جيش تحرير السودان- مني مناوي والمجتمع المدني، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٦٦ مقابلة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع مفاوض من الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٦٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار، رئيس الجبهة الثورية السودانية، النيل الأزرق، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٦٨ مقابلات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين، آذار/مارس ٢٠١٥.
٢٦٩ محادثة عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع الممثل السياسي للجبهة الثورية السودانية، آيار/مايو
٢٧٠ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مالك عقار، رئيس الجبهة الثورية السودانية، النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٧١ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مكي المغربي، رئيس مركز مكي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٧٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محلل سوداني ومسؤول في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٥.
٢٧٣ لم يتواجد أي من القادة التقليديين في الشوارع مع المواطنين خلال المظاهرات التي حدثت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والتي قمعتها مليشيات قوات الدعم السريع بعنف. (مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع عضو في الحزب الاتحادي الديمقراطي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ أنظر أيضاً Kumer and Ismail, 2014، ص ٧ ، HRW, 2013 ).
٢٧٤ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مكي المغربي، رئيس مركز مكي، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٧٥ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع محلل سوداني، موقع إجراء المقابلة تم حجبه، آذار/مارس ٢٠١٥.
٢٧٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال ومع مدنيين، جنوب كردفان والنيل الأزرق، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومقابلات عبر الهاتف مع مثقفين سودانيين، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٧٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٧٨ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع القائم بمهام الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال، والوالي، ونائب الوالي في جنوب كردفان، ونائب الوالي في النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٧٩ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع العميد نميري وقائد منطقة هيبان لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان- شمال، جنوب كردفان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٨٠ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع والي جنوب كردفان ومع مسؤولين، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٨١ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع مدير التدريب السياسي في جنوب كردفان ونائب الوالي في النيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٨٢ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محافظ الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال ومع نائب والي النيل الأزرق، جنوب كردفان والنيل الأزرق، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
٢٨٣ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع مدير التدريب السياسي، جنوب كردفان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٨٤ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع علي ترايو، مسؤول العلاقات الخارجية لحركة/جيش التحرير السودان- مني مناوي، ومع أحمد تُقُد، كبير مفاوضي حركة العدل والمساواة، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٨٥ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة العدل والمساواة وحزب المؤتمر الوطني وحركة جيش تحرير السودان- مني مناوي والحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال ومحللين سودانيين ودوليين.
٢٨٦ مقابلات أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين، مواقع إجراء المقابلات تم حجبها، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
٢٨٧ مقابلة أجرتها كاتبة التقرير مع ابراهيم غندور، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني وكبير المفاوضين، أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.
٢٨٨ مقابلات ومحادثات عبر الهاتف أجرتها كاتبة التقرير مع محللين سودانيين ودوليين، كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ٢٠١٥.

# المراجع


African Rights. 1995. Facing Genocide: The Nuba of Sudan. London: African Rights.

Al-Araby. 2014. 'Sudan Threatens South Sudan with Possible Invasion.' 18 December. <http://www.alaraby.co.uk/english/politics/bbc46a11-bf91-4e4d-91c8-d20b3301b117>

De Alessi, Benedetta. 2013. The War to Peace Transition of the SPLM/A into the SPLM during the Implementation of the Comprehensive Peace Agreement (1983–2005). Ph.D. thesis, University of London. <http://books.google.co.ke/books/about/The_War_to_peace_Transition_of_the_SPLM.html?id=FO6QoAEACAAJ&redir_esc=y>

Al-Jazeera. 2015. 'Samples of Institutionalization of the Oppression.' <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/1/13/من-نماذج-مَأسَسة-الاستبداد>

Alrakoba.net 2014. 'Mohamed Atta: "The Opposition People Are Just Jobless. As for the SRF, We Have Nothing for Them Apart from Fighting Them".' 24 November. <http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-172401.htm>

Al-Tareeq. 2015. 'The Opposition Parties Suspended Their Dialogue with the Government while the PCP Continues.' 20 January. <http://www.altareeq.info/ar/political-bellows-in-sudan/#.VOJWGEJUQ0R>

Amnesty International. 2014. 'Civilians under Attack in Southern Kordofan.' June. <http://www.amnesty.org/en/library/asset/AFR54/011/2014/en/c641e0c3-d6ac-464d-85d2-f31a00b7403f/afr540112014en.pdf>

Asharq Al-Awsat. 2015. 'Sudan: Constitutional Amendments Give Bashir New Powers.' 5 January. <http://www.aawsat.net/2015/01/article55340104/sudan-constitutional-amendments-give-bashir-new-powers>

AUPSC (African Union Peace and Security Council). 2014. 'Communiqué of the 456th Meeting of the Peace and Security Council.' <http://www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-456th-meeting-of-the-peace-and-security-council#sthash.kbTyzgI8.dpuf>

Carter Center. 2011. 'Vote in South Kordofan is Peaceful and Credible, Despite Climate of Insecurity and Some Irregularities.' 18 May. <http://www.cartercenter.org/news/pr/sudan-051811.html>

Craze, Joshua. 2014. Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan–South Sudan Border. November. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP34-Contested-Borders.pdf>

Doctors Without Borders. 2015. 'Sudan: MSF Hospital Bombed in South Kordofan.' 22 January. <http://www.doctorswithoutborders.org/article/sudan-msf-hospital-bombed-south-kordofan>

European Council. 2015. Declaration by the High Representative on Behalf of the European Union on the Lack of a Conducive Environment for the Upcoming Elections in Sudan. <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/04/04-declaration-hr-upcoming-elections-sudan/>

FCO (Foreign and Commonwealth Office). 2015. Troika Statement on Elections in Sudan. 20 April. <https://www.gov.uk/government/news/troika-statement-on-elections-in-sudan>

Gramizzi, Claudio. 2013. At an Impasse: The Conflict in Blue Nile. HSBA Working Paper No. 31. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP31-Blue-Nile.pdf>

— and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-28-Forgotten-Darfur.pdf>

—. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP29-S.Kordofan.pdf>

HRW (Human Rights Watch). 2014. 'Sudan: Soldiers, Militias Killing, Raping Civilians.' 15 December. <http://www.hrw.org/news/2014/12/14/sudan-soldiers-militias-killing-raping-civilians>

—. 2015. 'Sudan: Cluster Bombs Used in Nuba Mountains.' 16 April. <http://www.hrw.org/news/2015/04/15/sudan-cluster-bombs-used-nuba-mountains>

ICG (International Crisis Group). 2013a. Sudan's Spreading Conflict (I): War in South Kordofan. Africa Report No. 198. 14 February. <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/198-sudans-spreading-conflict-i-war-in-south-kordofan.aspx>

—. 2013b. Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile. Africa Report No. 204. 18 June. <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/204-sudans-spreading-conflict-ii-war-in-blue-nile.aspx>

—. 2015. Sudan and South Sudan's Merging Conflicts. Africa Report No. 223. 29 January. <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/south-sudan/223-sudan-and-south-sudan-s-merging-conflicts.aspx>

Issam, A. W. Mohamed. 2013. The Mayhem of a Country. <http://www.lulu.com/shop/professor-issam-aw-mohamed/the-mayhem-of-a-country/paperback/product-20958025.html>

James, Wendi. 2007. War and Survival in Sudan's Frontierlands: Voices from the Blue Nile. Oxford: Oxford University Press.

Komey, Guma Kunda. 2010. Land, Governance, Conflict and the Nuba of Sudan. Oxford: James Currey.

Kumar, Akshaya and Omar Ismail. 2014. Janjaweed Reincarnate: Sudan's New Army of War Criminals. Enough Project. <http://www.enoughproject.org/files/JanjaweedReincarnate_June2014.pdf>

McCutchen, Andrew. 2014. The Sudan Revolutionary Front: Its Formation and Development. HSBA Working Paper No. 33. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP33-SRF.pdf>

Nuba Reports. 2014. 'Sudan Targets Only Hospitals in Nuba Mountains.' 5 May. <http://nubareports.org/sudan-targets-only-hospital-in-nuba-mountains/>

—. 2015a. 'Government Forces Push within 20 Kilometres of Rebel Capital.' 12 January. <http://nubareports.org/government-forces-push-within-20-kilometers-of-rebel-capital/>

—. 2015b. 'SPLA-N Regain Ground, Push towards South Kordofan Capital.' 21 January. <http://nubareports.org/spla-n-regain-ground-push-toward-south-kordofan-capital/>

—. 2015c. 'Children Killed as Sudan Increases Bombing Raids.' 15 February. <http://nubareports.org/bombings-exceed-3000-in-the-nuba-mountains/>

Radio Dabanga. 2013. 'Sudan's Ministers Announce "Decisive Campaign against Armed Movements"' 12 November. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-s-ministers-announce-decisive-campaign-against-armed-movements>

—. 2014a. '$3 Million for Withdrawal of North Kordofan's Janjaweed.' 14 February. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/outrage-at-janjaweed-crimes-in-sudan-s-north-kordofan>

—. 2014b. 'Sudanese Forces, Rebels Clash at Kadugli.' 9 June. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-forces-rebels-clash-at-kadugli>
—. 2014c. 'Rapid Support Forces Assault, Rob People in Sudan.' 23 July. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/rapid-support-forces-assault-rob-people-in-sudan-s-capital>
—. 2014d. '"Sudan to Crush Rebellion in Next Dry Season Campaign": Defence, Security.' 11 December. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-to-crush-rebellion-in-next-dry-season-campaign-defence-security>
—. 2014e. 'Rapid Support Forces Abduct 60 People in North Darfur.' 30 December. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/rapid-support-forces-abduct-60-people-in-north-darfur>
—. 2015. 'Rebels Report "RSF Militia Mutiny" in Sudan's South Kordofan.' 29 January. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/rebels-report-rsf-militia-mutiny-in-sudan-s-south-kordofan>
Radio Tamajuz. 2013a. 'Controversy over Governor Change in South Kordofan.' 17 July. <https://radiotamazuj.org/en/article/controversy-over-governor-change-south-kordofan>
—. 2013b. 'Hamar Leader Opposes Al-Fula as New West Kordofan Capital.' 18 July. <https://radiotamazuj.org/en/article/hamar-leader-opposes-al-fula-new-west-kordofan-capital>
—. 2015a. 'Blue Nile Refugees at Tango Dying from Food and Medicine Shortages.' 25 January. <https://radiotamazuj.org/en/article/blue-nile-refugees-tango-dying-food-and-medicine-shortages>
—. 2015b. '3000 Sudanese Refugees Flee Bombings to S Sudan's Yida Camp.' 31 January. <https://radiotamazuj.org/en/article/3000-sudanese-refugees-flee-bombings-s-sudan-capida-camp>
—. 2015c. 'Blue Nile, Maban Communities Reconcile after Gendrasa Clashes.' 13 February. <https://radiotamazuj.org/en/article/blue-nile-maban-communities-reconcile-after-gendrasa-clashes>
—. 2015d. 'Freed Human Rights Worker Calls for Investigation of Crimes against Nuba Civilians.' 16 March. <https://radiotamazuj.org/en/article/freed-human-rights-worker-calls-investigation-crimes-against-nuba-civilians>
—. 2015e. 'SPLA-N Threatens to Stop Elections in South Kordofan.' 29 March. <https://radiotamazuj.org/en/article/spla-n-threatens-stop-elections-south-kordofan>
—. 2015f. 'No Casualties in Bombing of Raja County by Sudan Warplane.' 8 April. <https://radiotamazuj.org/en/article/no-casualties-bombing-raja-county-sudan-warplane>
—. 2015g. 'Sudan Seeks to Close Southern Border as Elections Near.' 8 April. <https://radiotamazuj.org/en/article/sudan-seeks-close-southern-border-elections-near>
Reeves, Eric. 2014. Complete Text of Arabic Original of Minutes for 31 August 2014 High-level Meeting in Khartoum of NCP/NIF Regime Security and Military Officials. 29 January. <http://sudanreeves.org/2014/09/29/arabic-original-hand-written-english-translation-of-31-august-2014-meeting/>
Reliefweb. 2014. 'Sudanese Presidency Directs to End Tribal Fighting in West Kordofan.' 19 August. <http://reliefweb.int/report/sudan/sudanese-presidency-directs-end-tribal-fighting-west-kordofan>
—. 2015. Sudan: Humanitarian Bulletin Issue 02/5—11 January 2015. 11 January. <http://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-bulletin-issue-02-5-11-january-2015-enar>

Small Arms Survey. 2011a. Armed Entities in South Kordofan. HSBA Facts and Figures Report. 4 June. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figres/three-areas/HSBA-Armed-Groups-South-Kordofan.pdf>

—. 2011b. Central Reserve Police (al Ittihad al Merkazi). January. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/sudan/darfur/armed-groups/saf-and-allied-forces/HSBA-Armed-Groups-CRP.pdf>

—. 2012. The Conflict over Hejlij. HSBA Facts and Figures Report. 26 April. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/abyei/HSBA-Conflict-over-Hejlij.pdf>

—. 2014a. The Conflict in Northern and Western Bahr el Ghazal States. 10 October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-bahr-el-ghazal.html>

—. 2014b. The Conflict in Unity State. HSBA Facts and Figures Report. 22 September. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2015a. Update on Abyei. HSBA Facts and Figures Report. 29 January. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/borderdisputed-areas/abyei.html>

—. 2015b. The Conflict in Unity State. 28 January. <http://www.smallarmssurveysudan.org/file admin/docs/facts-figures/south-sudan/HSBA-Conflict-Unity-Jan-2015.pdf>

SPLM (Sudan People's Liberation Movement). 1983. Manifesto. 31 July.

—. 1998. Vision, Programme and Constitution of the SPLM. Yei and New Cush, New Sudan. March.

SRRA (Sudan Relief and Rehabilitation Agency). 2013a. Special Report on The Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. First Issue. January. <http://www.cmi.no/file/2253-srra-special-report-on-the-humanitarian-and-human-rights-situation-in-bn-sk-states---final.pdf>

—. 2013b. Special Report on the Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. Second Issue. July. <http://www.kpsrl.org/browse/browse-item/t/sudan-government-continues-to-bomb-its-citizens-second-official-report-from-inside-rebel-held-territory-in-southern-kordofan-and-blue-nile-states>

—. 2014a. Special Report on the Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. Third Issue. January.

—. 2014b. Special Report on the Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. Fourth Issue. July.

—. 2015. Special Report on the Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. Fifth Issue. January.

Sudan Call. 2014. Sudan Call: A Political Declaration on the Establishment of a State of Citizenship and Democracy. December 2014. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53263>

Sudan Tribune. 2012. 'Juba Proposes Again to Facilitate Negotiated Settlement with Sudan Rebels.' 11 October. <http://www.sudantribune.com/spip.php ?article44173>

—. 2013. 'Uganda Dismisses Sudan's Accusations of Support to Rebel Groups.' 23 July. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article47368>
—. 2014a. 'S. Sudan Army Claims Rebels Entered Unity State from Sudan.' 25 August. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article52156>
—. 2014b. 'Two Sudans Fail to Reach Agreement on Border Demarcation.' 12 December. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53313>
—. 2014c. 'Juba Reiterates Commitment to Cooperate with Khartoum.' 16 December. <http://sudantribune.com/spip.php?article53357>
—. 2014d. 'Sudan Won't Back Down from Decision to Expel UN Officials: FM.' 28 December. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53480>
—. 2015a. 'Khartoum Renews Accusations over Juba's Support to Rebel Groups.' 26 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article53764>
—. 2015b. 'Sudan Threatens to Pursue Rebels inside South Sudan Territory.' 28 April. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article54764>
—. 2015c. 'Sudan Defence Minister Vows to Continue Military Campaign in S Kordofan.' 6 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article54878>
—. 2015d. 'Sudan Denies Accusations of South Sudanese Rebel Support.' 18 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article55019>
Tubiana, Jerome. 2014. Out for Gold and Blood in Sudan: Letter from Jebel Amir. 1 May. <http://www.foreignaffairs.com/features/letters-from/out-for-gold-and-blood-in-sudan>
UNDP (United Nations Development Programme). 2010. Blue Nile State Situation Analysis. <http://www.scribd.com/doc/50453038/Blue-Nile-State-Situation-Analysis-March-2010#scribd>
UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2015. South Sudan Situation. 26 January. <http://data.unhcr.org/SouthSudan/country.php?id=251>
—. n.d. South Sudan Situation. Accessed 27 March 2015. <http://data.unhcr.org/SouthSudan/region.php?id=25&country=251>
UNMISS (United Nations Mission in South Sudan). 2014a. Attacks on Civilians in Bentiu & Bor. April. <http://unmiss.unmissions.org/Portals/unmiss/Human%20Rights%20Reports/UNMISS%20HRD%20-%20Attack%20on%20Civilians%20in%20Bentiu%20and%20Bor%20-%20January%202015.pdf>
—. 2014b. Conflict in South Sudan: A Human Rights Report. 8 May. <http://www.unmiss.unmissions.org/Portals/unmiss/Human%20Rights%20Reports/UNMISS%20Conflict%20in%20South%20Sudan%20-%20A%20Human%20Rights%20Report.pdf>
UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2015. Sudan: Humanitarian Bulletin, Issue 12/16. <http://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-bulletin-issue-12-16-22-march-2015-enar>
UNRCO (United Nations Resident Coordinator). 2015. 'Statement Attributable to the UN Resident and Humanitarian Coordinator in Sudan ad Interim, Mr. Geert Cappelaere, on the Situation in Blue Nile State.' 27 May. <http://reliefweb.int/report/sudan/statement-attributable-united-nations-resident-and-humanitarian-coordinator-sudan-ad-0>
UNSC (United Nations Security Council). 2012. Resolution 2046 (2012). S/RES/2046(2012) of 2 May. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2046(2012)>
—. 2014. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2014/537 of 25 July. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2014/537>

# نبذة عن كاتبة التقرير

بينيديتا دي أليسي باحثة مختصة في شؤون السودان وجنوب السودان، حيث عملت هناك لفترة تفوق العقد من الزمن. وقد كانت عضواً في أمانة لجنة التقييم والتقدير خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل، كما استُشيرت من قبل العديد من المنظمات الدوليّة غير الحكومية بخصوص الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، وعمليات السلام المحلية، وبناء السلام، والديناميات المحركة في تحول الصراعات. وقد عملت لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما عملت محاضرة في جامعة جوبا. ودي أليسي حاصلة على شهادة الدكتوراه في السياسة والعلاقات الدولية من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن.

# شكر وتقدير

تود كاتبة التقرير أن تعبرعن امتنانها لشعب المنطقتين الذي رحب بها، وسهَّل لها التنقّل الآمن، وزودها بما لديه من معلومات حول القوى المحركة على أرض الواقع بشجاعة تعجز الكلمات عن وصفها. كما تشكر كاتبة التقرير كل من حاورتهم في السودان والمنطقة من أعضاء الجيش، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين والمتمردين، والعاملين في مجال العون الإنساني/ والباحثين، وكثيرين غيرهم ممن لا تستطيع ذكر أسماءهم. وأخيراً، تود أن تعرب عن امتنانها على المساعدة التي قدمها لها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وعلى تعليقات المراجعين الذين ساعدوا على إظهار هذا التقرير بهذه الصورة.

# مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل مشروع الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً مرموقاً، مهمّته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويُعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويقع مقره في جنيف، سويسرا، في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية.

ومنذ تأسيس المشروع عام ١٩٩٩، ظل يتلقى الدعم من الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية؛ وتأتي المساهمات الحالية أو الحديثة من حكومات أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن المساهمات التي يتلقاها من الاتّحاد الأوروبي. ويعرب المشروع عن امتنانه للدعم الماضي الذي تلقّاه من حكومات كندا وأسبانيا والسويد، فضلاً عن الدعم الذي حصل عليه من المؤسسات ومن العديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويعمل في المشروع موظفون دوليون ذوي خبرة في مجال دراسات الأمن والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ودراسات التنمية وعلم الاجتماع والعلوم الجنائية؛ ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ دولة.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية
Maison de la Paix
Chemin Eugène – Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+

فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

بريد إلكتروني: sas@smallarmssurvey.org

الموقع الشبكي: www.smallarmssurvey.org

# مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد زمنيّاً لسنوات عديدة، تحت إدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة البحثي المستقل التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. وتم تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في تعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة غير الحكومية. ومن خلال الإنتاج والنشر النشطين للبحوث الميدانية المناسبة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية للحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لعمليات تجميع الأسلحة من المدنيين، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن والتدخلات الموجهة لمكافحة تسريب الأسلحة عبر السودان. ويقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة إنعدام الأمن.

ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أوراق عمل مصممة بحيث تقدم تحليلاً عميقاً حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وفي المناطق الواقعة على طول حدوده. كما يقدم أيضاً موجزاً لكل عدد يحتوي على المعلومات الأساسية بصيغة سهلة القراءة، وفي الوقت المناسب. وورقة العمل والموجز كلاهما متوفران باللغتين العربية والإنكليزية على: www.smallarmssurveysudan.org

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالميين، التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا، ومن وزارة الخارجية الهولندية، ومن الصندوق المعني بمنع الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة فضلاً عن المجموعة الدنماركية المعنية بإزالة الألغام وصندوق المنح الوطنية من أجل الديموقراطية. ويتلقى مشروع مسح الاسلحة الصغيرة دعماً إضافياً من سويسرا، والذي لولاه لما تم الإضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بكريستوفر كارلسون Khristopher Carlson، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

الموقع الالكتروني: http:// www.smallarmssurveysudan.org

# منشورات مسح الأسلحة الصغيرة حول مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

## ملخصات الأعداد

**العدد ١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦**
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

**العدد ٢، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦**
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

**العدد ٣، (الإصدار الثاني)، شباط/فبراير ٢٠٠٧**
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

**العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦**
لا حوار ولا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

**العدد ٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧**
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

**العدد ٦، أيار/مايو ٢٠٠٧**
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

**العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

**العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧**
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

**العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨**
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

**العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨**
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

**العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨**
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

**العدد ١٢ ، آب/أغسطس٢٠٠٨**
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

**العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨**
اللا موقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

**العدد ١٤، أيار/مايو ٢٠٠٩**
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

**العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩**
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

**العدد ١٦، نيسان/ابريل ٢٠١٠**
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

**العدد ١٧، أيار/مايو ٢٠١١**
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

**العدد ١٨، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١**
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

**العدد ١٩، نيسان/ابريل ٢٠١٢**
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

**العدد ٢٠، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢**
الأعمال تجري كالمعتاد : تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

**العدد٢١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢**
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

**العدد ٢٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣**
البندول يتأرجح: صعود وهبوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

**العدد ٢٣: تموز/يوليو ٢٠١٤**
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

**أوراق العمل**

**العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦**
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

**العدد ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٧**
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

**العدد ٣، آيار/مايو ٢٠٠٧**
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

**العدد ٤، آيار/مايو ٢٠٠٧**
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

**العدد ٥، آيار/مايو ٢٠٠٧**
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

**العدد ٦، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

**العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧**
توترات الشمال – الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

**العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧**
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماريكه شوميروس

**العدد ٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧**
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

**العدد ١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

**العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧**
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

**العدد ١٢، نيسان/ابريل ٢٠٠٨**
حرب تشاد – السودان بالوكالة و(درفرة) تشاد: أساطير وحقائق
بقلم جيروم توبيانا

**العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٨**
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماريكه شوميروس

**العدد ١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨**
قِياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

**العدد ١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨**
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور
بقلم كليا كاهن

**العدد ١٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠**
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

**العدد ١٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٩**
ما بعد «الجنجويد»: فهم مليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ١٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩**
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم مايك لويس

**العدد ١٩، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠**
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ٢٠، نيسان/ابريل ٢٠١٠**
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

**العدد ٢١، حزيران/يونيو ٢٠١٠**
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

**العدد ٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٠**
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

**العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠**
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

**العدد ٢٤، شباط/فبراير ٢٠١١**
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم رايان نيكولز

**العدد ٢٥، آذار/مارس ٢٠١١**
نبذ المتمرّدين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

**العدد ٢٦، حزيران/يونيو ٢٠١١**
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

**العدد ٢٧، حزيران/يونيو ٢٠١٢**
مهمّة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط/ فبراير ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

**العدد ٢٨، تموز/يوليو ٢٠١٢**
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

**العدد ٢٩، نيسان/ابريل ٢٠١٣**
حربٌ جديدة وأعداء قُدامَى: ديناميات الصّراع في جنوب كُرْدُفان
بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

**العدد ٣٠، تموز/يوليو ٢٠١٣**
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

**العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣**
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غرامیزي

**العدد ٣٢، آيار/مايو ٢٠١٤**
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

**العدد ٣٣، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤**
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة
بقلم أندرو ماك كاتشيون

**العدد ٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤**
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان / جنوب السودان
بقلم جوشوا كرايز

**العدد ٣٥، آذار/مارس ٢٠١٥**
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى
بقلم كلاوديو توديسكوبي

**العدد ٣٦، مايو/ أيار ٢٠١٥**
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان،
من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

**العدد ٣٧، تموز/يوليو ٢٠١٥**
الخضوع للهجوم دون الإخضاع للرقابة؟ تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٢- ٢٠١٤، بقلم إريك بيرمان وميهيلا راكوفيتا

# منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الأخرى

### أوراق غير منتظمة الصدور

١. إعادة التسليح في سيراليون: عام واحد بعد اتفاق لومي للسلام، بقلم إيريك بيرمان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

٢. إزالة الأسلحة الصغيرة من المجتمع: مراجعة برامج جمع الأسلحة وتدميرها، بقلم سامي فالتاس، وغلين مكدونالد، وكاميلا واسزينك، تموز/يوليو ٢٠٠١

٣. الضوابط القانونية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب شرق آسيا، بقلم كاثرين كرامار (مع منظمة اللاعنف الدولية بجنوب شرق آسيا)، تموز/يوليو ٢٠١١

٤. تسليط الضوء على الصادرات من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة: سجل شفافية الدولة، بقلم ماريا هوغ، ومارتن لانغفادسلين، ولورا لومب، ونيك كارش (مع المبادرة النرويجية حول نقل الأسلحة الصغيرة (NISAT))، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

٥. رصاصات طائشة: تأثير سوء استخدام الأسلحة الصغيرة في وسط أمريكا، بقلم ويليام غودنيك، مع روبرت موغا وكاميلا واسزينك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

٦. السياسة من فوهة البندقية: انتشار الأسلحة الصغيرة والصراع في جمهورية جورجيا، بقلم سبيروس ديميترو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

٧. وضع سياسة عامة عالمية: حالة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بقلم إدوارد لورنس، راتشيل ستوهل، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

٨. الأسلحة الصغيرة في المحيط الهادئ، بقلم فيليب ألبيرز وكونور تويفورد، آذر ٢٠٠٣

٩. الطلب والمخزونات والضوابط الاجتماعية: الأسلحة الصغيرة في اليمن، بقلم ديريك ب. ميلر، أيار/مايو ٢٠٠٣

١٠. ما وراء الكلاشينكوف: إنتاج الأسلحة الصغيرة، وصادراتها، والمخزونات في روسيا الاتحادية، بقلم مكسيم بيادوشكين، مع ماريا هوغ وآنا ماتفيفا، آب/أغسطس٢٠٠٣

١١. في ظل وقف إطلاق النار: تأثير توفر الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها في سريلانكا، بقلم كريس سميث، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

١٢. الأسلحة الصغيرة في قيرغيزستان: الانتشار في مرحلة ما بعد الثورة، بقلم نيل مكفارلين وستينا تورجيسين، آذار/مارس ٢٠٠٧، ISBN 2-8288-0076-8، متاحة أيضاً باللغة القيرغيزستانية والروسية (وطُبعت في البداية كقيرغيزستان: هناك شذوذ في الأسلحة الصغيرة في آسيا الوسطى؟ بقلم نيل مكفارلين وستينا تورجيسن، شباط/فبراير ٢٠٠٤)

١٣. انتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في شرق أوروبا ووسطها وجنوب شرقها، بقلم يديت كيس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ISBN 2-8288-0057-1

١٤. تأمين انتقال هايتي: استعراض إنعدام الأمن البشري واحتمالات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، بقلم روبرت موغا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مُحَدَّثة، ISBN 2-8288-0066-0

١٥. إسكات البنادق: وجهات النظر المحلية حول الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح في المجتمعات الريفية في الجزر الواقعة جنوب المحيط الهادئ، تحرير إميل لوبران وروبرت موغا، حزيران/يونيو ٢٠٥٥، ISBN 2-8288-0064-4

١٦. خلف ستار من السرية: إنتاج أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة عسكرية في غرب أوروبا، بقلم رينهبلد ويداشر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0065-2

١٧. طريق طاجكستان إلى الاستقرار: انخفاض انتشار الأسلحة الصغيرة والتحديات الباقية، بقلم ستينا تورجسين، وكريستينا ويل، ونيل مكفارلين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0067-9

١٨. المطالبة بالانتباه: معالجة ديناميات الطلب على الأسلحة الصغيرة، بقلم ديفيد أتوود، وآن كاثرين غلاتز، وروبرت ميغا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0069-5

١٩. الدليل إلى سوق الأسلحة الصغيرة في الولايات المتحدة، الصناعة والتصدير، ١٩٩٨– ٢٠٠٤، بقلم تامار غابيلنيك، وماريا هوغ، ولورا لومب، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0071-7

٢٠. الأسلحة الصغيرة، والعنف المسلح، وانعدام الأمن في نيجيريا، دلتا النيجر في المنظار، بقلم جينيفر م. هازين مع جوناس هومير، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ISBN 2-288-0090-3

٢١. الأزمة في كاراموجا: العنف المسلح وفشل عملية نزع السلاح في المنطقة الأكثر حرماناً في أوغندا، بقلم جيمس بيفان، حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0094-6

٢٢. الارتداد: مشكلة الذخائر الغير شرعية في كينيا في منطقة توركانا الشمالية ، بقلم جيمس بيفان، حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0098-9

٢٣. عصابات أمريكا الوسطى: الأسباب، والتكاليف، والغزو، بقلم دينيس رودجيرز، وروبرت موغا. وكريس ستيفينسون، أيار/مايو ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-13-7

٢٤. الأسلحة في موريتانيا وحولها: الآثار الأمنية وطنياً وإقليمياً، بقلم ستيفاني بيزار مع آن كاثرين غلاتز، حزيران/يونيو ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-35-9 (متوفر أيضاً باللغة الفرنسية)

٢٥. الشفافية مهمة: تقييم تقارير الدول بشأن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠١– ٢٠٠٨، بقلم جاسنا لازاريفيك، حزيران/يونيو ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-34-2

٢٦. مواجهة الدون: الاقتصاد السياسي لعنف العصابات في جامايكا، بقلم غليستير ليسلي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-38-0

٢٧. مخزونات أكثر أمناً: خبرات ممارسين في إدارة الأمن المادي والمخزونات (PSSM) برامج مساعدة، تحرير بنجامين مينغ، نيسان/ابريل ٢٠١١، ISBN 978-2-940415-54-0

٢٨. تحليل تقارير وطنية: تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الخاص بالتحرك في موضوع الأسلحة الصغيرة ووسيلة التعقب الدولي في العامين ٢٠٠٩– ٢٠١٠، بقلم سارة باكر، أيار/مايو ٢٠١١، ISBN 978-2-940415-55-7

٢٩. سماء زرقاء وسحب ملبدة: كازاخستان والأسلحة الصغيرة، بقلم نيكولاس فلوركوين، ودورين أبين، وتاخمينا كاريموفا، أيار/مايو ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-5-2

٣٠. برنامج مراقبة تنفيذ العمل (المرحلة ١): تقييم التقدم المذكور، بقلم سارة باركر مع كاثرين غرين، آب/أغسطس٢٠١٢، ISSBN 978-2-970016-2-3

٣١. الرقابة الداخلية: قواعد السلوك ضمن المجموعات المتمردة المسلحة، بقلم أوليفر بانغرتر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700816-5-8

٣٢. خلف منحنى: تقنيات جديدة، وتحديات جديدة تواجه الرقابة، تحرير بنجامين كينغ وغلين مكدونالد، شباط/فبراير ٢٠١٥، ISBN 978-2-940548-08-8

## تقارير خاصة

١. الإنسانية تحت التهديد: أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الإنساني، بقلم روبرت موغا وإيريك برمان، بتكليف من المجموعة المرجعية حول الأسلحة الصغيرة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تموز/يوليو ٢٠٠١

٢. مدى توفر الأسلحة الصغيرة، والاتجار بها، وتأثيراتها في جمهورية الكونغو، بقلم سبيروس ديميريوس، وروبرت موغا، وأيان بيدل، بتكليف من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسان/أبريل ٢٠٠٢

٣. كوسوفو والبندقية: تقييم أساسي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كوسوفو، بقلم آنا خاكي ونيكولاس فلوركوين، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران/يونيو ٢٠٠٣

٤. سلام هش: البنادق والأمن في مرحلة ما بعد الصراع في مقدونيا، بقلم سوزيت ر. غريلوت، وولف كريستيان بايز، وهانس ريسير، وشيلي أو. ستونيمان،، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشارك في النشر مركز بون الدولي للتحويل، SEESAC بلغراد، ومسح الأسلحة الصغيرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ISBN 2-8288-0056-3

٥. تهريب الأسلحة في بابوا غينيا الجديدة: من السهام إلى الأسلحة الهجومية في المرتفعات الجنوبية، بقلم فيليب ألبير، حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0062-8

٦. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits بقلم إيريك بيرمان، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0073-3

٧. الأسلحة الصغيرة في بورندي: نزع سلاح السكان المدنيين في زمن السلم (Les armes lé-gères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil)، بقلم ستيفاني بيزار ونيكولا فلوركوين، شارك في النشر ليغ أتيكا، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، آب/أغسطس٢٠٠٧، ISSN 1661-4453 ISBN 2-8288-0080-6

٨. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo
بقلم روبيرت موغا ونيكولاس بوبليه، شارك بالنشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- جمهورية الكونغو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، 2-8288-0089-X

٩. الأسلحة الصغيرة في ريو دي جانيرو: البنادق، وإعادة شراؤها، والضحايا، بقلم بابلو دريفوس، ولوي إدواردو غيديس، وبين ليسينغ، وأنطونيو رانغل باندیرا، وميرسيلو دي سوسا ناسكيمينتو، وباتريشيا سيلفيا ريفيرو، ودراسة أجراها مسح الأسلحة الصغيرة، وفيفا ريو، و ISER، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0102-0

١٠. العنف المرتبط بالأسلحة النارية في موزمبيق، إصدارة مشتركة بين وزارة الداخلية في موزمبيق، ومنظمة الصحة العالمية في موزمبيق، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-14-4

١١. إنتاج الأسلحة الصغيرة في البرازيل، الإنتاج، والتجارة، والحيازة، بقلم بابلو دريفوس، وبنجامين ليسينغ، ومارسيلو دي سوسا ناسكيمنتو، وجوليو سيزار بورسينا، إصدارة مشتركة مع فيفا ريو، و ISER، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-40-3

١٢. تقييم العنف المسلح في تيمور- ليتشي: التقرير التهائي، تحرير روبرت موغا وإيميل لوبيرن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-43-4

١٣. فوائض كبيرة: مخزونات الأسلحة والذخائر في جنوب شرق أوروبا، بقلم بيير غوبينية، إصدارة مشتركة مع النهج الإقليمي للحد من المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ISBN 978-2-9700771-2-1

١٤. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale
بقلم سافانا دي كيسير، إصدارة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الوطنية لمكافحة الانتشار والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، و Côte d'Ivoire، ومسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ابريل ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-6-9

١٥. القدرات والطاقات: استبيان حول البنية الأساسية لنزع السلاح في جنوب شرق أوروبا، بقلم بيير غوبينيه، إصدارة مشتركة مع النهج الإقليمي للحد من مخزنات الأسلحة، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، وسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ابريل ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-7-6

١٦. مدى توفر الأسلحة الصغيرة والتصورات المتعلقة بالأمن في كينيا: تقييم، بقلم ماناسيه ويبوندي، وإليود نثيغا، وإليود كابو، وريان موراي، وآنا الفازي ديل فريت، إصدارة مشتركة بين نقطة التركيز الوطنية الكينية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الخارجية الدنماركية، حزيران/يونيو ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700771-8-3

١٧. توفير الأمن والأسلحة الصغيرة في كاراموجا، دراسة التصورات، بقلم كيس كينغما، وغرانك موهيريزا، وريان موراي، وماثياس نواك، ولليلو ثابا، إصدارة مشتركة بين مجموعة إزالة الألغام الدنماركية ومسح الأسلحة الصغيرة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ISBN 978-9700816-3-0

١٨. التكاليف والتبعات: انفجارات غير مخطط لها ونزع أسلحة في جنوب شرق أوروبا، بقلم جاسنا لازاريفيك، إصدارة مشتركة بين النهج الإقليمي للحد من المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700816-7-8

١٩. وضع علامة: الإبلاغ عن علامات أسلحة نارية في منطقة المركز الإقليمي حول الأسلحة الصغيرة، بقلم جيمس بيفان وبينجامين كينغ، إصدارة مشتركة بين المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات العظمى، والقرن الإفريقي والدول المجاورة، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من مكتب إزالة الأسلحة والحد من التلوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، نيسان/ابريل ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-1-4

٢٠. بحثاً عن الأمن الدائم: تقييم العنف المسلح في نيبال، بقلم ميهيلا راكوفيتا، وريان موراي، وسودهيندرا شارما، إصدارة مشتركة بين محللين متعددي الاختصاصات، ومشروع تقييم العنف المسلح في نيبال التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من المعونة الأسترالية (AusAID)، أيار/مايو ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-3-8

٢١. تحديد المصادر: الذخيرة ذات العيار الصغير في ساحل العاج، بقلم هولجير أنديرز، إصدارة مشتركة بين مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ووحدة الرقابة المتكاملة على الحظر التابعة لعملية الأمم المتحدة في ساحل العاج، حزيران/يونيو ٢٠١٤، ISBN 978-2-940548-02-6

**سلسلة كتب**

مسلحون وبلا هدف: المجموعات المسلحة، والبنادق، والأمن البشري في منطقة الإكواس، تحرير نيكولاس فلوركوين وإيريك بيرمان، أيار/مايو ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO

تحرير نيكولاس فلوركوين وإيريك بيرمان، نُشِر بالاشتراك مع GRIP، آذار/مارس ٢٠٠٦، ISBN 2-87291-023-9

استهداف الذخيرة: تمهيد، تحرير ستيفاني بيزار وهولجير أنديرز، نُشِر بالاشتراك مع CICS، و GRIP، و SEESAC، وفيفا ريو، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0072-5

لا ملجأ: أزمة عسكرة اللاجئين في إفريقيا، تحرير روبرت موغا، نُشِر بالاشتراك مع BICC، نُشِر من قبل دار Zed Books، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ISBN 1-84277-789-0

فائض الذخيرة التقليدية: دليل مرجعي، تحرير جيمس بيفان، نُشِر بالاشتراك مع BICC، وFAS، و GRIP، و SEESAC، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0092-X

أدوات تتبع الذخيرة: بروتوكولات وإجراءات لتسجيل الذخائر من ذوات العيار الصغير، وضعها جيمس بيفان، حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0097-0

جمهورية إفريقيا الوسطى والأسلحة الصغيرة: صندوق البارود الإقليمي، بقلم إيريك برمان مع لويزا ن. لومبارد، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0103-9

الأمن وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع: التعامل مع المقاتلين في أعقاب الحرب، تحرير روبرت موغا، نشر من قبل روتليدج، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-46054-5

L 'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi

بقلم ستيفاني بيزارد وسافانا دي تيسير، نيسان/ابريل ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-12-0

انعدام الأمن هو أيضاً حرب: تقييم العنف المسلح في بوروندي، بقلم ستيفاني بيزارد وشافانا دي تيسير، نُشِر من قبل أمانة إعلان جنيف، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-20-5

سياسات تدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة: عملية نزع السلاح غير الواضحة، تحرير أرون كارب، نُشِر من قبل روتليدج، تموز/يوليو ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-49461-8

مستعدة وهادفة: المجموعات المسلحة وجهود الأمن البشري في الفلبين، بقلم سوليمان م. سانتوس، جونيور، وباز فيردياديس م. سانتوس، شارك بالنشر شبكة الجنوب- الجنوب لمشاركة المجموعات المسلحة غير الحكومية، نيسان/ابريل ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-29-8

السيطرة على الأسلحة الصغيرة: الدعم، والابتكار، وعلاقة ذلك بالبحث والسياسة، تحرير بيتر باتشلر وكاي مايمل كيندل، نشر من قبل روتليدج. كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ISBN 978-0-415-85649-2